مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي

أمينة حلال

التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي

أمينة حلال


مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES



النسخة الأولى: مايو/أيار 2021 م - 1442 هـ

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبِّر بالضرورة عن مركز الجزيرة للدراسات



الدوحة - قطر
هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)
فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

التجهيز وتصميم الغلاف: **قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية**

المحتويات

مقدمة

مثَّلــت نهايــة الحرب الباردة نقطة تحول لعملية التنظير في الدراســات الأمنية، باعتبار أن المقاربات النظرية المفسِّرة للأمن في فترة الحرب الباردة وما قبلها مختلفة عــن المقاربات والنظريات الســاعية لبناء تصور جديد لواقــع الأمن في عالم ما بعد الحرب الباردة.

كما أدى سقوط النظام الشيوعي إلى تغيير جذري في ممارسة العلاقات الدولية مــن جهــة، وتصور الغرب لعلاقاته الخارجية من جهة أخرى، علمًا بأن المواجهة بين الشــرق والغرب آنذاك لم تتناول ســوى الجوانب العســكرية عندما كان يتعلق الأمر بالمسائل الأمنية، لكن الوضع تغير اليوم حيث اتسع نطاق مفهوم الأمن ومنه التهديد متعدد التخصصات، وتم الربط بين الجانب العســكري – الذي لم يختف تمامًا – وغيره من الجوانب الناشــئة مثل الاقتصاد والجتماع والبيئة، ومن المؤكد أن التعامل مع مختلف التهديدات بشكل صحيح يستلزم وضع سياسة أمنية متكاملة على المدى الطويل.

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط[1] من أكبر "الطرق" التي تُنقل عبرها الطاقة في العالم، كما تعد من أبرز المحطات الســياحية (598 مليون ســائح سنة 2017)[2]، وتعــد أيضًــا فضاء مركزيًّا للهجرات الدولية ومنطقة للتفاعل بين الشــمال والجنوب، إضافــة إلــى ذلك، فحوض البحر المتوســط منطقة تتفاعل فيها الديانات الســماوية: الإســلام، والمســيحية، واليهودية. كما تظهــر مركزية المنطقة أيضًا على المســتوى السياسي والاستراتيجي، فهي منطقة مهمة للنقاش والمواجهة حول مسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان والصراع العربي-الإسرائيلي.

(1) تعني منطقة المتوسط المجال البحري المتوسطي والمجالات البرية المحيطة به من شمال إفريقيا، والشرق الأوسط، وتركيا، والبحر الأسود، والبلقان، وأوروبا الغربية. وهناك ترابط كبير بين الساحة البحرية المتوسطية والساحات البرية الملتصقة به مباشرة والساحات البرية المجاورة لهاته الأخيرة، والتي لها أثر في مجال المتوسط مثل شمال إفريقيا التي تطل على البحر وتلتصق بالمجال الصحراوي وغرب إفريقيا والتي تؤثر في السياسات في حوض المتوسط مثل سياسات الهجرة.

(2) Organisation Mondiale du Tourisme, “Statistiques de l’Organisation Mondiale du Tourisme”, 2019, https://bit.ly/3bPo7uw.

في حالة الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط تظهر المشكلة الأمنية في المقام الأول كأحد المهددات الرئيسة، وهي مرتبطة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي. وعلى خلفية عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي هذا تتطور ظواهر الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية؛ مما يهدد أمن وسلام شعوب دول ضفتي حوض البحر المتوسط الغربي، وهو ما أدى إلى ظهور وتعدد المبادرات للاستجابة للتحديات الأمنية في هذه المنطقة.

وقد اتخذت أوروبا تدابير اقتصادية تجاه دول الضفة الجنوبية للمتوسط وضاعفت فضاءات النقاش (مسار برشلونة، وحوار 5+5، وحوار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE، والاتحاد من أجل المتوسط). كما تم الاعتراف بالحاجة إلى الدعم الأميركي في حوض البحر المتوسط والذي أدى إلى إقامة حلف أطلسي "جديد" كحارس للسلام في المنطقة من خلال الحوار المتوسطي لحلف الشمال الأطلسي.

إن فهم الاتحاد الأوروبي لضرورة الانخراط والعمل من أجل تطوير سياسة فعالة لحسن الجوار والتعاون متعدد الأطراف مع الدول المتوسطية الجنوبية، لاسيما في سياق التنافس مع الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة (مشروع الشرق الأوسط الكبير) من جهة، والثورات التي قامت بها شعوب بعض الدول العربية المتوسطية، مغيِّرة بذلك معطيات المنطقة من جهة أخرى، دفعنا إلى البحث عن القضايا الأمنية في منطقة المتوسط الغربي، وأهم الفاعلين الأمنيين ومختلف السياسات والمبادرات من أجل تسييرها وإدارتها.

وعلى هذا الأساس يمكن صياغة الفرضية الأساسية التي يناقشها هذا الكتاب على النحو التالي: إن التهديدات الأمنية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط مرتبطة بالمتغيرات الداخلية الخاصة لدول ومجتمعات ضفته الجنوبية؛ مما أدى إلى ظهور مبادرات من قبل دول الضفة الشمالية من أجل التصدي لها والحد منها.

وباعتبار أن التهديدات الأمنية مثل الظاهرة الإرهابية والجريمة المنظمة ظهرت في المنطقة في بداية التسعينات من القرن العشرين ثم امتدت وانتشرت فيما بعد، فإن المجال الزماني للدراسة سيكون في فترة ما بعد الحرب الباردة. أما الحدود المكانية فتشمل الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط المتكون من دول المغرب العربي الخمسة (الجزائر، وتونس، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا)، وخمس دول أوروبية (إسبانيا، والبرتغال، وفرنسا، وإيطاليا، ومالطا)، باعتبارها نموذجًا للدراسة ولتحليل

طبيعــة التهديدات الأمنية وانعكاســاتها على المنطقة، وذلــك من خلال تحليل البُعد الإقليمي لها وكذا محاولة تقييم المبادرات القائمة وإيجاد الحلول.

إذا انطلقنا من منظور "الأمن كمفهوم متعارض" فسوف نسلط الضوء في الفصل الأول مــن الكتاب على التفســيرات التي قُدِّمت للأمــن الوطني (القومي) لكي ننتقل إلى مختلف مســتويات التحليل. كما نتطرق إلى الأمن من خلال منظور "القطاعات" أي توســيع تطبيق مفهوم الأمن إلى قطاعات أخرى غير الميدان السياســي العسكري (الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي).

وفي الفصل الثاني نطبق المكتسبات النظرية لدراسة المشكلات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوســط من خلال تحديد أهم الخصائص الجيوسياسية في المنطقة، انطلاقًا من الموقع والموارد المادية والبشــرية، وصولًا إلى طبيعة الأنظمة السياســية لدول المنطقة من خلال التركيز على كل من الديمقراطية وحقوق الإنســان. وســنميز في الفصل الثالث قضايا الأمن في المنطقة ورهاناتها من خلال تطبيق مقاربة القطعات التي وضحناها في الفصل الأول. ولقد ركزنا في القطاع السياسي والعسكري على كل من الإرهاب وتأثير الثورات العربية على أمن المنطقة. وفيما يخص القطاع الاقتصادي درســنا ظاهرة الجريمة المنظمة بأشكالها المختلفة وآثارها على الأمن. وتطرقنا أخيرًا إلى القطاع الاجتماعي حيث عالجنا مسألة النمو الديمغرافي غير المتوازن بين الضفتين والذي يتسبب في الهجرة غير الشرعية.

الفصل الأول

المقاربة المفاهيمية للأمن في إطار منظورات العلاقات الدولية

مفهوم الأمن مثل المفاهيم الأخرى في مجال العلاقات الدولية يتميز بالغموض وغيـاب الإجماع بيـن الباحثين والمختصين حول تعريفه، سـواء لاختلاف قراءاتهم للتحولات التي شـهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، أو للتطورات الجديدة في النظام الدولي الذي نشأ بعد الحرب الباردة. الأمر الذي أدى بدوره إلى تنامي النقاشات النظرية بشأنه واختلافها؛ حيث انقسمت إلى تصورين مختلفين، تصور ضيق وآخر واسـع، ومع ذلك فقد أسـهمت على تعددها واختلافها في تطوير البحث في مجال الدراسات الأمنية.

فمع نهاية الحرب الباردة، عرف مفهوم الأمن تحولًا جذريًّا، من حيث توسـيع أبعاده لتتجاوز الجانب العسـكري، واعتمـاد وحدات مرجعية غير الدولة لموضوعه، تماشيًا مع ظهور موجة تهديدات جديدة ومعقدة، أثَّرت في مفهومه وأبعاده.

أولًا: في مفهوم "الأمن الوطني"

اسـتُخدم مصطلح الأمن الوطني بشكل رسمي، في نهاية الحرب العالمية الثانية (عام 1947)، عندما أنشـأ الأميركيون هيئة رسـمية، سُـميت "مجلس الأمن الوطني الأميركـي" والتـي أُنيـط بها، بحث كل الأمـور والأحداث، التي تمـس كيان الأمة الأميركيـة، وتهدد أمنها. وقد وضع ذلك الاهتمام بالمسـائل الأمنية، الخطوة الأولى لاهتمام السياسيين من صانعي القرار السياسي بالأمن الوطني، باعتباره ظاهرة سياسية تحليلية، يتحقق من خلالها، ما يسـعون إليه، أي يفسـرون من خلالها، تلك الأعمال التي يرون ضرورة القيام بها، وإن كانت غير عادلة[1].

---

(1) Thierry Balzacq, “ Qu’est ce que la sécurité ”, La revue internationale et stratégique,

ارتبط الاهتمام بصياغة المفاهيم الأمنية بالحروب، نتيجة لتصاعد حدة الصراعات والمواجهة المباشرة بين القوى المتنافسة في منطقة واحدة. وزادت معدلات الصراعات في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وقد اهتمت المرحلة الأولى التي استمرت من 1947 إلى نهاية الخمسينات من القرن العشرين بالدراسات البحثية، في محاولة الكشف عن إمكانية تحقيق التوازن لمتطلبات الأمن الوطني، والتي تحددها المجالس المتخصصة (مثل مجلس الأمن الوطني الأميركي).

بدأت المرحلة الثانية، لدراسة وتعميق مفاهيم الأمن الوطني، في نهاية الخمسينات من القرن العشرين، واستمرت لمنتصف الستينات منه، متزامنة مع ازدياد حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، ومطالب الاستقلال من التبعية للدول الكبرى.

وعاصر ذلك، ازدياد تورط الولايات المتحدة الأميركية في الحرب المندلعة بين شطري فيتنام، وهو ما انعكس على وضعها الأمنى، نتيجة لفشلها العسكري والسياسي، في جنوب شرق آسيا[1].

كان لتداعيات حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973، خاصة الاقتصادية، فضل في تطوير مفاهيم الأمن الوطني، في العالم العربي، فقد استخدم العرب صادراتهم النفطية كوسيلة ضغط على الدول الغربية المؤيدة لإسرائيل، مما غيَّر نظرة الغرب لأمنه الوطني، ليشمل تأمين الموارد الحيوية لشعوبه. وهي المرحلة الثالثة، التي عاشها التطور التاريخي للأمن الوطني حتى منتصف الثمانينات.

وبتصاعد تنافس قطبي النظام العالمي، في مجالات البرامج النووية، وبرامج الفضاء، وحرب الكواكب، بدأت المرحلة الرابعة من مفاهيم الأمن الوطني، التي شملت، أيضا، ارتفاع معدلات التوتر في دول العالم الثالث، ونظريات الحرب بالوكالة.

اعتبار من نهاية الثمانينات، وعلى إثر سقوط الاتحاد السوفيتي وتفككه، بدأت مرحلة جديدة سادها نظام عالمي جديد، وشعور بالفوضى العالمية، والقطبية المنفردة للولايات المتحدة الأميركية، وبدأت الأطراف المختلفة، في دراسة وتطبيق مبادئ جديدة للأمن الوطني، من خلال مصالحها الذاتية، فاتجهت القوى الكبرى إلى التنظيمات الدولية، لإضفاء قوة وفاعلية لدورها في النظام الجديد، بينما تحاول القوى

---

n°52, (Hiver 2004) : 34.

(1) موسوعة مقاتل من الصحراء الإلكترونية، "أسس ومبادئ الأمن الوطني"، موسوعة مقاتل من الصحراء الإلكترونية، (تاريخ الدخول: 14 يناير/ كانون الثاني 2014): https://bit.ly/2X6gV9p

الإقليمية اختبار مدى صلابة النظام الجديـــد، ومعرفة محاور الاقتراب المسموح بها في إطاره، لتحقيق مفاهيمها الخاصة بالأمن الوطني[1]

1- الإطار المفاهيمي للأمن الوطني

اختلــف المهتمون بالأمن الوطني في تعريفهم له، واقتصر بعضهم على محاولة تحديد مفهوم له دون تعريفه، بينما حاول البعض الآخر وضع تعريف جامع. ولا شك أن كل التعريفات والمفاهيم تأثرت نسبيًّا بشخصية صاحبها من جهة تخصصه الوظيفي وانتمائه الوطني ومناسبة تحديده للمفهوم أو التعريف. وتؤكد الاختلافات في التعريف أن مفهوم الأمن متغير بتغير العصور والظروف المحيطة به، وباختلاف المنظور الذي تتحدد من خلاله أبعاد التعريف والمفهوم. كما يمكن أن تشتمل تعريفات الأمن الوطني على كل أبعاده أو جزء منها، ويعود ذلك إلى الأهداف والأولويات الأمنية التي يريد الباحث الوصول إليها من خلال تعريفه للمفهوم.

ويختلف التعريف عن المفهوم، فالتعريف محدد بدقة ويضع مواصفات واضحة أما المفهوم فهو شــرح لمضمون ما، لذا يختلف باختلاف اســتيعاب الشرح أو وجهة نظر مفسره.

يعنــي ذلــك أنه بقدر ما هناك غموض مفاهيمي تتعــدد تعريفات الأمن الوطني والدولــي كذلك، لكــن لغياب وجود تفاعــل حقيقي بين هذه التعريفات ســنتطرق لمجموعة منها.

2- الاتجاهات الرئيسية لتعريف مفهوم الأمن الوطني

هناك مجموعة من المبادئ والأســس التي تحدد القصد من هذا المصطلح كما يلي[2]:

- الفكرة الأساسية لهذا المصطلح هي التزام الدولة بحماية أفرادها بما يكفل لهم كفاءة الأداء، وسلامة الحقوق مقابل انتمائهم لها من دون أن يعرضها ذلك للمخاطرة

(1) عبد الوحيد مقدم، "حرب المعلومات... تحديات القرن الواحد والعشرين"، مجلة الجيش، (المركز الوطني للمنشورات العسكرية، الجزائر، عدد 482، سبتمبر/ أيلول 2003)، ص 9.

(2) Charles-Phillippe David, La guerre et la paix : Approches comptoporainnes de la sécurité et de la stratégie, 2ème éditions. (Paris : les presses de Sciences Po, 2006), 45.

بكيانها. هذه الوظيفة للدولة هي ممارسة طبيعية وتلقائية تقوم بها.

- حسب سمُوك **Smoke**، مبدأ الحماية هو من الأولويات البديهية للفرد والجماعة والمجتمع ثم للدولة والأمة، ولمجموعة من الأمم. وهي سابقة لأية وظائف أخرى في أي مجال وعلى أي مستوى، ولا توجد دولة أو رئاسة لأي تنظيم لا تمارس هذا المفهوم، وإلا فلا معنى لمناقشة استخدام الاصطلاح أصل. وهذا المبدأ يكُسب المصطلح صفة العموم والعالمية في الانتشار.

- ضوابط المفهوم وحدود تطبيقاته مرنة، إلا أنها غير مطلقة، وتخضع من ثم للنظام والشرعية، الذي وضع أسسها، والذي عادة يغيِّر تلك الحدود لتعبِّر عن متطلباته الأمنية الجديدة والتي يطبقها في مواجهة الآخرين. وتضييق نطاق المفهوم، يمكن أن يوصله إلى مجرد حماية الحدود من مفاجآت الدول المجاورة، وهو أدنى حدٍّ للتعبير عن الأمن الوطني، والاتجاه المعاصر يوسِّع من نطاق المفهوم، في إطار من الضوابط الخاضعة لمنطق معين.

- لم يعد المصطلح قاصرا على الشكل السياسي للدولة فقط، كما كان سابقا، بل إن المرونة في تطبيقاته يمكن أن تشتمل على التجمعات، والقوميات، أيًّا كانت، من دون أن تنتقص من إرادة عضو منفرد، أو الجماعة ككل، وهو ما لم يكن متاحا في ظلال التقاليد القديمة للرؤى السياسية للأمن.

- تتداخل العلاقة بين مفهوم الأمن الوطني، والمصالح الوطنية، والأهداف الوطنية، وهو ما يمكن أن يندرج كله تحت مظلة الأمن الوطني نفسه، من دون تناقض، أو تعارض، أو حتى تشابه بينهما.

وعلى الرغم من ذلك، فهناك ثلاثة اتجاهات لتعريف الأمن الوطني، كل اتجاه منها له منظوره الخاص في تحديد المفهوم: يركز الاتجاه الأول على الأمن الوطني كقيمة مجردة، مرتبطة بالاستقلال وسيادة الدولة الوطنية. ويهتم الاتجاه الثاني بالجانب التنموي، لحيويته في إطاره الاقتصادي والاستراتيجي. أما الثالث، وهو الأحدث بالنسبة للاتجاهات الثلاث فيؤمن بالأبعاد المتكاملة الشاملة للأمن الوطني.

الاتجاه الأول: الأمن الوطني كقيمة مجردة

يخص هذا الاتجاه الأمن الوطني بالأولوية في موارد الدولة، باعتباره القيمة الأساسية، والحيوية، وهو ما يسميه آدم سميث "مأزق الاختيار بين الرخاء والدفاع"[(1)].

---

(1) Balzacq, Qu’est ce que la sécurité, 35.

ويكون الاختيار بالنسبة لهذا الاتجاه في صالح الدفاع.

ويرى هذا الاتجاه أن الاستقلال والسيادة الوطنية أكثر أهمية من الأمن الوطني، لذلك فإن البعد العسكري، يجب أن تحسب قدراته، على أساس التفوق على الخصم (الحقيقي أو المحتمل). ويستخدم بعض المؤيدين لهذا الاتجاه، عند قياسهم لقدرات الدولـة الشامـلة (القوى الشاملة للدولة)، متغيرات معنوية، يصعب قياسها، مثل الإرادة الوطنية، والروح الوطنية كأسس للأمن الوطني[1].

وحسب هذا المنظور، يجب أن تسعي الدول الأكثر قوة في النظام الدولي لزيادة قدراتها العسـكرية وقوتها في شـتى المجالات، لأن العنصر العسـكري يرى أمنه في استمرار وجود عناصر تهديد للأمن. هذا التنافس الشديد، بين الدول الأقوى في النظام الدولي، يوجه الجزء الأكبر من الموارد لمواجهة هذا التنافس وتداعياته على حساب مطالب التنمية في القطاعات الأخرى غير العسكرية، وهذا ما يُدخل الدول المتنافسة في دائرة مفرغة للحصول على مزيد من التسـلح ونظم الدفاع؛ حيث يسـود مناخ من التشكيك وعدم الثقة في العلاقات الدولية.

ومن أكثر الانتقادات الموجَّهة لهذا الاتجاه، نظرته للنظام الدولي من خلال تدرج هرمي تكون الغاية منه الحفاظ عليه، بتأكيد تبعية الأصغر للأكبر، والأضعف للأقوى، وهو ما يعكس نتائج دراسة الصراعات في العالم النامي، والمرتبطة أساسا بهيكل النظام الدولي، وكذا هياكل النظم الداخلية لها.

الاتجاه الثاني: الأمن الوطني ذو البعد الاقتصادي الاستراتيجي

أوضحت تداعيات أزمة النفط في حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973، أهمية تأمين الموارد الحيوية والسـتراتيجية، والحفاظ على معدلات تدفقها إلى شـرايين الاقتصاد العالمي، الذي يخص الـدول الصناعية بالدرجة الأولى. وقد أدى ذلك إلى تصاعد أهمية الموارد الاستراتيجية في درجات الأمن الوطني، وأصبحت إحدى ركائز الأمن الوطني للمجتمع الأوروبي والأميركي.

وعـرَّف جوزيف صامويـل ناي Joseph Samuel Nye الأمـن الاقتصادي بأنه "غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية"[2]. كما وضع مانكير هولسن

(1) David, La guerre et la paix, 44.

(2) Joseph S. Nye, “Cyber guerre et paix”, Project Syndicate, “accessed September 02, 2018”, https://bit.ly/2x3KvBD

Mancur Olson وويلبوك Wilbok تعريفًا للسيادة الاقتصادية؛ باعتبارها أكثر أبعاد الأمن الوطنـــي خطورة وأهمية، بأنها "القـــدرة على التحكم في أكبر عدد ممكن من أدوات السياسة في المجال الاقتصادي"[1].

ارتبـــط مفهوم الأمن الوطني بهذا الاتجــاه، ذي المنظور الاقتصادي، بالحرب، ووضع كســابقه اختيارا صعبا بين الســلاح والغذاء. فبينما عارض بعض الناس ارتفاع نفقات التسليح ونظم الدفاع عن الدولة، رأى آخـرون – خاصة في الدول المصدِّرة للســلاح – أنها غير ذلك، حيث تُوفر عمالة، وتضخ في شــرايين الاقتصاد الوطني عائدات مهمة، وتطور الصناعة الوطنية، فضلا عن الاســتثمار في خدمة ما بعد البيع، بتوريد مستلزمات الإصلاح والصيانة والتدريب والذخائر والتطوير.

الاتجاه الثالث: النظرة الشمولية للأمن الوطني

لاحــظ روبرت ماكنمارا **Robert McNamara** أن امتلاك الأســلحة، لم يمنع العنف ومثيري الشغب، وأن الدول الأكثر استخداما للأسلحة والعنف والحروب هي الــدول الأكثر فقرا، خاصة فـــي النصف الجنوبي من الكرة الأرضية. وأرجع ماكنمارا هـــذه الظاهـــرة إلى الفقر وضعف البنية الاقتصادية لتلك الدول، مما يضر بالأمن. وأن الســلاح والقوة العســكرية، قد يكونان جزءًا من الأمن ولكن ليسا أهم عناصره. وهذا المفهوم ينطبق على الدول الغنية والفقيرة على السواء.

ربـــط ماكنمـــارا بين الأمـــن والتنمية، وأوضـــح أن التنمية لا تعنـــي فقط البعد الاقتصادي، بل يجب أن تشـــمل كل الأبعاد. فتنظيم الأمة لمواردها، وتنمية قدراتها، يجعلانها قادرة على الحصول على احتياجاتها الذاتية، وهو ما يســاعدها على مقاومة الإخلال بالأمن، أو اللجوء إلى العنف[2].

أدى مفهـــوم الأمن الوطني من منظور تنمية شـــاملة، إلـــى زيادة الفهم لمطالب وظروف الدول الفقيرة، وإدراك أن معالجة مشاكلها، تتطلب حلولا اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية، من دون اللجوء إلى المغالاة في رفع القدرات العسكرية وحدها.

إن تناول المسائل الأمنية من خلال التنمية يتم من خلال الأبعاد التالية:

---

(1) OCDE, "L'économie de la sécurité", ISBN 92-64-10773-8, https://bit.ly/2xIAMkh

(2) Balzacq, Qu'est ce que la sécurité, 37.

فشل التنمية والمشاكل التي تنتج عنه تؤدي إلى انعدام الأمن؛ والصراع وانعدام الأمن يؤخران التنمية، التنمية والأمن كظواهر مســتقلة يمكن أن تتفاعل في تكوينات متعددة[1].

تعريف الأمن الوطني

وفي الأخير، نعتمد في دراستنا على تعريف أرنولد والفرز **Arnold WOLFERS**، الذي طرحه ســنة 1952، والذي يرى فيه أن "الأمن مفهوم غامض إذا لم نجب عن الأسئلة التالية:

الأمن لمن؟ الأمن لأي قيم وبالنسبة لأي تهديدات؟"[2].

السؤال الأول يتعلق بتوضيح موضوع الأمن (أفراد، دولة، منطقة، نظام دولي...)، أما الثاني فيدفعنا إلى تحديد القطاع المعني (اقتصادي، سياســي، اجتماعي، بيئي...). وبصفة خاصة، ما القيمة المهدَّدة باهتزاز أحد القطاعات المذكورة؟

مظاهر الأمن الأربعة

		التهديد	
		عنف جسدي	**عنف جسدي غير عسكري**
الموضوع	الفرد	أمن فردي	أمن إنساني
	الدولة	أمن وطني	أمن شامل

المصـــدر: Amitav Acharya, “Human Security: East Versus West”, International Journal, n°56, (2001), 453.

---

(1) Neclâ Tschirgi, “L’articulation développement-sécurité. De la rhétorique à la compréhension d’une dynamique complexe”, Annuaire suisse de politique de développement, Vol 25, n°2, (2006), https://bit.ly/34aI38P

(2) J.-B. Duroselle, “Théories des relations internationales”, Revue française de science politique, Volume 13, Numéro 1, (1963), 184.

من خلال ما تقدم، نلاحظ أن الأمن مفهوم غامض وجدلي، وهو مُعرض لتجديد مفاهيمي مســتمر يصاحبه تساؤل أوسع حول المعايير التي تضبط النظام الدولي. وأن تنافس المدارس الفكرية حول فهم الظاهرة الأمنية أدى إلى تطوير المفهوم من الأمن الوطني إلى الأمن الإنســاني. وتعتبر مدرســة كوبنهاجن من أهــم المدارس الفكرية إســهامًا في هذا المجال حيث ســعى كُتَّابها وعلى رأسهم باري بوزان Barry Buzan إلى اســتخدام مفهوم موســع للأمن، والذي أســهم به في إعطاء صورة إيجابية لهذا الأخير دون أن تتسم بالمثالية.

ثانيًا: المقاربة الأمنية بالقطاعات

مثَّلــت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول فارقة في عملية التنظير في الدراســات الأمنية، على اعتبار أن المقاربات النظرية المفسِّرة للأمن في فترة الحرب الباردة وما قبلها مختلفة من نواح مهمة عن المقاربات والنسخ النظرية الساعية لبناء تصور جديد للأمن في عالم ما بعد الحرب الباردة. وعليه، فقد شهدت البيئة الأمنية في هذه الفترة بروز منظومة مفاهيمية مغايرة للتي كانت سائدة من قبل، وهو ما جاء انعكاسًا لتنامي نزعة ما بعد الوضعية في نظرية العلاقات الدولية، وفي العلوم الاجتماعية بشكل عام[1].

وعلى عكس الدراســات الاستراتيجية التي حصرت مفهوم الأمن ضمن المجال العسكري البحت، تطورت الدراسات الأمنية على قاعدة التساؤل حول إمكانية توسيع وتعميق هذا المفهوم؛ توسيعه ليضم تهديدات عدا التهديد العسكري/ الدوْلَتي، وتعميق مرجعيته إلى وحدات أخرى غير الدولة.

1- مدرسة كوبنهاغن

لقــد قام كتَّاب مدرســة كوبنهاغــن في المرحلة الأولى بطرح التســاؤل التالي: **ما الذي يعنيه مفهوم الأمن**؟ وفي رأيهم، فإن للأمن جذورًا عميقة في التقاليد السياسية للقوة؛ فهو أولًا وقبل كل شيء قضية استمرار. واعتبروا أن الأمن ليس موضوعيًا ولكنه ذاتــي لأنــه محدد من قبل فواعل، كمــا أن الأمن يخضع إلى تداخلات، أي إنه لكي يصبــح موضــوع ما مهمًّا للأمن يجب "أن يتم الاتفاق على أن الشــيء المهدد يجب

(1) Keith KRAUSE, “ Approche critique et constructiviste des etudes de sécurité ”, AFRI, Volume IV, (2003), https://bit.ly/2VqVfCn

أن يبقى في الوجود"[1]. بالتالي، لا يكمن الأمن (مثل كل السياسات) في الفواعل بل في المواضيع لأنه ممارسة اجتماعية دقيقة وليست مسألة موضوعية بالنسبة للتهديدات.

وبالتالي، نتكلم عن الأمن عندما يكون رهان ما تهديدًا مصيريًّا، أي شيء نعتبره مهددًا بالانقراض وله حق شـــرعي للبقاء. لذلك، يؤكد كل من ويفرWaever ، وايلد Wilde وبـــوزان Buzan أن طبيعـــة التهديدات الأمنية تبرر اســـتخدام إجراءات خاصة لمعالجتهـــا، وعندما يتحدث ممثل الدولة عن "الأمـــن" فهذا يعني أن حالة الطوارئ تعطي له الحق في استخدام كل الوسائل التي يراها ضرورية لإيقاف تطور التهديدات. ويُحدد هذا المسار، الذي يَشْرَح الأمن، بمصطلح مركزي هو "الأمننة" التي هي خيار وفعل سياسي يعتبِر الأمن فعلًا لغويًّا مرتبطًا بالخطابات السياسية التي يمكن أن تؤدي إلى الحرب[2].

اقترح كتَّاب مدرســـة كوبنهاغن أن يقتصر حقل الدراســـات الأمنية على دراســـة التهديدات التي تتوفر على الشروط التالية:

- التهديـــدات الوجوديـــة: التي تهدف إلى بقـــاء الأشـــياء المرجعية (الدولة والمجتمع والأمة...).
- الترتيبات المتعلقة بإدارة التهديدات هي وســـائل اســـتثنائية (استخدام القوة، والصلاحيات الخاصة، وفرض قيود في التمتع بالحقوق والحريات الفردية، والتجنيد الإجباري...).

فيما يتعلق بمستويات التحليل، تم تحديدها كما يلي[3]:

- النظام الدولي.
- النظم الفرعية (حلف شمال الأطلسي مثلًا).
- وحدات مثل الدول والأمم والشركات متعددة الجنسيات.
- الوحدات الفرعية: مثل البيروقراطية واللوبيات.
- الأفراد.

---

(1) Ole Wæver, Insécurité, identité: une dialectique sans fin, in Entre union et nations : L'État en Europe (Paris, Presses de sciences po, 1998), 98.

(2) Ibid., 99.

(3) Alex Macleod, "Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique", Culture et conflits, n°54, (été 2004), 365.

السـؤال الآخر الذي طرحه رواد المدرسـة: **الأمن لمن؟ ولماذا؟** للإجابة عليه، قررت توسيع مصطلح الأمن عن طريق استخدام خمسة قطاعات للتحليل: العسكري، والسياسـي، والاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي. كما تم تحديد القطاعات المعنية في الدراسات الأمنية انطلاقًا من نوع الأنشطة الإنسانية التي تنتجها[1]:

- يستخدم الجيش (القطاع العسكري) الإكراه أساسًا.
- يرتبط القطاع السياسي بعلاقات السلطة والاعتراف بالدول والحكومات.
- القطاع الاقتصادي ذو الصلة بالإنتاج والتجارة والمالية.
- القطاع البيئي الذي يشير إلى الأنشطة البشرية وأثرها على المحيط الحيوي.

كما ترتبط المواضيع المرجعية للأمن بكل قطاع[2]:

- الدولة (القوات المسـلحة بالخصوص) أو الكيانات السياسـية الأخرى هي المواضيع المرجعية للقطاع العسكري.
- فيما يخص القطاع السياسـي، يمكن أن تكون السـيادة أو اليديولوجية التي تدافع عنها الدولة مواضيع مرجعية.
- في القطاع السياسـي يمكن أن تكون مسـألة توفير المواد الأولية موضوعًا مرجعيًّا للأمن.
- كمـا يمكن أن تكون الهويـة الجماعية لأمة أو هوية أقلية موضوعًا مرجعيًّا للأمن.

نلاحظ أن مدرسة كوبنهاغن حاولت أن تحافظ على التفاعل المتبادل بين المقاربة القديمة والجديدة من خلال التأكيد على أهمية الخيار السياسي.

أما فيما يتعلق بالقطاعات، فكل قطاع له فواعله الخاصة به، والأهداف المتعلقة به، وحركيتها وتناقضاتها التي يجب فهمها.

2- قطاعات (أبعاد) الأمن ورهاناته

إن نطاق الأمن الوطني متسع، ومع ذلك فإن الدولة كفاعل أساسي للأمن الوطني تواجه أربعة مجالات مرتبطة بالواقع، وهي مجالات ذات أولوية ناقلة لنقاط الضعف

(1) David, La guerre et la paix, 65.

(2) Balzacq, Qu’est ce que la sécurité, 36.

البارزة، وهي: القطاع الاقتصادي، والبيئي، والسياسي، والاجتماعي.

يتعلــق الأمن الاقتصادي بقدرة الدولة على الوصول إلى الموارد الاســتراتيجية والأســواق الضروريــة من أجل الحفاظ على قوتهــا ورفاهيتها. ويعكس الأمن البيئي نوعية الغلاف الجوي الذي هو شــرط أساســي لاستمرار وجود "حياة إنسانية حقيقية على الأرض"[1].

نقصد بالأمن السياســي الاســتقرار الأيديولوجي، المؤسساتي والمادي للدولة، كما أنه يسيِّر المجال العسكري ويستخدمه عند الضرورة، لذا نفضل تسمية القطاع أو المجال السياسي-العســكري. أما الأمن الاجتماعي فهو يقتضي "المحافظة (في ظل شروط مقبولة لتحقيق التقدم) على اللغات التقليدية، والثقافة والدين، والهوية الوطنية والعادات"[2].

تعود التطورات الأولى لطريقة التحليل من خلال القطاعات إلى نشر كل من بوزان وجونس وليتل **BUZAN, JONES, LITTLE** مقال "منطق الفوضى" "The logic of anarchy، ســنة 1993. وهي طريقة لتحليل النظام الدولي من خلال النشاطات، يقدم كل قطاع رؤية معينة للأمن القومي وتختلف طبيعة التهديد داخل كل قطاع، كما تؤثر على أمن الدولة بطريقة خاصة.

يجب ألا نعتبر القطاعات نظمًا فرعية بل عدسات تحليلية يرى بها الباحث حالة النظام بكامله بالنسبة لقضية معينة. كما تُمكننا هذه الطريقة من الحصول على صورة شاملة للنظام بأكمله من خلال العدسة المختارة، بالفعل إن "وظيفة القطاعات مماثلة لوظيفة العدسات: كل واحدة منها تقدم رؤية الكل والذي يؤكد على خصائص معينة ويهمل أخرى، وفي بعض الأحيان يغطيها"[3]. كما تســمح القطاعات وإلى حدٍّ كبير بالسيطرة على كثرة المتغيرات.

ولا يشــكِّل النظام السياســي الدولي زاوية التحليل الوحيــدة للحقيقة الدولية،

(1) PARIJS Philippe, Ethique économique et sociale, (Paris: La Découverte, 2000), 98.

(2) Macleod, Les études de sécurité, p36.

(3) Thierry Balzacq, “ La sécurité : définitions, secteurs et niveaux d’analyse ”, Fédéralisme Régionalisme, Volume 4 (2003-2004): 112

فالقطاعات الأخرى تسهم في إثراء التحليل من زوايا أخرى[1].

إذا حاولنا من خلال دراستنا أن نستخدم مقاربة لا تعتمد على القطاعات، يكون العمل ناقصًا لأنها تجعل من المجرد ملموسًا ومن الجزء كلًّا. كما تشكِّل القطاعات شــبكة واضحة للمســرح الدولي، وعلــى هذا النحو لا يمكن فصــل قطاع عن بقية القطاعات. يجب أن نتذكر أن القطاعات ومستويات التحليل ما هي إلا "مختصرات" تحليلية.

هنــاك أبعاد لا تقل أهمية عن ســابقتها، وهي موجودة دائما ومؤثرة، مثل البعد العســكري، لكن الأمر يتعقد عندما نتكلم عــن التغير الذي طرأ على التهديدات غير العســكرية والتي تمثِّل خطرًا مهمًّا على ســلطة الدولة وســيادتها، ومن بينها: انقسام المجتمــع، والعنف المجتمعي، وتدفقات المهاجرين، وتجارة المخدرات، والإرهاب، ونشر المعلومات المضلِّلة.

يمكــن أن ندمج هذه التهديدات غير العســكرية في القطاعــات الأمنية التالية: القطاع السياسي (ظاهرة الإرهاب)، والقطاع الاقتصادي (الجريمة المنظمة)، والقطاع الاجتماعي (الهجرة غير الشرعية)، هذا ما نحاول توظيفه ودراسته في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط من خلال الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(1) Jef HUYSMANS, “ Dire et écrire la sécurité : le dilemme normatif des études de sécurité ”, Culture & Conflits, n°31-32 (1998) : 177.

الفصل الثاني

الخصائص الجيوسياسية
لحوض البحر الأبيض المتوسط

يحتـل حـوض البحر الأبيـض المتوسـط الصدارة في النقاشـات السياسـية والاسـتراتيجية، ورغـم ذلك لا يوجد إجماع حـول تعريفه الدقيق، بل نجد فئة قليلة تتفق على تحديد واضح ومسـتدام لهذا الفضاء. وبالرغم من وجود اختلافات عديدة في المنطقة، نجد جسورًا وقنوات تجارية تتطور فيها نظرًا لتداخل الثقافات المختلفة للدول المطلة على البحر المتوسط.

تتطلب دراسـة القضايا الأمنية في حوض البحر المتوسـط تعريف هذا الفضاء، باعتباره واجهة حقيقية وديناميكية؛ حيث تأتي تسمية هذا البحر بالمتوسط من كونه يقع وسط الأرض، فالأرض تكاد تحيط به من جميع الجهات: أوروبا من الشمال والغرب، وإفريقيا في الجنوب، وآسيا في الشرق. ولا يفصل بين هذه القارات إلا مضائق صغيرة: مضيق جبل طارق الذي يفصل أوروبا عن إفريقيا ويفصل البحر المتوسط عن المحيط الأطلسي بمسافة تبلغ حوالي 14 كيلومترًا.

كما يفصل آسـيا عن أوروبا مضيق الدردنيل بعرض لا يتجاوز الـ1.2 كيلومتر، ويفصل هذا المضيق المتوسـط عن بحر مرمرة والبحر الأسـود الذي يعتبره البعض جزءا منه. كما تفصل قناة السويس إفريقيا عن آسيا بعرض مئات الأمتار، وتصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر[1].

بذلك، يشكِّل البحر الأبيض المتوسط حوضًا يقارب الـ3 كيلومترات مربعة، يمتد من الشـرق إلى الغرب على حوالي 3860 كيلومترًا من سـواحل مدينة إسكندرون في تركيـا إلى مضيق جبل طارق. أبعاده عرضًا أصغر حجمًا، يبلغ حدها الأقصى حوالي

(1) Bethemont Jacques, Géographie de la méditerranée : Du mythe unitaire à l’espace fragmenté, (Paris, Armand Colin, 3ème Ed, 2008), 15.

1600 كيلومتر ما بين ليبيا وسلوفينيا، و800 كيلومتر بين الجزائر وجنوة بإيطاليا، و140 كيلومترًا فقط بين صقلية وكاب بون بتونس، ويمثل جبل طارق أضيق ممر به؛ حيث يفرق 13 كيلومترًا فقط بين المغرب وإسبانيا، كما أن أقصى عمق لمياهه هو 5200 متر ومتوسط عمقه 1500 متر(1).

يحوي حوض البحر الأبيض المتوسط جزرًا كثيرة صغيرة في منطقة بحر إيجة، أو كبيرة، مثل: صقلية، وسردينيا، وقبرص، وكورسيكا، وكريت، ومالطا، وجزر البليار، وغيرها. كما ينقسم البحر المتوسط إلى عدة بحار داخلية، أشهرها: البحر التيراني، وغربي إيطاليا، والبحر الأدرياتيكي، وشرقي إيطاليا، والأيوني في جنوبها، وبحر إيجة بين تركيا واليونان، كذلك بحر البليار، جنوب فرنسا وشرقي إسبانيا.

يترتب على الحواف والسواحل غير المنتظمة:

أولًا: ضمان وجود ساحل دائم بمسافة معقولة، الشيء الذي يشجع الاتصالات والتبادلات داخل الحوض، ومن جهة أخرى، الميل إلى التقسيم والتجزئة التي يسببها وجود ثلاثة أشباه جزر شمالية (الأيبيرية، والإيطالية، والبلقان). كما نلاحظ أيضًا التقسيم التقليدي على مستوى مضيق صقلية، بفعل الخناق الموجود بين جزيرة صقلية وتونس (140 كيلومترًا بين مدينة مرسالا الإيطالية والرأس الطيب في أقصى الطرف الشمالي الشرقي لتونس) بين الحوض الغربي والحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط(2).

حوض المتوسط الغربي الذي يشمل المسطح المائي بين مضيق جبل طارق والخناق الصقلي-التونسي، ينقسم بدوره إلى أحواض ثانوية، هي: الحوض البلياري الذي يقع بين جزر البليار والساحل الإسباني، وبحر آلبوران الذي يقع بين السواحل الجزائرية والإسبانية، وهو ما سماه فرنان بروديل Fernand Braudel بالقنال نسبة إلى القنال الإنجليزي، وهذا راجع إلى ضيق المسافة بين سواحل إفريقيا وأوروبا بداية من الخط الرابط بين رأس كاكسين (le cap Caxine)، قرب مدينة الجزائر، ورأس ناو (cap de la Nao) الإسبانية انتهاء إلى مضيق جبل طارق(3).

(1) Lacoste Yve, Géopolitique de la Méditerranée, (Paris, Armand Colin, 2006), 13.

(2) ياسين السيد، "البحر المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية"، محاضرة ألقيت بمؤتمر استراتيجيات متوسطية، مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط، منشورة في موقع: https: / /bit.ly /2HaAjvL

(3) Bethemont Jacques, Op.cit., p.19.

ويقع البحر التيراني بين سواحل إيطاليا القارية وجزر صقلية وسردينيا وكورسيكا. بينما يعرف الحوض الأوسط في المتوسط الغربي بـ**"الحوض الجزائري–البروفنسي" (le bassin algéro–provençal)**، الذي يمتد في جزئه الشمالي الشرقي تحت تسمية **الحوض الليجوري** بين سواحل فرنسا وإيطاليا وكورسيكا[1].

فيما يخص حوض المتوسـط الشرقي، فيمتاز بكونه "أكثر استقامة وأكثر امتدادًا للجنوب" مقارنة بحوض المتوسط الغربي. يتكون الحوض الشرقي من عدة أحواض وبحار ثانوية، هي:

البحر الأيوني بين سـواحل كلابريا وصقلية الإيطالية والسـواحل الغربية لليونان شـمالًا وسـواحل برقة الليبية جنوبًا، وحوض الليفانتي **(le bassin levantin)** بين سواحل جزر كريت ورودس اليونانية والسواحل التركية شمالًا وسواحل دول الشرق الأوسط المتوسطية جنوبًا، بينما يمتد **البحر الأدرياتيكي** كالذراع بين إيطاليا والسواحل الغربية لشـبه جزيرة البلقان، وينحصر **بحر إيجة** بين الأرخبيلات اليونانية وسـواحل تركيا[2]. يتميز البحر الأبيض المتوسط كذلك بخاصية جيولوجية لها تأثير على أهميته الجيوسـتراتيجية، وتتمثل هذه الخاصية في وجود **نقاط الخناق** التي تسـمح بمراقبة الممرات البحرية والجوية، مما يكسـبها أهمية عند مختصي الاسـتراتيجية البحرية. وإذا كان **مضيـق جبـل طارق** غربًا والمضائق التركية، **البوسـفور والدردنيل**، شـرقًا **وقناة السـويس** جنوبًا، تمثل أهم نقاط الخناق في البحر الأبيض المتوسـط، فإن ثمة نقاطًا أخرى لا تقل أهمية عن الأولى، تتموضع في وسـط الحوض لتشـكِّل الفاصل الطبيعي بين الحوضين، الغربي والشـرقي للمتوسـط. هذه النقاط هي: **مضيق صقلية**، بين جزيرة صقلية شـمالًا وتونس جنوبًا، و**مضيق مسـينا** (Messine) بين شبه الجزيرة الإيطاليـة وصقليـة، و**مضيق Otrante** بين إيطاليا وألبانيـا، ويعتبر هذا المضيق بوابة البحر الأدرياتيكي[3].

لكن الذي يجعل البحر الأبيض المتوسط فضاء لا مثيل له، هو موقعه الاستراتيجي الذي يجعل منه مفترق ثلاث قارات: أوروبا وإفريقيا وآسيا؛ حيث يشجع هذا الالتقاء

(1) Lacoste Yves, Op.cit., p.22.

(2) G. Claude, La méditerranée, Géopolitique et relations internationales, (Paris : Ellipses, 2007), 13.

(3) Bethemont Jacques, Op.cit., p.21.

الطبيعـــي للقارات الثلاثة كلًّا من التواصل البشـــري والتجارة، كما يشـــجع الاعتماد المتبادل بين مختلف ضفاف البحر الأبيض المتوسط، فهي منطقة تختلط فيها الطبيعة مع التاريخ والثقافة بشكل وثيق.

خريطة حوض البحر الأبيض المتوسط



المصدر: أطلس العالم، https://bit.ly/36wOo0z

أولًا: الجغرافيا السياسية لحوض البحر الأبيض المتوسط

إن القراءة الجيوسياســـية لفضاءٍ ما تتجاوز الحـــدود الجغرافية من خلال تقديم المزيـــد من التفاعل والديناميكية، فهي تأخذ بعين الاعتبار المعالم التاريخية والثقافية، وهذا ما ينطبق، بشكل خاص، على منطقة البحر الأبيض المتوسط، لأن محيطها يُدرس وفق الجغرافيا السياسية.

البحر الأبيض المتوسط فضاء جيوستراتيجي في العصر الحديث

إن التمعـــن في التفاعلات الاســـتراتيجية التي عرفها المتوســـط يبين لنا أن هذا الفضاء متكون من محاور أساسية تسمح بالتحكم فيه كما يلي:

شـــبه الجزيرة الإيبيرية والمغرب، وشبه الجزيرة الإيطالية بما فيها صقلية ومصر وتركيا. وتعتبر شـــبه الجزيرة الإيطالية أفضل المحاور للتحكم الداخلي في المتوسط،

أما المحاور الأخرى فهي الأفضل للتحكم الخارجي في المتوسط. ولقد استطاع كل محور من هذه المحاور ضمان استقلاله عن الآخر عبر التاريخ. وتتميز هذه المحاور بالتكامل حيث لا يمكن عزلها جيوسياسيًّا بالبحر واقتسامها إلى محور شمالي وآخر جنوبي، ولم يظهر عبر التاريخ محور في الشمال أو الجنوب إلا واكتمل مع المحور الآخر لتحقيق انتشاره، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال انتقاء الأحداث المركزية التالية:

- اليونان نحو مصر في عهد الإسكندر المقدوني.
- الفينيقيون عبر الساحل المتوسطي الجنوبي نحو غرب المتوسط.
- روما نحو شمال إفريقيا وشرق المتوسط.
- القسطنطينية نحو شرق المتوسط والشرق الأوسط.
- العثمانيون نحو شرق المتوسط وشمال إفريقيا عدا المغرب.
- فرنسا وإيطاليا وإسبانيا نحو شمال إفريقيا في القرنين، التاسع عشر والعشرين.
- المرابطون والموحدون نحو الجزيرة الإيبيرية وشمال إفريقيا.
- القرطاجيون نحو إيطاليا وصقلية وسردينيا ومالطا.

هكذا، قامت حول هذه المحاور أهم الحركات الاستراتيجية الإقليمية المتوسطية؛ حيث نلاحظ مثلًا انعكاس هذه المحاور في الاستراتيجية البحرية البريطانية التي تمركزت في كل من جبل طارق ومالطا وقبرص ما جعلها أول قوة غير متوسطية متحكمة فيه في العصر الحديث. ونلاحظ أيضًا تبني حلف شمال الأطلسي لنفس الاستراتيجية من خلال التمركز في القواعد الإسبانية، ووجود الأسطول السادس في الساحل الإيطالي والتمركز في اليونان وتركيا؛ مما يجعل الولايات المتحدة الأميركية ثاني قوة مراقبة للمتوسط الداخلي والتدفقات الخارجية إليه.

إن التطرق إلى الفضاء الجيوستراتيجي للبحر الأبيض المتوسط يستلزم الوقوف عند المرحلة الاستعمارية، فقد انتشر الاستعمار الأوروبي في المنطقة في القرنين، التاسع عشر والعشرين، وخصوصًا القوتين الأوروبيتين الأكبر آنذاك، فرنسا وبريطانيا. وقد سيطر الاستعمار الفرنسي على منطقة المغرب العربي، أما الاستعمار الإنجليزي، فاتجه نحو الجزء الشرقي من الحوض الأبيض المتوسط والحوض الغربي من خلال جبل طارق. ولقد قامت كل من فرنسا وبريطانيا بتقاسم الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى من خلال اتفاقيات "سايكس بيكو" السرية، سنة 1916.

ومنذ نهاية الحرب الأولى، عاد الاهتمام بالبحر المتوسط عند الجيوسياسيين من الأوروبيين، وظهرت دراسات ونظريات حول ادعاءات بمتوسطية هذا البحر وكيفية

إحداث توازن في العلاقات بين سكان شمال المتوسط اللاتيني المسيحي، وبين سكان الشمال الإفريقي الذين أغلبيتهم عرب ومسلمون[1].

أما الحرب العالمية الثانية، فتميزت بتصاعد مطالب الاستقلال وإنهاء الاستعمار في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، والتي استمرت إلى ستينات القرن العشرين.

فـــي فترة الحرب الباردة، جسَّــد البحر الأبيض المتوســط الجدلية التي طبعت علاقــات القوة والتنافس بيــن الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الســوفيتي. لقد تصارعت القوتان العظميان من سنة 1947 إلى سنة 1989 من خلال خصوم متوسطيين، ونظرًا للأهمية الجيوسياســية للبحر الأبيض المتوســط (ممر للاتصالات، منطقة عبور النفــط، مــكان تفاعل الغرب مع العالم العربي)، فقد كان رهانًا اســتراتيجيًّا كبيرًا في تكوين الثنائية القطبية، لأنه يمنح فضاء واسعًا للاستعراض العسكري بالنسبة للقطبين.

من جهة، كان الستار الحديدي يصل إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط، ومن جهة أخرى، طوَّر الحلف الأطلســي نظامه الأمني وأطلق عليه "الجبهة الجنوبية" من خلال وضع الأسطول الأميركي السادس في حوض البحر الأبيض المتوسط لمواجهة القوات البحرية الســوفيتية (Eskadra) التي تســللت إلى مياه المتوسط. كما أسهمت أزمة السويس، سنة 1956، في إعادة توزيع القوى في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، من خلال تسارع الهيمنة الجيوسياسية الروسية والأميركية في المنطقة[2].

ويمكن اعتبار اختيار مالطا من أجل النهاية الرســمية للحرب الباردة، في 2 و3 ديسمبر/ كانون الأول 1989، بين كل من الرئيس الأميركي، جورج بوش، والسوفيتي، ميخائيل غورباتشوف، رمزًا للاهتمام بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

يعتبر البحر المتوسط من أهم المواقع الجيوستراتيجية في العالم، خصوصا بالنسبة لدول الغرب الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية، أي دول حلف الشمال الأطلسي (NATO)،وكذلك كان مهمًّا في استراتيجيات المعسكر الشرقي السابق (حلف وارسو) بزعامة الاتحاد الســوفيتي. وخلال فترة الحرب الباردة ما بين المعســكرين (1945 – 1990) كان المتوسط مسرح تنافس وصراع.

(1) Yves Lacoste, “ La Méditerranée ”, Hérodote revue française de géopolitique, n°103, (octobre 2001) : 22.

(2) Sébastien Abis, Entre unité et diversité : la Méditerranée plurielle (France : Fondation Méditerranéenne d’études stratégiques, 2004), 9.

إن أهمية هذا البحر الجيوستراتيجية تكمن في بنيته الجيوسياسية، فهو يشاطئ حوالي 24 دولة وكيانا سياسيًا وبشريًّا، وحضاريا. وعلى شواطئه الشرقية والجنوبية، تجمعات بشرية ودول تكتنز أهم الثروات وموارد الطاقة. كذلك في حوضه أقدم الحضارات البشرية الفرعونية واليونانية والرومانية، وعلى ضفته الشرقية، نزلت الأديان التوحيدية الثلاث، ومنها انطلقت الحضارة والثقافة، كما يعتقد الكثير من المؤرخين.

ومن بين أهم العناصر في جيوسياسية المتوسط: الطاقة؛ كونها رهانًا جغرافيًّا وقلب علاقات دول الضفتين، الجنوبية والشرقية، مع أوروبا. يمكن التمييز من حيث الجغرافيات الطاقية في المتوسط بين الحوض الغربي، الذي يشمل دول شمال إفريقيا ودول جنوب غرب أوروبا (إسبانيا، والبرتغال، وفرنسا، وإيطاليا، ومالطا) والحوض الشرقي، الذي يشمل الشرق الأوسط، وتركيا، واليونان، ودول البلقان المتوسطية. تتميز هاتان الجغرافيتان الطاقيتان بوضعيتين جيوطاقيتين مختلفتين من حيث الفاعلين، وشبكات الربط والتنافس؛ حيث يرتبط شرق المتوسط بالعلاقات بين الشرق الأوسط، وتركيا، واليونان، والبلقان، والتي تمتد لحسابات جيوطاقية دولية تصل إلى غاية القوقاز، روسيا وإيران.

في المقابل، يتميز الحوض الغربي للمتوسط بوجود روابط حيوية بين شمال إفريقيا وجنوب غرب أوروبا تصل إلى الطموح للربط مع القدرات الطاقية لجنوب الصحراء عبر الأسواق الأورومتوسطية الجنوبية، بما فيها استخراج الطاقة الشمسية بالصحراء عبر البحر الأبيض المتوسط.

ويمكن تصنيف الدول المتوسطية من حيث فعاليتها في المجال الطاقي إلى ثلاث أصناف: الدول المنتجة، ودول العبور، والدول المستهلكة. هذا ما يضفي على البحر الأبيض المتوسط بُعدًا حيويًّا مستمرًّا؛ حيث إنه بحر تحيطه الموارد الطاقية في شبه دائرة تمتد من الجزائر وعبر الأطراف من شبه الجزيرة العربية وإيران وآسيا الوسطى والقوقاز، ويسمى هذا الفضاء كله بالمتوسط الموسع. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر جنوب المتوسط عمقًا غنيًّا وحيويًّا للطاقة المتجددة من بينها الطاقة الشمسية.

كما تبرز الأهمية الطاقية لإقليم المتوسط من كونه منتجًا للطاقة من جهة ومجالًا بحريًّا عالميًّا لعبور التجارة الطاقية؛ فالجزائر وليبيا ومصر تمتلك 4.6٪ من احتياطيات البترول والغاز الطبيعي في العالم، كما تحتل دول جنوب غرب المتوسط المرتبة الثالثة من حيث تزويد الاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي علمًا بأن الجزائر هي

الفاعل الرئيسي في مجال الغاز الطبيعي[1]. كما يعبر ثلث التجارة الطاقية العالمية عبر المتوسط، وتعتبر قناتا السويس والبوسفور قناتين أساسيتين لنقل الطاقة نحو الأسواق الأوروبية والأميركية.

تنوع مقاربات دراسة البحر الأبيض المتوسط بتنوع طبيعة الرهانات

يُعـرَف البحر الأبيض المتوسـط بأنه منطقة التقاطـع والتداخل بين العديد من المناطـق، هكـذا يظهر كفضاء مفتوح ذي حدود غير دقيقة. لقد وصف فرناند برودل Fernand Braudel البحر المتوسط بـ"فضاء الحركة"[2].

لقد تم الاعتماد على الجغرافيا السياسية للتأكيد على واجب التعاون بين أوروبا ودول البحر المتوسط وهذا ما يظهر من خلال مسار برشلونة مثلاً.

البحر الأبيض المتوسط متناقض: بحر مغلق وفضاء مفتوح، أي إنه منطقة جغرافية دون حدود دقيقة تضمن التلاقي والتفاعل بين مختلف المناطق التي تحتويها[3]. بالنسبة لبسمة كودماني Bassma Kodmani، "لا يُعرف فضاء البحر الأبيض المتوسط ككيان (مجموعة) متميز عن المناطق الأخرى، بالعكس، هو مسـاحة تقاطع بين العديد من المناطق"[4].

تعود مشـكلة تحديد منطقة البحر الأبيض المتوسـط إلى تصميمها على أساس معايير ذاتية، فتُرسم حدود البحر الأبيض المتوسط وفق الموضوع الذي يدرسها، فكل دراسة لها تعريفها الخاص للمنطقة.

كما نلاحظ في الواقع وجود مقاربتين لدراسة البحر الأبيض المتوسط، المقاربة الأوروبية واللاتينية التي تتبنى فكرة شـمال/ جنوب المتوسط؛ وذلك راجع جزئيًا إلى الاستعمار، أما الثانية، فهي المقاربة الأنغلوسكسونية التي تركز في تحليلها على شرق/ غرب البحر الأبيض المتوسط ورؤيتها الواسعة له.

(1) Francis Ghiles, Le défis énérgétique en Méditerranée, Les Notes de l'IPEMED n°9, Avril 2010, p.1.

(2) Fernand Braudel, La Méditerranée: histoire et espace (Paris : Flammarion, 1985), 8.

(3) ABIS, Entre unité et diversité, p18.

(4) Kodmani Bassma, " Pulsion et impulsions: l'Euro-méditerranée comme enjeu de société ", Politique Etrangère, n°01 (1998) : 38.

بالتالي، منطقة البحر الأبيض المتوسط كيان مكاني ذو حدود مرنة قابلة للتعديل حسب ثلاثة عوامل: المرحلة الزمنية، وطبيعة الموضوع المدروس ومصدر الدراسة(1).

وفيما يتعلق بالمجال الجيوستراتيجي، يطرح بعض المفكرين، ومن بينهم جون ديفوك Jean Dufourcq، فكرة تجزئة فضاء البحر الأبيض المتوسط وجعله فضاء متعدد الأقطاب، يتكون من خمسة أجزاء(2):

- البحر الأبيض المتوسط الغربي: أوروبا الجنوبية وإفريقيا الشمالية.
- البحر الأبيض المتوسط الشرقي: البلقان، وألبانيا، واليونان، وتركيا، وقبرص، ومصر.
- البحر الأبيض المتوسط العربي: الشرق الأوسط والبحر الأحمر والخليج الفارسي.
- البحر الأبيض المتوسط الخارجي: موريتانيا والمغرب والبرتغال.
- البحر الأبيض المتوسط القوقازي: منطقة البحر الأسود.

وفي الأخير، فضاء البحر الأبيض المتوسط فضاء متنوع يحتوي على أقاليم فرعية جهوية تتفاعل فيما بينها، هذه الأخيرة مكونة من مجموعة غير متجانسة من الدول من حيث مكوناتها البشرية، ونموها وتنميتها الاقتصادية وطبيعة أنظمتها السياسية؛ مما يسهم في ظهور الاعتماد المتبادل وزيادة حدته على ضفاف البحر المتوسط.

وسوف تتناول دراستنا الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط.

---

(1) ABIS, Entre unité et diversité, 21.

(2) Jean Dufourcq, “ Méditerranée 2000 : un espace de coopération militaire pour demain ? ”, Défense, n°89 (septembre 2000) : 18-20.

دول حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي



المصدر: أطلس العالم، https://bit.ly/2UZTz2y

من أجل تحديد التحديات الأمنية وطابعها في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، نقوم بدراسة مقارنة للقطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكلتا الضفتين من أجل توضيح طبيعة وجذور التهديدات في المنطقة.

إن دراسة دول المغرب العربي ودول أوروبا الجنوبية الغربية تقدم لنا نظرة عامة عن حالة كل قطاع من القطاعات، ومدى تأثيرها على الأمن في المنطقة، كما تساعدنا على فحص الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تختلف من دولة إلى أخرى، خاصة في المغرب العربي. أخيرًا، يمكننا التحليل المقارن بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال التساؤل حول التوجهات الاستراتيجية التي يجب أن يتبعها الفاعلون في المنطقة.

لقد أسهم التحول الديمغرافي في المغرب العربي منذ تسعينات القرن الماضي

في إحداث تغييرات في منظومات القيم والبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كما يلي:

التحــول الاجتماعي: الضغوطــات الديمغرافية التي عرفتها دول المغرب العربي واختــلال التوازن مع النمو الديمغرافي في الضفة الشــمالية (حيث بلغ عدد ســكان المغــرب العربي 100 مليون نســمة، عــام 2020، في مقابــل 180 مليون في أوروبا الغربية[1])، والتحولات الاجتماعية التي لاحظناها في السنوات الأخيرة، وأهمها ارتفاع نسبة الشباب الذين أصبحوا يمثلون أغلبية المجتمع، أفرزت ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتوترات بين الضفتين.

التحول الاقتصادي: خاصة في فترة الأزمة الاقتصادية العالمية، 2008، التي يحتاج التصدي لها إلى تجاوز نموذج التنمية المبني على اســتراتيجية إحلال الواردات عن طريق تعزيز الإنتاج الوطني من أجل إعطاء مكانة مركزية للدولة، من خلال الشركات العمومية والتعريفات الجمركية العالية وتراخيص الاســتيراد، والذي أظهر محدوديته، وتبني نموذج التنمية المستدامة الشاملة.

التحول السياســي: البطالة، عدم المساواة والفوارق الاجتماعية التي كانت وراء الثورات الشعبية في كل من تونس وليبيا التي أدت إلى المطالبة بالديمقراطية، وتوجيه الإنتاج لتلبية حاجيات السكان.

ولتوضيح ذلك، وجب تبيان التركيبة الاجتماعية والخصائص الاقتصادية لمنطقة المتوسط الغربي والتي تعتبر أهم مصدر للتهديدات الأمنية في المنطقة.

ثانيًا: البيئة السوسيواقتصادية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي

عندما نتمعن في الدول المكونة للبحر الأبيض المتوســط، نجد أنها تعرف عدم تجانس اقتصادي، وعندما ندرس الوضع الاقتصادي لمنطقة المتوسط الغربي، باعتماد معيار دول الضفة الشــمالية التي تنتمي إلــى الاتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية يزيــد هذا الفارق، كما تظهر هذه الفوارق من حيث التنمية الاقتصادية والثروة والنمو الاقتصادي.

لذلك، سوف نناقش ونحلل بعض المؤشرات المهمة التي تمكِّننا من تفسير علاقة الاختلافات الاقتصادية بالفوارق البشــرية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، لكي يتسنى لنا تحليل مدى تأثيرها على الأمن في المنطقة في الفصل القادم.

(1) إحصائيات البنك الدولي 2020، https: / /bit.ly /2JRu815

التفاوت في الدخل الاقتصادي القومي

قُدِّر الناتج المحلي القومي الإجمالي لدول البحر الأبيض المتوسط بـ8000 مليار دولار، سنة 2016، مما يجعله يفوق الدخل القومي المحلي لدول الآسيان Asean العشرة (1764.6 مليار دولار) واليابان (5700 مليار دولار)، أما الناتج المحلي القومي الإجمالي لدول الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، فيقدر بـ6982 مليار دولار[1]، فماذا يمثل هذا المبلغ؟

تكوِّن كل من فرنسا وإيطاليا 61٪ من الناتج القومي المحلي لحوض البحر الأبيض المتوسط، وعندما نضيف دولة إسبانيا، نجد أن هذه الدول تكون 78٪ من الناتج المحلي القومي الإجمالي للمنطقة. نستنتج أن دول الضفة الشمالية للحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط تشكِّل وحدها تقريبًا 94٪ من الناتج المحلي القومي الإجمالي، مقابل 6٪ لدول الضفة الجنوبية[2].

من خلال المقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي لدول البحر الأبيض المتوسط الغربي، نلاحظ أن الضفة الجنوبية للبحر المتوسط لا تمثِّل قطبًا للنمو الاقتصادي، كما تشهد هذه الدول تقلبات معتبرة وغير متوقعة، نظرًا لاعتمادها على الصدمات الخارجية، فالمغرب مثلًا يعتمد بشدة على تقلبات الإنتاج الزراعي حيث غالبًا ما تحدد أسعار المنتجات الغذائية وتباع في أسواق البورصة وذلك قبل نضج المحاصيل وحصادها، في حين أن الدول الغنية بالنفط، كالجزائر، تعتمد على تقلبات أسعار هذا الأخير.

كما أننا نلاحظ اختلافًا في الدَّخْل بين دول كل من شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط الغربي. فبالرغم من أن الدول المكونة للضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط عرفت تحسنًا في مؤشرات الاقتصاد الكلي على النحو الذي يُرضي المؤسسات المالية الدولية، إلا أن هذا التحسن يكون دائمًا على حساب التوازنات الاجتماعية، وهذا ما يوحي لهذه الدول بوهم تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن التنمية صعبة التحقق بسبب قلَّة الإصلاحات في الاقتصاد الجزئي التي تستطيع أن تزيد فعالية المؤسسات الاقتصادية. نجد أن تحسن المؤشرات القتصادية في دول الضفة الجنوبية البترولية يحدث من خلال التوازي بين نمو قسط الريع البترولي في الصادرات والناتج

(1) IEMED, “ Annuaire de l’IEMED de la méditaranné 2018 ”, (2018), 491, https://bit.ly/2ReT3g5

(2) Ibid.

المحلي الإجمالي، ويعود التحســن الاقتصــادي للدول غير البترولية في المنطقة إلى انخفاض العجز في الموازين التجارية، بفضل عائدات الســياحة أو التحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرون (حالة المغرب وتونس)[1].

الجدول 4: التفاوت الاقتصادي في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي (2019)

البلد	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي
الجزائر	181	4279	3,3
المغرب	118	3238	1,2
تونس	40	3447	1,2
ليبيا	48	7235	غير متوفر
موريتانيا	5	1219	2
فرنسا	2778	41464	1,2
إيطاليا	2074	34318	0,9
مالطا	15	30075	5,5
إسبانيا	1426	30524	3,3
البرتغال	238	23146	1,5
الضفة الشمالية	6531	31905	
الضفة الجنوبية	392	3883	

المصدر: من إعداد الباحثة، انطلاقًا من بيانات البنك الدولي لسنة 2019 للناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي للفرد في العالم

(1) Fonds monétaire international, L'intégration économique du Maghreb : Une source de croissance inexploitée (Washington, DC: International Monetary Fund, 2018), 2, https://bit.ly/2Rc8jdn

من خلال الجدول، يتضح لنا استمرار عدم المساواة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط الغربي، ونستنتج أن مؤشر تكافؤ القوى الشرائية (PPA) يوضح الفارق الكبير بين دول المنطقة ويرسم لنا خطًّا كبيرًا لعدم التوازن بين الضفتين، الشمالية والجنوبية، فالضفة الشمالية المكونة من دول الاتحاد الأوروبي ذات الدخل المرتفع والمتجانس تقريبًا، وفي المقابل ضفة جنوبية ذات دخل ضعيف ومتباين من دولة إلى أخرى.

عندما نتمعن في مؤشر تكافؤ القوى الشرائية (PPA)، نجد أنه يرتفع بأربع مرات في الضفة الشمالية عن الضفة الجنوبية وهذا ما يجعلها تستولي على 9/ 10 من الغنى في الحوض الغربي للمتوسط. لكن تعكس لنا السنوات الماضية استمرار عدم المساواة والاختلاف في مستوى المداخيل بين دول البحر الأبيض المتوسط وضفافه، بين سنة 1995 و2008، حيث أسهمت دول الضفة الجنوبية بـ26٪ من الثروة المنتجة في حوض البحر الأبيض المتوسط، وذلك بفضل استفادة بعض الدول من ارتفاع أسعار المواد الأولية. في نفس الفترة، استطاعت الدول الأوروبية (الضفة الشمالية) أن تقارب مستواها الاقتصادي بفضل تدابير الاتحاد الأوروبي (البرامج مثل: إعادة الهيكلة، صناديق ما قبل الانضمام، السياسة الزراعية المشتركة...) إلى درجة أن الناتج المحلي الإجمالي في قبرص أو مالطا أصبح يتجاوز الناتج المحلي البرتغالي[1].

ونلاحظ عكس هذا المشهد في الضفة الجنوبية؛ إذ إنه إلى غاية منتصف الثمانينات من القرن الـ20، كان هناك تقارب نسبي للمداخيل بين الدول المكونة لها، لكن بعد ذلك، ظهر تباين في المداخيل وتزايدت ابتداء من سنة 2000 بفعل[2]:

- ارتفاع أسعار النفط بالنسبة لمجموعة من الدول (الجزائر، ليبيا).
- ارتفاع فاتورة النفط في بعض الدول (المغرب).
- صعوبة تصدير الصناعات النسيجية (تونس، المغرب).

هذا ما يجعل الفجوة الاقتصادية تكبر بين الدول العربية المتوسطية وزاد مستواها بعد صدمة النفط الأولى وبالتالي أصبحت الفجوة بنيوية، فبين 2002 و2008، ارتفع

(1) Abderrahmane Mebtoul, Le Maghreb dans son environnement régional et international (Bruxelles : Note de l’ifri, 2011) 10, https://bit.ly/3dWuZbu

(2) Jean François Troin, Le Grand Maghreb (Paris, Armand Colin, 2010), 158.

مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، وتكافؤ القدرة الشرائية (PIB /PPA) في الجزائر، التي استفادت من ارتفاع أسعار النفط، وتقدم المؤشر من 49 ألف دولار إلى 65 ألف دولار[1].

التنمية البشرية

لا يمكن معرفة درجة التنمية الاقتصادية من خلال تفحص دخل دول البحر الأبيض المتوسط الغربي عن طريق استخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الذي يعكس الثروة المادية فقط، ولا يدمج العمل غير الرسمي الداخلي والنشاطات التطوعية، لذلك سوف نستخدم مؤشرًا آخر وهو مؤشر التنمية البشرية (IDH)[2].

من ناحية المداخيل الاقتصادية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، لاحظنا الفجوة بين ضفتيه، الشمالية والجنوبية، لكن من خلال دراسة تطور مؤشر التنمية البشرية، يتضح لنا انخفاض عام في مستوى الاختلاف بينها. هذا التطور ناتج عن التطورات المبذولة في مجال الصحة والتعليم من قبل دول الضفة الجنوبية، إلا أن هذا التطور يبقى نسبيًّا على العموم؛ ففي سنة 2016، كانت دول الضفة الجنوبية مصنفة في المستوى المتوسط من التنمية البشرية (مؤشر التنمية البشرية يتراوح من 0.6 إلى0.8) ما عدا موريتانيا.

إن دراسة تطور مؤشر التنمية البشرية في دول المتوسط الغربي تكشف لنا عن وجود ضفة شمالية متجانسة متطورة فوق الـ0.9[3]. أما بالنسبة لدول الضفة الجنوبية،

(1) Bouziane Semmoud, Maghreb et moyen orient dans la mondialisation (Paris : Armand Colin, 2009), 186.

(2) مؤشر التنمية البشرية وضعته هيئة الأمم المتحدة ويصدر سنويًّا من قبل برنامج التطوير للأمم المتحدة (**PNUD**)، عبارة عن مقياس تركيبي مستخلص من معطيات إحصائية واقعية وطبيعية تهتم بالناتج الداخلي الإجمالي وحصيلة الميزان التجاري وميزان الأداءات ونسبة الأمية والتعليم، ومتوسط عمر الإنسان ومعدل وفيات الاطفال. يعتبر مؤشر التنمية البشرية أداة لقياس تطور بلد معين، ويُعتمد لتصنيف دول العالم. ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1، وينقسم إلى 3 مستويات:

- مستوى عال من التنمية البشرية: 0.84 فأكثر.
- مستوى متوسط من التنمية البشرية: بين 0.5 و0.77.
- مستوى ضعيف من التنمية البشرية: أقل من 0.5.

(3) والتي تمثل مستوى عاليًا من التنمية البشرية: من 0.84 فأكثر.

فعرفت نهاية التقارب في مؤشـر التنمية البشـرية الذي عاشـته دولها في السـبعينات والثمانينات من القرن العشـرين، وهذا راجع للتباطؤ غير المتساوي للسياسات العامة الموجهة للتنمية البشـرية، بسبب انخفاض الموارد المالية للدول وتطبيق برامج إعادة الهيكلة التي فرضتها المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية على دول المنطقة، والتي تلزم تراجع دور الدولة في السياسات الاجتماعية.

مؤشر التنمية البشرية وعناصره في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط (2016)

ملاحظة	متوسط مدة التمدرس (بالسنوات)	متوسط العمر (بالسنوات)	قيمة مؤشر التنمية البشرية	رتبة الدولة حسب مؤشر التنمية البشرية
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	11.6	82.4	0.891	فرنسا (26)
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	9.8	82.8	0.893	إسبانيا (24)
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	10.9	83.3	0.883	إيطاليا (28)
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	8.9	81.2	0.809	البرتغال (41)
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	11.3	80.7	0.885	مالطا (30)
تنمية بشرية متوسطة	7.8	75.0	0.759	الجزائر (82)
تنمية بشرية متوسطة	7.3	71.8	0.716	ليبيا (102)
تنمية بشرية متوسطة	5.0	74.3	0.676	المغرب (123)
تنمية بشرية متوسطة	7.1	75.0	0.739	تونس (84)
تنمية بشرية ضعيفة	غير متوفر	غير متوفر	0.453	موريتانيا (159)

المصدر: من إعداد الباحثة، حسب تقرير PNUD لسنة 2016 على الرابط التالي: https:// bit.ly/3dXDYsQ

عكس مؤشر التنمية البشرية الذي يعتبر مؤشرًا مركبًا، متجانسًا وعالميًّا، يختلف تقييم الفقر بسبب الاختلاف في تقدير الحرمان من قبل الشعوب نفسها وحتى تقديرها للمداخيل الحقيقية اللازمة لإرضائها[1].

عندما نتمعن في دول الحوض الغربي للمتوسـط، نلاحظ أن الدول التي تكوِّنه لا تخضـع لنفس التجربة فيما يتعلق بالفقر، فصورة الفقر في الضفة الشـمالية ترتبط بالحصول على السـكن، والتدفئة، والاسـتهلاك الغذائي المتنوع... أما بالنسبة لدول الضفة الجنوبية، خاصة موريتانيا، فالفقر هو انعدام تلبية الاحتياجات الضرورية (الغذاء، والماء الصالح للشرب...).

يقدر معدل الفقر في في فرنسـا (الذين يعيشـون بأقل من 817 يورو في الشهر) بـ12٪ من عدد السكان، وتبلغ النسبة في تونس 15.5٪، سنة 2012، لكن تجدر الإشارة إلى أن نسـبة الفقر في الأرياف ضعف المعدل الوطني. أما بالنسـبة للجزائر، فتزامن ارتفاع احتياطي الصرف وبرنامج الإنعاش الاقتصادي مع زيادة الهجرة غير الشـرعية وحـدوث احتجاجات في مناطق مختلفة من البلاد فـي يناير/كانون الثاني 2011[2]. رغم تراجع مؤشر الفقر في دولة المغرب تراجعًا معتبرًا في العشريَّتين الأخيرتين، إلا أن شريحة مهمة من المجتمع لا تزال تعيش في حالة صعبة، وحسب معطيات 2012، يعيش حوالي 4 ملايين شخص تحت مستوى الفقر، كما أن هذه الظاهرة موزعة بطريقة مختلفة في مناطق الدولة. نلاحظ أن موريتانيا أفقر دولة في الضفة الجنوبية للمتوسط الغربي؛ حيث نجد أن 42٪ من المجتمع فقير سـنة 2012[3]، كما أن مسـتوى الفقر يعكس لنا مرة أخرى عدم المساواة بين المناطق.

وإذا اعتمدنا على البُعد النقدي فقط، نجد أن الفقر المدقع، الذي حُدِّد بـ1 دولار للفرد، اختفى تمامًا من المنطقة، إلا في موريتانيا، وذلك راجع إلى اعتماد دول الضفة

(1) مستويات النقد معيار نقدي محض تستخدمه المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية لكنه لا يأخذ بعين الاعتبار كل أبعاد الفقر: إمكانية الوصول إلى الموارد، والمشاركة في الحياة الاقتصادية...

(2) Abdelkhalek Touhami et al. L'économie sociale et solidaire au Maghreb, Quelles réelités pour quel avenir ? (Institut de Prospective Économique du monde Méditerranéen, Novembre 2013), 84, https://bit.ly/2V1QaAi

(3) Banque Mondiale, Mauritanie : document de strategie pays axe sur les resultats 2011-2015 (DSPAR, 2015), 02, https://bit.ly/2UIcoYW

الجنوبية المعنية بالفقر أجهزة لمساعدة الأشخاص الأكثر فقرًا؛ وضعت الجزائر برنامج التضامن الوطني والذي يستهلك 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتمثل في تقديم منحة للتضامن، ودعم تشغيل الشباب، والقروض الصغيرة... لكنه يعد غير فعال وفي بعض الأحيان غير منصف اجتماعيًّا، كما يُعرف بضيقه والبيروقراطية[1].

أما دولة المغرب، فوضعت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي انطلقت في مايو/ أيار 2005، بعد سنتين من تفجيرات الدار البيضاء، التي تعتبر أداة لمكافحة العنف المتطرف من خلال الحد من الفقر وخاصة في المناطق الريفية، لكن هذه المبادرة تتناقض مع أهدافها من خلال الالتزامات العمومية الضعيفة (1.1 مليار دولار، من بينها 20٪ تمويل أجنبي، لمدة 5 سنوات موجهة لـ5.5 ملايين شخص)[2]. كما أننا لاحظنا من خلال دراستنا للفقر في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، عدم المساواة بين المناطق لكل دولة، كما أن الفقر في هذه المنطقة منتشر بكثرة في الأرياف.

إضافة إلى ذلك، توجد فوارق بين الضفة الجنوبية والشمالية للبحر المتوسط الغربي من ناحية المساواة الاجتماعية التي تميز التنمية السوسيواقتصادية.

فيما يخص عدم المساواة الاجتماعية، يبين مؤشر جيني[3] Indice de GINI الفارق بين ضفتي المتوسط الغربي كما يلي:

المساواة الاجتماعية في المتوسط الغربي (2014)

الدولة	مؤشر جيني
الجزائر	0.353
تونس	0.398
المغرب	0.395
موريتانيا	0.390

(1) ,République Algérienne Démocratique et Populaire, Plan d'action du Gouvernement pour la Mise en œuvre du Programme du President de la Republique, https://bit.ly/34dhnUO

(2) SEMMOUD, Maghreb et moyen orient dans la mondialisation, 223.

(3) يشير مؤشر جيني إلى كيفية توزيع الدخل بين الأفراد أو الأسر في اقتصاد دولة ما.

فرنسا	0.323
إيطاليا	0.347
إسبانيا	0.360
البرتغال	0.356

المصدر: من إعداد الباحثة، حسب معطيات البنك الدولي، https://bit.ly/2x6wZx7

الشغل والبطالة

عادة ما تتلاعب الجهات الرسـمية بنسب ومعايير البطالة حتى تصبح بلا معنى، بسبب توسيعها إلى العمل بدوام جزئي والأعمال الحرة بهدف تقليص معدلات البطالة والاحتجاج الاجتماعي.

في مدة عشـرين سـنة الأخيرة في دول الضفة الشمالية للبحر المتوسط الغربي، تضاعف العمل عن طريق الدوام الجزئي في فرنسا وازداد أكثر في إيطاليا، في المقابل في الضفة الجنوبية، تم تعميم العمل غير الرسـمي بسـبب المكانة المتزايدة للقطاع الخاص في اقتصاديات هذه الدول؛ إذ يمثل العمل غير الرسمي الأغلبية في الجزائر، لكنه لا يزود المساهمات الاجتماعية الفعلية[1] إلا بنسبة 8٪[2].

لقـد أدى النمـو الديمغرافـي والضغط في مـدن دول الضفـة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسـط الغربي إلى تكثيف الضغط على سـوق العمل؛ إذ تقدِّر التوقعات الديمغرافية لسـنة 2030 عدد شـباب المغرب العربي بـ80 مليون شاب[3]، كما أثَّرت الأزمة الاقتصادية العالمية بشدة على دول الضفة الشمالية.

(1) هي مجموعة من المساهمات المالية التي تُدفع من قبل الأفراد العاملين وأرباب عملهم إلى صناديق أو برامج التضامن الاجتماعي وأنظمة التقاعد الخاصة. والمساهمات المالية التي تدفع من قبل العاملين لحسابهم الخاص مثل أصحاب الأعمال الحرة وكذلك المساهمات التي تدفع من قبل العاطلين عن العمل.

(2) Abderrahmane MEBTOUL et Mohamed TAYEBI, “ La problématique de la bonne gouvernance dans le monde Arabe””, Algérie Focus, 20 Sebtembre 2010.

(3) Ivan Martin, Emploi et mobilité des jeunes en Méditerranée, “Emploi et mobilité des jeunes en Méditerrannée”, Confluence Méditerrannée) Octobre 2012(, 24.

البطالة في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي سنة 2020

الدولة	معدل البطالة الإجمالي % من السكان	نسبة الشباب من الفئة النشطة %
إسبانيا	13	44.6
فرنسا	8.3	24.5
إيطاليا	9.8	37.9
مالطا	3.4	11.0
البرتغال	59	28.0
الجزائر	1.51	24.0
المغرب	9	18.6
ليبيا	18.6	45.7
تونس	16.2	36.1
موريتانيا	9.6	44.1

المصدر: من إعداد الباحثة، حسب معطيات البنك الدولي المتعلقة بالبطالة الإجمالية (٪ من السكان)، https://bit.ly/333uTLd

لقد تقلصت هيمنة الدولة كمصدر للعمالة في دول المغرب العربي، في حين أن القطاع الخاص في الاقتصاد الرسمي لم يأت بفرص عمل كافية وحتى الاقتصاد الرسمي، حيث تُعد قوانين العمل أو الحقوق ضعيفة، وهو ما أسهم في زيادة مستويات النشاط الاقتصادي غير الرسمي؛ حيث أصبح الاقتصاد غير الرسمي يهيمن في منطقة المغرب العربي كمصدر لإيجاد فرص العمل. ومع ذلك، لا يوجد أي قياس دقيق لحجم الاقتصاد غير الرسمي ومساهمته في العمالة ونوعيتها. وهناك العديد من المشاكل التي يتسبب فيها الاقتصاد غير الرسمي للبلدان، بما في ذلك انخفاض الإيرادات، وعدم الحصول على استحقاقات الرعاية الاجتماعية للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي.

ومن بين خصوصيات دول جنوب البحر الأبيض المتوسط الغربي أيضًا أنها منطقة تُعرف بنسبة عالية للبطالة في أوساط الجامعيين كما أنها مرتفعة أيضًا عند الشباب والنساء.

توزيع البطالة في المغرب العربي (2017)

الدولة	معدل البطالة	البطالة في أوساط الجامعيين	البطالة عند النساء	البطالة عند الشباب
الجزائر	%10.2	%16.1	%17.6	%8.6
المغرب	%9.4	%25	%9.9	%9.2
تونس	%15.5	%21.6	%21.8	%13.2
ليبيا	%18.4	%24.3	%26.7	%15.7
موريتانيا	%31.2	%70	عدم وجود معطيات	%44.1

المصدر: من إعداد الباحثة، حسب معطيات البنك الدولي المتعلقة ببطالة الرجال، وبطالة النساء، والبطالة في أوساط الجامعيين

تحدد المؤشـــرات الاجتماعية والثقافية في العموم طبيعة النشـــاطات الاقتصادية الممارَســـة وتؤثر في الوقت نفســـه على درجة قابلية التشـــغيل عند مختلف الفاعلين الاجتماعين في مختلف قطاعات النشـــاط. يتدخل الســـن والجنس بوصفهما عاملين مؤثريْن على ســـوق العمل في شـــمال إفريقيا، فمعدل النشاط الاقتصادي عند النساء يرتفع ببطء، والملاحظة نفســـها نســـجِّلها بالنسبة لبطالة الشباب التي تبقى الأعلى في المنطقة.

هناك اعتراف متزايد بوجود تمييز جنســـاني في مجال العمالة؛ الأمر الذي يؤثر علـــى الأجور، وظروف العمل، والاســـتحقاقات والارتقاء الوظيفي في مكان العمل. وهناك اختلافات واســـعة في القوة العاملة النســـائية في جميع البلدان المغاربية، لكن معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل أقل من الرجال في كل بلد من البلدان المغاربية. في المناطق الريفية، غالبًا ما تتركز النساء في الزراعة والإنتاج الغذائي، بينما يتيح العمل في القطاع الرســـمي فرصًا محدودة للغاية للمرأة. أما بالنســـبة للمناطق الحضرية، فإن معظم النســـاء يعملن لحســـابهن الخاص كحالقات أو خياطات أو بائعات متجولات. ويعود ذلك إلى القيود الهيكلية والثقافية التي تمنعهن من المشاركة الفعالة في الأنشطة الاقتصادية. وفي الحالات التي تفضل فيها النساء العمل في بعض القطاعات الاقتصادية (خاصة في قطاع الخدمات (التعليم، الصحة)، فذلك راجع إلى الحصول على ظروف

شروط خدمة أفضل من قطاعات أخرى. ومع ذلك، فإن عدم كفاية فرص العمل في هذه القطاعات يسهم في البطالة بالنسبة للنساء.

إن قراءة كل هذه المؤشرات تدل على أن بعض دول المغرب العربي حققت تقدمًا معتبرًا، إلا أنها تعاني من اختلالات بين العرض والطلب على العمالة، كما أن البطالة ظلت في مستوى عال، خاصة بالنسبة للشباب خريجي الجامعات من جهة، وفي المدن من جهة أخرى، وذلك نتيجة لعدة عوامل، أهمها: التغيرات الديموغرافية بداية من سبعينات القرن الماضي التي أسفرت عن ضغط كبير في سوق العمل. أما العامل الثاني، فيرجع إلى الهجرة من الأرياف نحو المدن بسبب إغراء المدينة مقارنة بمحدودية التنمية والتطور في المناطق الريفية.

في المغرب العربي، أدى الفقر والفوارق الاجتماعية بين مختلف المناطق وعدم المساواة الاجتماعية وارتفاع البطالة في أوساط الشباب إلى بروز ظواهر مثل الإجرام والإرهاب والهجرة غير الشرعية؛ حيث يسعى الكثير من الشباب كفئة مستبعدة من سوق العمل أو المهمشة فيها إلى الهجرة باعتبارها سبيلًا للارتقاء الوظيفي. ويعتبر الوضع الوظيفي والسن عاملين محتملين يدفعان الماليين من الشباب في جميع أنحاء العالم إلى ترك بلدانهم إذا سمحت لهم الفرصة بالقيام بذلك. كما أن الشباب هم أكثر المشاركين نشاطًا في حركات الاحتجاج التي وقعت في شمال إفريقيا التي أخذت شكل ثورات شعبية في كل من تونس وليبيا، وقد قادوا على مرِّ السنين أيضًا، التحول السياسي والاجتماعي فضلًا عن المشاركة فيه.

ثالثًا: الأوضاع السياسية في المنطقة

تعرف منطقة حوض البحر الأبيض الغربي من الناحية السياسية أيضًا فرقًا شاسعًا بين ضفتيها، الشمالية والجنوبية؛ فنجد أن الضفة الشمالية متكاملة في إطار الاتحاد الأوروبي ولديها سياسات موحدة، كما تسود دولها أنظمة ديمقراطية تسهر على ضمان الحقوق والحريات الفردية، أما دول المغرب العربي التي عرفت الاستعمار، ورغم أنها تشترك في إرث تاريخي وثقافي، إلا أنها لم تكوِّن وحدة قومية بسبب الاختلافات الأيديولوجية العميقة بينها؛ الأمر الذي سمح بظهور تقارب مؤقت وظرفي بين الدول المغاربية ودول الضفة الشمالية وفقًا للأوضاع والاضطرابات الجيوسياسية، الإقليمية والدولية. كما أن دول المغرب العربي عرفت مؤخرًا انتفاضات شعبية ضد الأنظمة

السياسية في المنطقة، بسبب غياب الديمقراطية وحرية التعبير، وانتشار الفساد، وعدم تكافؤ الفرص... وبالتالي، نتطرق للأوضاع السياسـية التي تميز منطقة البحر الأبيض المتوسط الغربي وخاصة ضفته الجنوبية.

الضفة الجنوبية: فضاء مجزأ سياسيًّا وأيديولوجيًّا

لقد ظهر عدم التجانس السياسـي بين دول المنطقة أساسًـا في الوضع السياسي الوطني والمؤسسـات بعد الاسـتقلال، لكن توجه هذه الدول نحو مركزية السـلطة وسيادة السلطة التنفيذية الموروثة من الماضي الاستعماري تواصل حتى ظهرت اليوم ضغوطـات شـعبية من أجل إقامة ديمقراطية محلية تلبـي طلبات المجتمع المتنوعة. بالتالـي، لفهم الاختلافات في المسـارات الوطنية، مـن الضروري أن أعود إلى فترة الاستقلال وولادة الدول الحديثة.

اسـتقلت ليبيا عام 1951، وأسـندت السـلطة إلى الملك إدريس الأول، الذي اختار طريق التعددية الاجتماعية وليس السياسـية. قام القذافي بانقلاب ضد الملك، في عام 1969، ما أدى إلى تغيير جذري في سياسـة بلاده؛ حيث أعلن، سـنة 1977، أن الجماهيرية العربية الليبية اشتراكية شعبية[1].

تحصلت كل من تونس والمغرب على الاستقلال، في عام 1956، وتبنت منطق المجتمعات الليبرالية، لكن في حين يحتفظ المغرب بالنظام الملكي والتعددية الحزبية المكرسة في الدسـتور، انتهجت تونس النظام الجمهوري واعتمدت الحزب الواحد، الحزب الاشتراكي الدستوري[2].

استقلت الجزائر في وقت لاحق، في عام 1962، بعد الحرب التي خلَّفت مليون ونصف مليون شهيد، واختارت انتهاج الاشتراكية والحزب الواحد، وبالتالي الاقتصاد المخطَّط. وهكذا، نجد الأنظمة السياسية في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط مختلفة: نظام ملكي استبدادي في المغرب، وجمهورية ديمقراطية شعبية في الجزائر، وجمهورية علمانية في تونس، وجماهيرية في ليبيا[3].

(1) Salim Chena, “Le Maghreb après les indépendances”, Espace Politique, no.18 (2012), https://bit.ly/3dY7xdO

(2) Yve Lacoste, Géopolitique de la Méditerranée (Paris : Armand Colin, 2006), 53.

(3) S.Amrani et N. Lairini, “ Le Maghreb dans le système régional et international : crises

أصلحت الدول المغاربية منذ الاستقلال دساتيرها عدة مرات في ظل ضغوطات مزدوجة من الضغوط الدولية والداخلية (الحركات الاجتماعية، وأحزاب المعارضة السياسية، والانتفاضات الشعبية...)، لكن، أي من هذه الإصلاحات لم يغير بشكل جذري طبيعة الأنظمة. ليبيا الدولة المغاربية الوحيدة التي لم تشهد أي تطور دستوري، على الرغم من أن الكتاب الأخضر قد فقد أهميته وقبضته على الواقع. كما تميز المشهد السياسي في الدول الأربعة بهيمنة السلطة التنفيذية ورئيس الدولة.

وتتميز دول المنطقة بسلطة سياسية مركزية قوية، لكن طبيعتها وأهميتها تختلف من دولة إلى أخرى، على سبيل المثال مشكلة جنوب المغرب أو المعارضة بين طرابلس وبرقة في ليبيا.

لكن هذه المركزية بدأت تتلاشى على المستوى الإقليمي ابتداء من تسعينات القرن الماضي تحت ضغط المجتمع الدولي من أجل إقامة ديمقراطية محلية. من جهة أخرى، أدركت الحكومة المركزية عدم كفاءة وديمقراطية التركيز الجغرافي للسلطة.

لقد عاشت الجزائر مع مطلع القرن الـ21 العنف وعدم الاستقرار السياسي ابتداء من وقف المسار الانتخابي في يناير/ كانون الثاني 1992. إضافة إلى ذلك، دُمر الاقتصاد الجزائري من جرَّاء التعديلات الهيكلية التي فرضها صندوق النقد الدولي بعد أزمة الديون[1]. من جهتها، تورطت ليبيا في تفجيرات لوكيربي ونُبذت من قِبل المجتمع الدولي عن طريق العقوبات التي فرضتها عليها منظمة الأمم المتحدة، بين 1992 و1999، المتمثلة في حصار عسكري ومقاطعة الولايات المتحدة الأميركية للنفط الليبي. بالتالي، ضعفت دولتان قويتان في المنطقة.

في نفس الوقت، تميزت تونس والمغرب باستقرار سياسي، وانفتاح اقتصادي، وعلاقات دبلوماسية جيدة مع الغرب. كما صُنِّفت تونس كأحسن دولة في المغرب العربي من قبل المؤسسات المالية الدولية، بالرغم من النقائص والانتهاكات الكبيرة في مجال حقوق الإنسان[2].

---

et mutations ”, Etudes International, Vol 22, no.2, (1991): 339.

(1) R.Lebèche, “ Elements sur la globalisation conflictuelle en Méditerranée”, in Géopolitique méditerranéenne, ed.D.Bendo-Soupou (Paris : l’Harmattan, 2005) 187.

(2) Luis Martinez, “ Les dynamiques et les perspectives politiques du Maghreb contemporain”, Institut de recherches et débat sur la gouvernance, (2012), https://bit.ly/3bYMpm9

كمـا نلاحـظ أن هناك اختلافًا شاسـعًا بين دول الضفة الشـمالية ودول الضفة الجنوبية من حيث ممارسـة الديمقراطية؛ حيث تصنف دول الضفة الشـمالية، حسب مؤشر الديمقراطية[1]، كدول تحترم الحريات المدنية، أما دول الضفة الجنوبية، فتصنف أنظمتها السياسية بالهجينة.

مؤشر الديمقراطية لسنة 2019 في المتوسط الغربي

قيمة مؤشر الديمقراطية	الدولة	قيمة مؤشر الديمقراطية	الدولة
الضفة الجنوبية		الضفة الشمالية	
3.5	الجزائر	8.7	فرنسا
4.99	المغرب	8.08	إسبانيا
4.61	تونس	8.47	البرتغال
2.19	ليبيا	7.17	إيطاليا
3.28	موريتانيا	8.12	مالطا

المصدر: من إعداد الباحثة حسب معطيات Intelligence Unit The Economist

كما نلاحظ اختلافًا كبيرًا بين ضفتي المتوسـط؛ حيث يصنف التقرير السـنوي لمنظمة الشـفافية الدولية لعام 8201 Transparency International مثلًا فرنسـا في المرتبـة الـ24 من أصل 183 وإسـبانيا في المرتبة الـ47، بعدما كانت تحتل المرتبة الـ30. بالنسـبة لدول المغرب العربي، تحتل الجزائـر المرتبة الـ108 من أصل 183 دولـة برصيد 35 من 100 بالنسـبة للـدول المغاربية الأخرى، نلاحظ أنه بعدما كانت تونس بلد المنطقة الأكثر شـفافية في المرتبة الـ 65سـنة 2009 في العالم، تراجعت إلى المرتبة الـ79 سنة 2019، أما المملكة المغربية التي كانت تحتل المركز الـ 91سنة

(1) يقيس هذا المؤشر ميول الدولة إلى الديمقراطية بشكل فعال في جميع مكوناتها؛ حيث يأخذ بعين الاعتبار الثقافة الديمقراطية، وقدرة الحكومة على تنفيذ برامجها، واحترام الحريات المدنية، ومشاركة المواطنين، ونوعية العملية الانتخابية. تتراوح قيمة مؤشر الديمقراطية بين 0 و10: من 8 إلى 10 دولة ديمقراطية، من6 إلى 8 ديمقراطية ناقصة، ومن 4 إلى 6 نظام هجين.

2009 تقدمت إلى المرتبة الـ76 سـنة 2019. وفي نهاية ترتيب الدول المغاربية نجد موريتانيا في المرتبة الـ150[1].

لقـد تأثـرت دول المغرب العربي بالخطوات التي خَطَتْها نظيراتها الأوروبية في إطار الجماعة الأوروبية، فأنشأت سنة 1964 اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة، التي تهدف إلى تسهيل عملية حركة البضائع والأشخاص ثم إلى تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بعد. انتهى وجود اللجنة الاستشارية المغاربية، سنة 1975، بفشل مهامها، بسبب إعطـاء الأولويـة لبناء الدولة الوطنيـة وتفضيل العلاقات الثنائية فـي إطار الجغرافيا السياسية الإقليمية[2].

أنشئ بعدها اتحاد المغرب العربي، سنة 1989، وهو الهيئة التي لا تزال مجمدة إلى يومنا هذا، بسـبب الخلافات بين دول المنطقة وعلى رأسها الخلاف بين الجزائر والمغرب بسـبب ملف الصحراء الغربية، وبالتالي، تعتبر العلاقات الجزائرية-المغربية أساس مستقبل منطقة المغرب العربي.

العلاقات الجزائرية-المغربية

تعرف العلاقات الجزائرية-المغربية خلافات حول قضية الصحراء الغربية. تميز موقف الجزائر تجاه قضية الصحراء الغربية بالتناسـق مع موقفها التاريخي المناهض للاستعمار. لذلك، منحت حق اللجوء للصحراويين في مخيمات تندوف، كما دعمت جبهة البوليساريو والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

لا يـزال النزاع فـي الصحراء الغربية معلقًا منذ احتلالها، سـنة 1975، من قبل المغرب بواسطة ما سُمي بالمسيرة الخضراء. بالنسبة للمغرب، الصحراء الغربية امتداد تاريخي لأراضيه كما تمثل رهانًا لسياسـة تنمية إقليمية، فمن وجهة نظر المغرب "إن الصحراء تحت السيطرة المغربية نموذج لسياسة جهوية متقدمة، لاسيما في مجال نقل الموارد والسـلطة من المركز إلى الأقاليم"[3]. كما أن الصحراء الغربية جزء مهم من الاقتصاد المغربي عن طريق الحصول على ثروته البحرية والباطنية.

(1) Transparency International, “Corruption Perceptions Index 2019,” CC BY-ND 4.0, (2018), 13, https://bit.ly/2SxUVlH.

(2) Lacoste, Géopolitique de la Méditerranée, p.122.

(3) K.Bennafla, “ Sahara Occidental : les enjeux politiques du développement ”, Moyen Orient, n°14 (Avril-Juin 2012) : 44.

تمثــل العلاقات الجزائرية-المغربية العقبة الرئيســية لتحقيــق التكامل الإقليمي الفعال. على سبيل المثال، سمحت العلاقات الجيدة بين الرئيس، الشاذلي بن جديد، والملــك، الحســن الثاني، بانطلاق اتحاد المغرب العربي، ســنة 1989، كما قُرِّر في تلك الفترة إنجاز أنابيب غاز بين المغرب العربي وأوروبا تمر عبر الأراضي المغربية للوصول إلى إســبانيا، مما ســمح بإنشاء نواة للتعاون في مجال الطاقة بين الجارتين. لكن سرعان ما توقف تطور العلاقات بسبب هجمات مراكش، سنة 1994؛ حيث اتهم المغرب جارته الجزائر وفرض تأشيرات دخول على الجزائريين؛ وهذ ما كان وراء قرار الجزائر بغلق الحدود.

منذ ذلك الحين، جُمِّد اتحاد المغرب العربي الذي لم يشــهد اجتماعًا لرؤســاء الدول، لكن هناك اجتماعات وزارية دورية بســبب اهتمام دول المنطقة بضمان أمنها الداخلي، وذلك من أجل ضمان استدامة الأنظمة السياسية لهذه الأخيرة.

التنافس الجزائري-الليبي حول النفوذ في إفريقيا

إن العنصر الهيكلي الثاني في الفضاء السياســي المغربي هو العلاقة بين الجزائر وليبيا، والتي تتبلور ضمنها منطقة الساحل والصحراء.

لقد كانت ليبيا، في عهد القذافي، الدولة المغاربية الأكثر توسعًا لسببين متكاملين:

الأول: مرتبــط بالفكــر القومي العربي الــذي تبنَّاه القائد الليبــي، العقيد معمر القذافي، والذي جعله ينتهج سياســة توحيدية، أما الثاني فمرتبط بالعزلة الدولية لليبيا التي أدت إلى ضرورة البحث عن شركاء إقليميين وقاريين لتكتسب نفوذًا سياسيًّا[1].

ففي المرحلة الأولى، اقترح القائد الليبي مشــروع **الولايات المتحدة للصحراء،** معتمدًا في ذلك على سياسة نفوذ طُوِّرت تجاه دول الساحل وإفريقيا، جنوب الصحراء، وذلك عن طريق الاســتثمارات المالية والدعم الاقتصادي، إلا أن هذا المشــروع لم يتجسد بسبب المعارضة الجزائرية له.

فــي المرحلــة الثانيــة، قامت ليبيا بتقديــم دعم مالي **لمجموعة دول الســاحل الصحراوي**[2] CEN-SAD التي لا تضم الجزائر، لكن تدمج كلًّا من المغرب وتونس

(1) S.Haddad, “ La politique Africaine de la Libye : de la tentation impériale à la tragédie unitaire ”, Maghreb-Machrek, n°170 (2000) : 29.

(2) أنشئت في 4 فبراير/ شباط 1998 نتيجة لمؤتمر قادة ورؤساء الدول الذي عُقد في طرابلس (ليبيا)، وقد

وتجمع بين غرب إفريقيا ومنطقة الساحل والقرن الإفريقي، يعتمد هذا التجمع على التعاون الاقتصادي والأمني. لقد منح هذا التجمع منبرًا إفريقيًّا ودوليًّا للقائد الليبي لكن دون أن يحقق إنجازات مهمة.

كما كان القائد الليبي الراحل يضمن نفوذه في إفريقيا عن طريق دفع الاشتراكات المتأخرة لهذه الدول إلى الاتحاد الإفريقي، ودعم بعثات متعددة الجنسيات في السودان والصومال. كما توسطت ليبيا في أزمات مختلفة وحاولت استعادة هيبتها في الدول المناهضة للإمبريالية عن طريق تقليل النفوذ الإسرائيلي في القارة.

من خلال كل هذه المجهودات، كان العقيد معمر القذافي، يسعى لتعطيل التوازنات الإقليمية في منطقة المغرب العربي، وذلك من خلال دعمه لتمرد الطوارق وإدماجهم في الجيش الليبي، لخدمة مخططاته الجيوسياسية. كانت ليبيا تهدد تأثير الجزائر في منطقة الساحل، فالعلاقات الجزائرية-المالية تعود إلى ما قبل الاستقلال (سمحت مالي لجنود جيش التحرير الوطني باسترجاع تمنراست انطلاقًا من أراضيها، سنة 1962). هكذا كان القذافي ينافس الجزائر مباشرة كوسيط بين المتمردين الطوارق من 2006 إلى 2009 في مالي والنيجر[1].

إن تأثير الجزائر في إفريقيا يقوم أساسًا على دبلوماسية الدولة الثورية التي أيدت في المؤسسات الدولية استقلال زيمبابوي وغينيا بيساو، ومشاركتها في مشاريع البنى التحتية مثل الطريق العابر للصحراء، ودفاعها عن المؤسسات القارية ودورها في حل النزاعات. بالرغم أن القائد الليبي لعب دورًا مهمًّا في الانتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، يبقى للجزائر دور مهيمن، لاسيما منذ انسحاب المغرب. وفي الآونة الأخيرة، انعكست العودة النشطة للجزائر على الساحة الدولية من خلال دعم تأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "نيباد" NEPAD مع كل من جنوب إفريقيا ونيجيريا، وفي بداية سنة 2000، تم التوقيع على اتفاق الجزائر لحل النزاع بين إريتيريا وإثيوبيا[2].

تم الاعتراف بها كجماعة اقتصادية إقليمية في الدورة العادية السادسة والثلاثين لمؤتمر قادة ورؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في الفترة الممتدة من 4 إلى 7 يوليو/ تموز 2000 في لومي، توغو.

(1) Salim Chena, Le Maghreb après les indépendances, 2.

(2) A.Belkaid, “ La diplomatie Algérienne à la recherche de son age d’or ”, Politique

إن تغيير النظام السياسي في كل من تونس وليبيا غيَّر بشكل دائم المشهد السياسي في المغرب العربي، مع وصول الأحزاب الإسـلامية للسلطة وإعلانها التزامها بالنظام الديمقراطي. إن الوضع الجيوسياسـي في المنطقة يعطيها دورًا جديدًا على السـاحة الدولية، نظرًا لأهمية الرهانات الأمنية والسياسية والاقتصادية، التي تميز المنطقة.

لقـد اختلفـت الثورات العربية فـي منطقة المغرب العربي من ناحية الشـكل: مظاهرات جماهيرية في تونس، وثورة مسـلحة مع دعم عسـكري متعدد الجنسيات، عن طريق حلف شـمال الأطلسـي، في ليبيا، وإصلاح دستوري في المغرب وانفتاح سياسـي في الجزائر. لكن مع ذلك تشـترك هذه الحركات الاجتماعية في جذورها الاجتماعية السياسـية المتمثلة في انتشـار الفسـاد على مختلف المستويات، وعنف وتعسف المؤسسـات، والطابع الاستبدادي للدولة، وتنامي عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والتنمية الاجتماعية المتفاوتة عبر مناطق الوطن.

كان إعلان ترشـح عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة السبب المباشر في إخراج الملاييـن مـن الجزائريين في جمعة 22 فبراير/ شـباط 2019، ومـا بلغ هذا الحراك الشـعبي أسـابيعه الأولى حتى أظهر انكشـافًا عميقًا للنظام السياسي، كان من نتائجه إسـقاط مشـروع العهدة الخامسة ودفع مؤسسة الجيش الرئيسَ بوتفليقةَ إلى الاستقالة عبر تفعيل المادة 102 من الدستور، التي تنص على شغور منصب رئيس الجمهورية.

كما أن الاحتجاجات الشعبية التي ظهرت في مناطق جغرافية معينة دون الأخرى، تعكـس لنـا أيضًا الجذور الاجتماعية والسياسـية للاحتجاجات، هنـا نؤكد أن دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط تتميز بتفاوت إقليمي في التنمية وعزلة هيكلية لبعض المناطق[1]. منطقة الوسط التونسي التي عرفت قلَّة السياسات التنموية وتهميشًا مقارنة بالمناطق الساحلية؛ حيث يسود النشاط السياحي، كما أن السلطة الليبية أهملت منطقة برقـة (عاصمتها بني غازي)[2]. بالنسـبة للجزائر، كانت المناطق الفقيرة في المدن أو

étrangère, (Eté 2009): 337.

(1) P.BECKOUCHE, “ Gouvernances et territoires dans les pays arabes méditerranéens ”, Maghreb-Machrek, n°208 (2011): 91.

(2) M.OUANNES, “ La Libye dans le “Printemps arabe”: éléments d’une lecture de la révolte armé”, Naqd, n°29 (2011): 167.

المناطق شبه الحضرية طليعة لأعمال الشغب في الأسبوع الأول من يناير/ كانون الثاني 2011 بسبب ارتفاع أسعار الزيت والسكر[1]. أخيرًا في المغرب، دعمت منظمات حقوق الإنسان جماعات من الشباب الناشطين عبر المواقع الاجتماعية في شبكة الإنترنت المتكونة أساسًا من خريجي الجامعات العاطلين عن العمل والمستبعدين من الحياة الاقتصادية والفضاء السياسي[2]. بالتالي، نلاحظ أن طبيعة الطبقات الاجتماعية وراء الاحتجاجات التي عرفتها منطقة المغرب العربي مختلفة، لكن الأسباب والدوافع التي أدت بها إلى الاحتجاج هي نفسها.

إن نتائج الإطاحة بالنظام السياسي في ليبيا غير مؤكدة، ففي ليبيا رفض العديد من الجماعات المسلحة عملية نزع السلاح من أجل منافسة سيادة المجلس الوطني الانتقالي. بالتالي، لا يزال انعدام الأمن يميز الدولة، بالإضافة إلى ذلك يسود المجتمع الليبي إرث المجتمع التقليدي، أي إنه يتميز بالعلاقات القبلية التي تصل إلى حوالي 140 قبيلة، وتسلُّحها تهديد للاستقرار والأمن في منطقة المغرب العربي والساحل[3].

إن انتقال المغرب إلى النظام الملكي البرلماني يدل على خصوصية التنظيم السياسي للمملكة: الدور النشط للملك في تنفيذ الإصلاحات وغياب التشكيك في شرعيته من مظاهر الاعتماد المتبادل بين مكونات الحقل السياسي واستراتيجية الحفاظ على النظام الملكي، الذي يسعى إلى التوافق بين الآراء بشأن إدخال تعديلات طفيفة[4].

لكن الأثر الحقيقي الذي خلَّفته الثورات العربية في المغرب العربي هو عدم إقصاء الأحزاب الإسلامية المستقلة أثناء عملية التحول الديمقراطي، واللافت للنظر

(1) S.CHENA, “ L’Algérie dans le “Printemps arabe” entre espoirs, initiatives et blocages ”, Confluences Méditerranée, n°77 (2011): 105.

(2) G.GONZALEZ RIERA, “ Des années de plomb au 20 février. Le rôle des organisations des droits humains dans la transition politique au Maroc ”, Confluences Méditerranée, n°78 (2011): 35.

(3) M.GUIDERE, “ Al Qaïda au Maghreb Islamique : le tournant des révolutions arabes ”, Maghreb-Machrek, n°208 (2011): 59.

(4) G.GONZALEZ RIERA, “ Des années de plomb au 20 février. Le rôle des organisations des droits humains dans la transition politique au Maroc ”, Confluences Méditerranée, n°78 (2011): 35.

أن تلـــك الأحزاب ذات المرجعية الإســـلامية تحاول أن تتـــواءم مع إكراهات الواقع مما قد يوقعها في إشـــكالية متعلقة بتحديد الهوية الخاصة بها. ونســـتنتج من ذلك أن الآثار الجيوسياســـية الناجمة عن "الربيع العربي" لم تســـتقر ولم تنته في منطقة الضفة الجنوبية التي لا تزال في مرحلة إعادة تركيب، وأن الآجال قصيرة وليســـت مناســـبة لتحليل التغييرات الواضحة والكامنة التي من شـــأنها أن تؤثر بشكل دائم على أوضاع المغرب العربي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثالث

التهديدات والرهانات الأمنية في المتوسط

أفــرزت التحــولات البنيويــة الكبرى في السياســة العالمية نمطًــا جديدًا من التصــورات والإدراكات حول الأمن والتهديد، من حيث المفهوم والمصدر والطبيعة، فعلى عكس التهديد الشيوعي الذي كان عسكريًّا بالدرجة الأولى، صار التهديد الجديد شاملًا ومركبًا.

تغير مضمون الأمن من الطابع العســكري التقليدي إلى الطابع الشــامل متعدد المضامين، والذي يشمل قطاعات: اقتصادية وسياسية واجتماعية. ويعكس هذا التغير تحول طبيعة التهديدات والمخاطر ضد أمن الدول، والتي ظهرت هي الأخرى بشكل جديــد عابر للحدود والقــارات، كالإرهاب والهجرة غير الشــرعية، وجرائم مختلفة كتجارة المخدرات، والبشر والأسلحة غير المشروعة.

لقد تجلَّت إشــكالية الأمن في منطقة المتوســط كحقيقة فرضت نفسها في هذه المرحلــة، مع تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي، خاصة بعد أحداث 11 ســبتمبر/ أيلول 2001، واحتدام التنافس الأوروبي-الأميركي على المنطقة المتوسطية وموجة الثورات الشعبية التي اجتاحت بعض دول العالم العربي منذ نهاية عام 2010. كل هذه المعطيات في ظل بيئة دولية متغيرة، جعلت البعد الأمني يحتل الصدارة.

أولًا: الإرهاب وانعكاساته على الأمن في المنطقة

الإرهاب ظاهرة اجتماعية تمتد جذورها إلى تاريخ بعيد، أصبحت اليوم من أخطر التهديدات الأمنية التي يعرفها العالم بصفة عامة وحوض البحر الأبيض المتوسط بصفة خاصة.

ساعد على انتشار ظاهرة الإرهاب التطور الذي عرفته وسائل الإعلام والاتصال، كما ازدادت عنفًا من خلال الوسائل التي يستخدمها.

الإرهاب العالمي تهديد مشــترك لجميع دول حوض البحر الأبيض المتوســط،

وخاصة المتوسط الغربي. ومع ذلك، يختلف معناه كثيرًا من ضفة إلى أخرى، فهو مشكلة أمن داخلي بالنسبة لدول أوروبا الجنوبية، أما دول إفريقيا الشمالية فتعتبره عامل عدم استقرار للأنظمة، كما أن مظاهر أعمال العنف ليست موحدة، تختلف من ضفة إلى أخرى وحتى من دولة إلى أخرى في الضفة الجنوبية.

من ناحية أخرى، يوجد الإرهاب في الضفة الجنوبية لبحر الأبيض المتوسط إلا أن نشاطه يهدد حتى الضفة الشمالية. في الواقع، إنه لا يستهدف فقط مصالح ومواطني دول الشمال كفرنسا وإسبانيا وإيطاليا في منطقة شمال إفريقيا بل يمثل تهديدًا لكل الدول المتوسطية (بما فيها الشمالية) داخل أراضيها الوطنية.

تعريف الإرهاب

لغةً: الإرهاب مصدر الفعل الرباعي "أَرْهَبَ"، بمعنى خوَّف.

أما اصطلاحًا، تعني كلمة إرهاب في المعجم السياسي "محاولة نشر الفزع والذعر لأغراض سياسية"[(1)].

في الموسوعة السياسية الإرهاب هو "استعمال العنف غير القانوني أو التهديد به بأشكاله المختلفة، كالاغتيال والتشويه والتعذيب، والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات أو المال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية"[(2)].

كما يعرف قاموس أكسفورد الإرهاب على أنه "استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أهداف سياسية"[(3)].

وفي موسوعة علم العلاقات الدولية عُرِّف الإرهاب كما يلي: "النشاطات التي تقوم بها الدولة أو غير الدولة والتي يتم فيها استخدام العنف قصد تحقيق أهداف سياسية محددة". وقدمت الموسوعة السياسية والعسكرية التعريف التالي للإرهاب:

(1) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الطبعة 5، (القاهرة: دار العمران، 2011)، الجزء1، ص39.

(2) عبد الناصر حريز، النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي. ط 1 (مصر، مكتبة دبولي، 1997)، ص25.

(3) إدريس لكريني، "مكافحة الإرهاب الدولي: بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية"، الحوار المتمدن، العدد 1555، 19 مايو/ أيار 2006، (تاريخ الدخول: 3 يونيو/ حزيران 2015): https: / /bit.ly /2xRatbF

"عمـــل عنيـــف يُعرِّض الأرواح والممتلكات للخطر أو يهدد بتعريضها له، وهو موجه لأفراد أو مؤسسات أو مصالح تابعة لدولة ما، ويقوم به أفراد (أو جماعات) مستقلون أو مدعومون من دولة ما وقصد تحقيق أهداف سياسية"[1].

لكن، ما الإرهاب؟ هل يجب تعريفه بواسطة التأثيرات المعنوية التي يسعى إلى تحقيقها بدلًا من قوته التدميرية المادية: أي نشــر شــعور الرعب، وإثارة وإشاعة مناخ توتر، أو تحديده كإزعاج "خطير للنظام العام"، أم هو الاستخدام غير المشروع للعنف السياسي، والذي يحول دون الاستخدامات المشروعة، مثل الحرب أو المحافظة على النظام العام؟

وقد ثار نقاش طويل حول تعريف الإرهاب من خلال عدد الضحايا غير المقاتلين، واختياره عشوائيًّا للضحايا المدنيين غير المعنيين، ونوايا الأطراف التي قامت به.. وهل الإرهاب هو الحرب كحرب العصابات مثلًا.. لذلك، سعى رجال القانون للتوفيق بين العناصر القادرة على تمييز الإرهاب وخلصوا إلى جملة من النقاط[2] :

مــن الجانــب التنظيمــي: الإرهاب هــو مجموعة مــن الأشــخاص المدربين والمتخصصين يقومون بأعمال التخريب والقمع.

من الجانب النفسي: هو حالة من الذعر أو الشلل يسعى إلى تحقيقها.

من الجانب الأخلاقي: ينعكس في عدد الضحايا، وطبيعة العمل الإرهابي الذي يتميز بالسرية والوحشية؛ ما يجعله أقرب إلى الجريمة.

بالنسبة لعلم الحرب[3]: الإرهاب مثل الحرب، يسعى من خلال استخدام العنف لثني إرادة الطرف الآخر الذي يعارضه.

مــن الجانب السياســي: من خــلال مطالب الإرهاب نلاحــظ خلافه مع النظام السياسي: شكل الحكومة، اعتماد قانون أو سحبه، التحالف مع كيان سياسي آخر أو إلغائه...

تبيِّن المناظرات التي دامت سنوات في الأمم المتحدة وفي المفوضية الأوروبية

(1) أحمد فلاح العموش، أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب. (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، 69.

(2) Jean-Claude ARCHAMBAULT, “ Le terroriste: l’homme aux deux visages ”, Questions internationales, N°8 (juillet-août 2004): 46.

(3) هو فرع من فروع نظرية العلاقات الدولية الذي يركز على فهم الصراع، أصله وطريقة تطوره.

بعد أحداث 11 سـبتمبر/ أيلول أن أية محاولة لتعريف الإرهاب تواجهها اعتراضات، فهي تسـعى للحد من المفهوم الذي سيشـمل في نهاية المطاف كل أشـكال العنف السياسي. بالتالي، نجد فئة من المفكرين يرون أنه يجب استبعاد بعض مظاهر العنف السياسي من دائرة الإرهاب بسبب نواياها النبيلة مثل المقاومة والنضال ضد الاستعمار، ومقاومة النظم غير الديمقراطية التي لا تترك مجالًا لأية وسـيلة بديلة للتعبير. بالنسبة للآخرين، يمكن التمييز بين النضال البسـيط (المظاهرات التي تتسـبب في اشتباكات، واحتـلال أماكن العمل، وتدهور السـلع..)، والإرهاب من خلال الوسـائل والطرق المستخدمة.

إن اسـتخدام مصطلح الإرهاب صار مبتذلًا، خاصة بعد أحداث 11 سـبتمبر/ أيلول 2001، سـواء من قبل وسائل الإعلام أو المسؤولين السياسيين، وحتى من قبل الباحثيـن، هـذا الالتباس الدلالي (المقصود أحيانًا) يؤدي إلى اعتقادات وتفسـيرات خاطئة، واسـتقراؤه يجعله يفقد نطاقه. بالتالي، أدى استخدام مفهوم الإرهاب لوصف الأفراد غير المرغوب فيهم، إلى إفراغ المفهوم من مضمونه: الجميع إرهابيون؛ وبالتالي لا أحد إرهابي. من هنا، نلاحظ أن استخدام مصطلح إرهاب يمكن أن يصف أفعالًا أو جماعـات نخالفهم في الرأي والاتجاه، مثل: "الإرهاب النقابي" و"إرهاب أرباب العمل" الذي يعارضه.

أساسًـا، يجب التعامل مع الإرهاب كظاهرة إجرامية وليسـت سياسية (رغم أن الهدف الأخير سياسـي). الإرهاب هو طريقة وإجراء للتصرف وليس سياسـة، لكن يرى بعض المختصين أن الإرهاب فعل سياسي أو ديني[1].

تعاريف الإرهاب

مـن الصعب الوصول إلى تعريف جامع للإرهاب، لكن ثمة مجالان أساسـيان لتلك التعاريف:

1- التعاريف العلمية:

اسـتخدم جان مارك بالونسـي **Jean Marc Balencie** تحليلًا وظيفيًّا لتعريف الإرهاب: "هو أسـلوب تقليدي للكفاح في إطار علاقات لا متناظرة للقوة؛ إذ يسعى

(1) Djallil Lounnas, "AQMI, une filiale d'al-Qaïda ou une organisation algérienne", Maghreb-Machrek, N°208 (Été 2011): 38.

عدد قليل من الأفراد إلى تحقيق أكبر عدد ممكن من الخسائر البشرية، في ظل دعاية كبيرة من أجل توليد أقصى مشاعر الرعب والرهب بين الناجين/ المشاهدين"[1].

يعــرِّف رايمــون أرون **Raymond Aron** الإرهاب بقوله: "يســمَّى فعلٌ عنيفٌ إرهابًا عندما تتجاوز آثاره النفسية بكثير الخسائر المادية البحتة"[2].

يقتــرح رونو موســاي **Renaud Mossay** تجزئة مفهوم الإرهاب إلى خمســة محاور من أجل فهمه[3]:

- يمكــن تعريــف الإرهاب مــن خلال الفعل ذاتــه: من هنا تظهــر لنا عدة إمكانيات وفرضيات، من جهة يمكن تحديد الأفعال التي يمكن أن تصنَّف كأعمــال إرهابية ووضعها في قائمة، إلا أنه يجب تعديلها من خلال الأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية. من جهة أخرى، يمكن تعريف الفعل الإرهابي من خلال آثاره، وبالتالي يمكن اعتبار الفعل الإرهابي كل نشــاط يترتب عنه انتشار العنف في مجتمع معين.
- تتمثــل المقاربة الثانية في التركيــز على القائمين بالفعل، وهنا نجد وجهتي نظــر متضاربتين: من جهة، تعريف للإرهــاب محدود بالأفراد والجماعات ويستثني الدول. ومن جهة أخرى، هناك من يرى أن الدول يمكن أن توصف بالإرهابيــة فــي حالة ما كانت أعمالها تهدف إلى نشــر الرعب والفزع في أوســاط المجتمع. إلا أن الدول خاضعة لقواعد القانون الدولي، وفي حالة اضطهــاد فئة معينة من الســكان (مواطنين أو أجانب) تطبق عليها اتفاقيات جنيــف ولاهــاي، وهذا يعني أن مفهوم إرهــاب الدولة موجود في القانون الدولــي. لكن فيما يخص الأفراد تجب التفرقة بين العمل الإرهابي وأفعال حرب العصابات أو التمرد. لكن الاتجاه الشائع يتمثل في استخدام الدلالة الســلبية لمفهــوم الإرهاب من أجــل طعن الجماعات الثوريــة والتحررية

---

(1) Jean Marc Balancie, “Les mille et un visages du terrorisme contemporain”, Questions Internationales, N°8 (Juillet-Aout 2004): 8.

(2) Gérard Challiand et Armand Blin, Histoire du terrorisme de l’Antiquité à Al-Quaida (Paris, Bayard, 2004), 98.

(3) Jean Beaufrays, La démocratie après le 11 septembre (Bruxelle, Editions de l’ULG, 2003), 61.

المدعمة من قبل الشعوب المضطهدة وذات الشرعية المكتسبة.

- تعريــف الإرهاب من خــلال التركيز على أهداف العمل الإرهابي، وبالتالي يرتبط التعريف هنا بالانقسام الثنائي بين وجود أو عدم وجود هدف سياسي وراء أي عمل عنيف.
- أما المقاربة الرابعة فتأخذ بعين الاعتبار في منظورها ضحية العمل الإرهابي وهنا تُستخدم مصطلحات مثل: المدنيين أو الأبرياء، لكن يطلق على ضحايا العمل الإرهابي في القانون الدولي "الأهداف التي ليست لها ميزة استراتيجية فورية".

لكن يمكن أن تستهدف الأعمال الإرهابية مدنيين يشكِّلون أهدافًا استراتيجية من خلال النشــاطات التي يقومون بها (رجال أعمال، مستشــارون سياسيون،...). كما أن براءة الأفراد صعبة التحديد في حين أن براءة البعض تقاس من حيث ذاتية الآخرين. بالتالي، يمكن للإرهابي أن يستهدف أفرادًا ذوي مميزات استراتيجية وفي نفس الوقت "أبرياء" بهدف الضغط على الحكومات. بالتالي، المصلحة الاستراتيجية موجودة حتى لو بطريقة غير مباشرة.

فــي الأخير، يمكن تعريف الإرهاب أيضًا من خلال النتائج المترتبة عن الفعل، وبالتالي يعتبر كل فعل أو عمل تتجاوز آثاره ونتائجه النفسية (الرعب داخل المجتمع) النتائج والآثار المادية إرهابًا.

أما تعاريف المفكرين العرب، فنذكر منها ما يلي:

يعرِّف **عبد العزيز سرحان** الإرهاب بأنه "كل اعتداء على الأرواح أو الممتلكات أو الأمــوال العامــة أو الخاصــة، يقع بالمخالفــة لأحكام القانــون الدولي بمصادره المختلفة"[1].

ويعرفه **أحمد رفعت** بأنه "اســتخدام طرق عنيفة موجهة إلى ضحية معينة بقصد إثــارة حالــة من الرعــب والفزع لمجموعة مــن الأفراد البعيدين عن مســرح العمل الإرهابي"[2].

---

(1) أدونيس العكرة، الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، (بيروت: دار الطليعة، 1993)، ص86.

(2) غانم السيد عبد المطلب، "ندوة العنف والسياسة في الوطن العربي"، مجلة السياسة الدولية، (مركز الألهرام للدراسات السياسية والستراتيجية، مصر، العدد 90، أكتوبر/ تشرين الأول 1987)، ص249.

2- تعاريف النظام القانوني الدولي

يعكس تعريف الإرهاب على المستوى الدولي أو الوطني الطريقة التي تحاول من خلالها المجتمعات أن توازن العلاقة بين الحريات المدنية والحفاظ على النظام القائم، وبالتالي هي عملية دقيقة ومعقدة لأنها ذات طابع سياسي، كما يلاحظ جيرار سوليي **Gérard Soulier**، "القانون يقدم إجابة جزئية لمسألة الإرهاب، لكن هذا لا يعني أن الرد على مسألة الإرهاب تكون خالية من القانون: إذا كان الرد على عدم الشرعية هو عدم الشرعية يصبح القانون غير موجود لأي شخص"[1].

تعتبر الهجمات ضد الفريق الإسرائيلي أثناء الألعاب الأوليمبية في ميونيخ، سنة 1972، من بين العناصر المهمة التي جعلت الإرهاب الدولي يحتل الصدارة، والأهم من ذلك بروز ضرورة وجود آليات قانونية لمواجهته. ففي هذا التاريخ وبقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، تأسست لجنة لصياغة اتفاقية دولية حول الإرهاب لكنها تعرضت لمعارضة قوية بين الدول الغربية ودول العالم الثالث، دول عدم الانحياز والاتحاد السوفيتي. لقد كانت دول العالم الثالث تسعى لتفادي تسجيل الأعمال الناتجة عن محاربة الاستعمار وتلك التي تكون في إطار حق الشعوب في تقرير مصيرها ضمن الأعمال الإرهابية، لكنها لقيت معارضة شديدة من طرف الدول الغربية.

بغضِّ النظر عن هذه الاختلافات، حققت منظمة الأمم المتحدة الإنجازات التالية:

- الاتفاقية الدولية لسنة 1997 من أجل قمع الهجمات الإرهابية بالقنابل.
- الاتفاقية الدولية لسنة 1999 من أجل قمع تمويل الإرهاب.

وبالتالي، نلاحظ الصعوبات في وضع اتفاقية تُعرِّف بوضوح ما هو الإرهاب، ومن أجل تدارك ذلك عيَّن الأمين العام للأمم المتحدة، سنة 2003، مجموعة مكونة من 16 شخصًا ذوي كفاءة ومستوى عاليين، من أجل تقدير التهديدات على الأمن والسلم في القرن الـ21. توصلت هذه المجموعة إلى قرار تطرقت من خلاله إلى تعريف الإرهاب كما يلي: "كل فعل إلى جانب الأعمال المحددة في المعاهدات السارية المفعول حول مختلف جوانب الإرهاب (اتفاقيات جنيف...) يُرتكب قصد إلحاق الضرر أو وفاة أو إصابات جسدية خطيرة في صفوف المدنيين أو العناصر

(1) Gérard Soulier, “ Comment combattre la terrorisme ”, Manière de voir, (Décembre 2001): 23.

غير المحاربة، يهدف من خلاله إلى ترويع السـكان أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بفعل أو الامتناع عنه"[1].

إلا أن هذا التعريف لا يشـكِّل قاعدة للقانون الدولي، فغياب الإجماع يشـكل ثغـرة مهمة في إطار التعـاون الدولي لمكافحة الإرهاب، وقد أشـار الكتَّاب، أمثال رادفيد روزي **Ruzié Radvid**، إلى السهولة التي تميز الطريقة التي تدخل من خلالها المنظمات الإرهابية العابرة للدول في الثغرات القانونية القائمة بين الدول[2].

المساهمات الجماعية في تعريف الإرهاب

تعرِّف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، 22 أبريل/ نيسان 1998، في المادة 1 البنـد 2، الإرهـاب على أنه "كل فعل من أفعال العنـف والتهديد به أيًّا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"[3].

كمـا ورد فـي المادة 2 مـن الاتفاقية "...لا تعد جريمـة إرهابية حالات كفاح الشـعوب ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان بمختلف الوسـائل، بما في ذلك الكفاح المسلح من أجل تحرير أراضيها والحصول على حق تقرير مصيرها واستقلالها، وبما يحافـظ على الوحدة الترابية لـكل بلد عربي، وذلك كله وفقًا لمبادئ ومقاصد ميثاق وقرارات الأمم المتحدة"[4].

بالتالي، وعلى غرار التعاريف الأخرى المقدمة، تُميِّز هذه الاتفاقية بين الإرهاب والكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي وفق المواثيق الدولية.

(1) Rapport du groupe de haut niveau sur les menaces, les défis et le changement, “Un monde plus sur: nôtre affaire à tous ”, A/59/565*, (Novembre 2004), https://bit.ly/2xP6n3Y

(2) Radvid Ruzié, “ A propos d’une définition du terrorisme”, Desinfos, le 11 décembre 2004, https://bit.ly/39TjNJC

(3) جامعة الدول العربية، "الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب"، (القاهرة، 22 أبريل/ نيسان 1998)، https: / /bit.ly /2x7mFoK

(4) المرجع السابق.

مــن جهتــه، يُعرف الاتحاد الأوروبي الإرهاب في المــادة 1 من قرار المجلس الأوروبي، ليوم 13 يونيو/ حزيران 2012، المتعلق بمحاربة الإرهاب كما يلي: "تتخذ كل الــدول الأعضــاء في الاتحاد الإجراءات اللازمــة ليُعتبر كجرائم إرهابية كل فعل متعمد، بحكم طبيعته أو السياق الذي يظهر فيه، يلحق أضرارًا خطيرة بدولة أو منظمة دولية، لتحقيق الأهداف التالية: تخويف المجتمع بجدية، إجبار حكومة أو منظمة دولية على القيام بفعل ما أو الامتناع عن القيام به، زعزعة استقرار أو تدمير الهياكل الأساسية السياسية أو الدستورية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لدولة أو منظمة دولية"[1].

من خلال ما سـبق، يمكن تعريف الإرهاب بأنه **اسـتعمال منظم للعنف بشـتى مظاهره المادية والمعنوية بشـكل يثير الرعب والخوف ويخلِّف خسائر مادية وبشرية، بغية تحقيق أهداف سياسية أو شخصية، بالشكل الذي يتنافى مع قواعد القانون الدولي والداخلي.**

تطور الإرهاب في المغرب العربي وظهور تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي

لقــد مرَّت ظاهرة الإرهاب في المغرب العربي بتطورات ومراحل تاريخية بداية من نشــأة الجماعة الإسلامية المســلحة (GIA) في الجزائر، ثم انتقالها إلى الجماعة الســلفية للدعــوة والقتال (GSPC)، ثــم تحولت إلى تنظيم القاعــدة ببلاد المغرب الإسلامي (AQMI) التي وحَّدت الجماعات التي تصف نفسها بالجهادية في المغرب العربي ومنطقة الساحل.

يعتبر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي من أهم الجماعات التي تصف نفسها بالجهادية في إفريقيا الشمالية؛ حيث ظهر في أوائل عام 2007، وتعود جذوره للجماعة الســلفية للدعوة والقتال الجزائرية التي تكونت ســنة 1998 والتي بدورها ناتجة عن انقسام الجماعة الإسلامية المسلحة التي تشكلت في الجزائر في أوائل التسعينات من القرن الماضي.

ففي الثمانينات من القرن العشــرين، هاجر عدد من الجزائريين إلى باكستان من أجل محاربة النظام السوفيتي الموجود في أفغانستان، وزاد اعتناقهم للفكر الجهادي[2]

(1) LE CONSEIL DE L'UNION EUROPÉENNE, " DÉCISION-CADRE DU CONSEIL du 13 juin 2002 relative à la lutte contre le terrorisme", 2002/475/JAI, (2002), 04, https://bit.ly/2Rf8kgU

(2) القضية الجهادية هي حركة مناهضة للمفهوم الحديث للدولة الأمة وتقاليدها المحلية والوطنية، هذه

وأساليب التدريب الأفغانية. بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، رجع هؤلاء الجزائريون إلى وطنهم؛ حيث لُقِّبوا بـ"الجزائريين الأفغان".

في ديسـمبر/ كانون الأول 1991، أُلغيـت الانتخابات التي أدت إلى فوز حزب الجبهة الإسـلامية للإنقاذ؛ مما أدى إلى تجمع الجزائريين الأفغان وإنشـاء الجماعة الإسلامية المسلحة، في أكتوبر/ تشرين الأول 1992، "من أجل محاربة النظام والجيش الجزائري".

لقد استمرت الجماعة الإسلامية المسلحة في الوجود مدة 6 سنوات، لكن بسبب العديد من النزاعات والحروب الداخلية المتعلقة بالجماعة انقسمت هذه الأخيرة، في سبتمبر/ أيلول 1998، على يد حسان حطاب (قائد الجماعة الإسلامية المسلحة) والذي قام بإنشاء الجماعة السلفية للدعوة والقتال.

تمثَّلت استراتيجية حسان حطاب في جعل الجماعة السلفية للدعوة والقتال أهم جماعة "جهادية" في منطقة شمال إفريقيا عن طريق استقطاب كل الأعضاء الذين خاب ظنهم في الجماعة الإسلامية المسلحة، وبالتالي قام بجذب نبيل صحراوي إلى منظمته والذي أصبح على رأسها في أغسطس/ آب 2003، إضافة إلى عبد المالك دروكدال، كما دمج في المنظمة جماعات جهادية تابعة للجماعة الإسلامية المسلحة مثل الفرع الصحراوي للجماعة الإسلامية المسلحة[1].

بعد اغتيال نبيل صحراوي، في يونيو/ حزيران 2004، في اشـتباكات مع الجيش الشـعبي الوطني الجزائري أصبح عبد المالك دروكدال أمير الجماعة السلفية للدعوة والقتال ولُقِّب بأبي مصعب عبد الودود الذي بواسطته دخلت الجماعة السلفية للدعوة والقتال في استراتيجية التوسع نحو الخارج.

ففـي المرحلـة الأولى، كان هناك تقارب مع شـبكات القاعدة في العراق التي يقودها أبو مصعب الزرقاوي، وهذ ما سمح للجماعة السلفية للدعوة والقتال بإرسال

الحركة هي هوية سياسية منشقة لها العديد من الشبكات.

Philippe Rekacewicz, " Affaissement des Etats, diffusion du djihadisme ", Le Monde diplomatique, (1 Octobre 2013): 5.

(1) Compagnie Méditerranéenne d'Analyse et d'Intelligence Stratégique, " Al Qaida au Maghreb Islamique: histoire, réseaux et structure ", (Octobre 2013), 08, https://bit.ly/2JFPMCj

"جهاديين" لمحاربة الولايات المتحدة الأميركية في العراق واكتســاب عناصرها خبرة فــي القتال. يعتبر هــذا التقارب الخطوة الأولى في تدويل الجماعة الســلفية للدعوة والقتــال، وفي نفس الوقت قامت بوضع خطة لإنشــاء فيدرالية للجماعات الســلفية الجهوية في حركة واحدة. أما المرحلة الثانية، فبدأت في ســبتمبر/ أيلول 2006، حين انضمــت الجماعة الســلفية للدعوة والقتال إلى تنظيــم القاعدة؛ إذ جاء في بيان لعبد المالك دروكدال، في 13 سبتمبر/ أيلول 2006، أن من أسماهم الجهاديين الجزائريين قرروا مبايعة الشيخ أسامة بن لادن (5 سنوات بعد هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001).

لقــد حافظــت الجماعة الســلفية للدعوة والقتال خلال هــذه الفترة على علاقة حساسة مع تنظيم القاعدة، لكن في نهاية المطاف تم دمجها مع تنظيم القاعدة، مكوِّنة بذلك تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإســلامي، في 24 يناير/ كانون الثاني 2007، كما بقــي دروكــدال يحافظ على مكانه بصفته الرقم الأول في هــذ التنظيم الجديد الذي يهــدف إلــى إقامة إمارة كبرى في المغرب العربي تمتد من المغرب إلى ليبيا. وهذ ما أدى بهــا إلــى تدويل أعمالها تدريجيًّا والتي كانــت مبدئيًّا محصورة في الجزائر، كما أن اســم القاعدة سمح لدروكدال بتوحيد الجماعات الجهادية الموجودة في المغرب العربي ومنطقة الســاحل[1]. هذه المعطيات الجديدة أدت من جهة إلى تركيز القاعدة بلاد المغرب الإسلامي بشكل أساسي على الأنظمة السياسية في شمال إفريقيا، حيث تنتقد بلا هوادة وبتكرار "وكلاءها"، ومن ناحية أخرى تدعي أنها تنفذ نشــاطاتها من أجــل مصلحة مجتمعات دول المغرب العربي التي تشــكِّل مرجعيتها، وبالتالي تأمل الحصول على دعمها. بالتالي، أعرضت القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، مثل سابقتها، الجماعة الســلفية للدعوة والقتال، عن تكفير عامــة المجتمع الجزائري الذي اعتبرته شعبًا مسلمًا، لكنها أكدت على تكفير قيادة الدولة وحكامها باعتبارهم "يحكمون بغير ما أنزل الله".

وفي يناير/ كانون الثاني 2009، أعلنت القاعدة ببلاد المغرب الإســلامي ضرورة كسر وزعزعة "أسس التحالف الشيطاني، المتألف من اليهود والنصارى والمرتدين"[2]؛

(1) Roudani Cherkaoui, “ Le spectre d’une tempête terroriste plane sur la Maghreb ”, sahel-intelligence, juillet 2010, “ accessed February 4, 2019 ”, https://bit.ly/2UNyyJG

(2) Fernando Reinares, “ Méditerranée occidentale et terrorisme mondial: quels défis ? Quelles réponses ? ”, AFKAR/IDEES, (Automne 2009): 17.

الشيء الذي يعكس الأيديولوجية المعادية للكفار والغرب. هذا التوجه له آثار واضحة فهو يستهدف المواطنين الأجانب والمصالح الأجنبية (الأوروبية والأميركية والإسرائيلية) في البحر الأبيض المتوسط، ونذكر على سبيل المثال رهائن عين أميناس، في يناير/ كانون الثاني 2013، ثم الهجمات المسلحة في الدول الأوروبية مثل الهجمات على مقر جريدة شارلي Charlie Hebdo بباريس، عام 2015.

أهم الأحداث المرتبطة بالقاعدة ببلاد المغرب الإسلامي

الحدث	التاريخ
إنشاء الجماعة الإسلامية المسلحة	أكتوبر/تشرين الأول 1992
تكوين الجماعة السلفية للدعوة والقتال	سبتمبر/أيلول 1998
تعويض حسان حطاب بنبيل صحراوي	أغسطس/آب 2003
تعيين عبد المالك دروكدال على رأس الجماعة السلفية للدعوة والقتال مكان نبيل صحراوي المقضي عليه	يونيو/حزيران 2004
إعلان عبد المالك دروكدال الولاء لأسامة بن لادن	13 سبتمبر/أيلول 2006
تغيير تسمية الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي	24 يناير/كانون الثاني 2007
أولى عمليات تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في الجزائر التي استهدفت مكتب رئيس الحكومة ومقر الشرطة بالعاصمة	11 أبريل/نيسان 2007
اختطاف إسبانيين في موريتانيا من قبل عناصر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي	29 نوفمبر/تشرين الثاني 2009
إعدام الرهينة الفرنسية، ميشيل جيرمانيو، الذي اختُطف في 24 أبريل/نيسان 2010	24 يوليو/تموز 2010
اختطاف فرنسيين في شمال مالي من قبل عناصر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي	24 نوفمبر/تشرين الثاني 2011
هجمات عين أميناس من قبل جماعة قادها مختار بلمختار، أمير تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي	16 يناير/كانون الثاني 2013
مقتل أبوزيد، عضو أساسي في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، في شمال مالي أثناء عملية Serval	فبراير/شباط 2013

مقتل 12 شخصًا في هجمات على مقر جريدة شارلي إيبدو Charlie Hebdo بباريس	7 يناير/كانون الثاني 2015
مقتل 130 شخصًا في هجمات بباريس (ملعب فرنسا Stade de France وقاعة الباتاكلان Bataclan)	13 نوفمبر/تشرين الثاني 2015
مقتل 86 شخصًا في مدينة نيس بفرنسا	14 يوليو/تموز 2016
مقتل 5 أشخاص في هجمات بمدينة ستراسبورغ الفرنسية	11 ديسمبر/كانون الأول 2018

المصدر: من إعداد الباحثة

الهيكل التنظيمي للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

هدف القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كما تدَّعي، هو إقامة دولة إسلامية من المغرب إلى ليبيا مرورًا بصحراء الساحل، من خلال تمديد الحرب المقدسة (الجهاد) في هذه المنطقة. ولتحقيق هدفها في هذه المنطقة الشاسعة قامت بتقسيمها إلى عدة أقاليم وكل إقليم قسَّمته إلى كتائب يوجِّه كل واحدة منها أمير، نذكر منها الأكثر نشاطًا[1]:

كتيبة الفرقان: مسؤولة عن المنطقة الموريتانية القريبة من الحدود مع مالي، تتكون أساسًا من مقاتلين موريتانيين وماليين.

كتيبة طارق بن زياد أو الفاتحين: تعتبر الكتيبة الأكثر راديكالية، وقد تورطت في العديد من عمليات القتل والاختطاف.

كتيبة الأنصار: هي الكتيبة الوحيدة التي يقودها "جهادي" ليس جزائريًّا وهو عبد الكريم أبو طالب، هذا الأخير من طوارق مالي، وهو عضو في عائلة زعيم أنصار الشريعة المذكورة سابقًا. تنشط هذه الكتيبة في شمال مالي والنيجر وتتكون من الطوارق من النيجر ومالي.

تمكنت القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي من الحصول على موارد مالية مهمة جرَّاء الفدية التي كانت تفرضها على الدول التي تنتمي إليها الرهائن[2]، كما أسهمت

(1) Olivia Cahusac et Martin de Maupeou, “ Une nouvelle approche du terrorisme ”, Les notes stratégiques, Paris, (Mai 2013): 12.

(2) Jean François Croustillière, “ Questions de sécurité en Méditerranée ”, Confluence

الأزمة الليبية في تدفق كبير للسلاح ووصوله إلى أيدي هذه التنظيمات.

جماعات العنف الديني الأخرى

يعتبر المغرب العربي بوابة إفريقيا الغربية حيث طرق القوافل القديمة بين موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد، وهي المنطقة التي تعتبر في الوقت ذاته مركزًا للتهريب وللهجرة غير القانونية.

تعرف منطقة الساحل انتشار ظاهرة جماعات العنف الديني بشكل كبير، ومن أهمها:

- **الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة**: التي استغلت التفاوت الجتماعي في المجتمع المغربي ووجدت في هوامش المدن المغربية مصدرًا لتجنيد "الاستشهاديين"[1]. وتتأسس أفكار هذه الجماعة على الأيديولوجية السلفية الجهادية التي تحث على الكفاح المسلح لتحقيق الأهداف السياسية المشتركة المتمثلة في تأسيس دولة إسلامية[2].
- **الجماعة الإسلامية التونسية المقاتلة**: التي أسسها طارق معروفي في التسعينات من القرن الماضي، بهدف محاربة خضوع الرئيس التونسي السابق، زين العابدين بن علي، للغرب[3].
- **الجماعة الليبية المقاتلة** التي تُسمى أيضًا **بأنصار الشريعة**، والتي تأثرت كثيرًا بالجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر، وتأسست سنة 1995 من قبل المقاتلين المحيطين بابن لادن، لكن نظرًا للمواجهة الشديدة التي قوبلت بها من السلطات الليبية في فترة القذافي انتقلت قيادتها إلى أفغانستان، سنة 1996، ومع سقوط نظام القذافي استأنفت نشاطها.
- فيما يتعلق بموريتانيا، نجحت الجماعة السلفية للدعوة والقتال، التي تحولت إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في 2007، في زرع خلايا نشطة من "الجهاديين" في موريتانيا، ومن أهم العمليات التي جرت هناك الهجوم على

Méditerranée, N°67, (Automne 2008): 36.

(1) محمد مقدم، الأفغان الجزائريون.. من الجماعة إلى القاعدة، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر، الاتصال والتوزيع، 2002)، ص74.

(2) الجزيرة، "القاعدة في بلاد المغرب اللإسلامي"، الجزيرة نت، 21 يوليو/تموز 2012، (تاريخ الدخول: 7 أبريل/نيسان 2017)، https://bit.ly/2JHvMzf

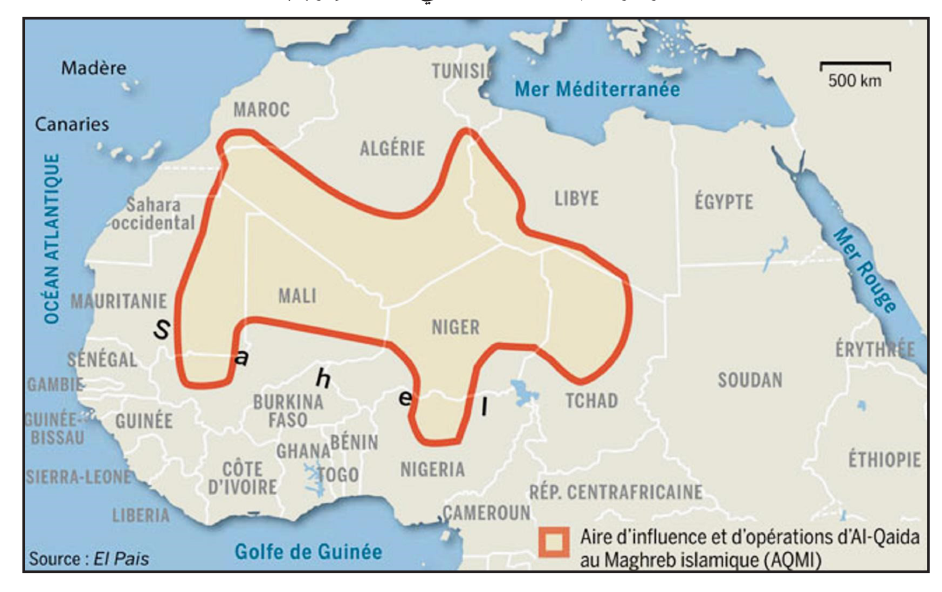
(3) Jean Pierre Filiu, " Al-Qaida au sud de la méditerranée ", PAPERSIEMed, Institut européen de la Méditerranée, (Janvier 2008), 13, https://bit.ly/2XfZiEf

المشاركين في سباق داكار للسيارات، سنة 1999، وتنفيذ تفجير انتحاري، في سبتمبر/ أيلول 2009، استهدف السفارة الفرنسية بنواكشوط[1].

تأثير الأزمة الليبية على الجماعات الجهادية

بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا، عام 2011، أعادت القاعدة في المغرب العربي تمركزها وانتشارها خاصة في منطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا كما هو موضح في هذه الخريطة.

مراكز شبكات القاعدة في شمال إفريقيا



المصدر: Laurence Aida Ammour, « Nouveaux défis sécuritaires en Afrique du Nord », GCSP Policy Paper, Centre Politique de Sécurité, Genève, No 04/2012, (2012) : 3, https://bit.ly/34hZWlQ

وقد ساعد انهيار الدولة الليبية على سهولة حصول الجماعات المسلحة على الأسلحة، فضلا عن هشاشة اقتصادات الدول التي تنتشر فيها تلك الجماعات. كل ذلك أدى إلى انتشار رقعة التدهور الأمني وزيادة خطورتها[2].

---

(1) Moussa Ould Hamed, “ Menace terroriste en Mauritanie: un cas d’école ”, L’Année du Maghreb, n° IV, (2008): 337, https://bit.ly/2wl4ADb

(2) Christophe Boisbouvier, “ Terrorisme: la poudrière libyenne ”, Jeune Afrique,

بعض الأحداث الناتجة عن انتشار أسلحة الترسانة الليبية

الحدث	المكان	التاريخ
ضبط 640 كيلوغرامًا من المتفجرات والصواعق.	الحدود النيجيرية-الليبية	12 يونيو/حزيران 2011
اختفاء 500 صاروخ موجه قادر على إسقاط طائرة على علو 11 ألف قدم خلال عملية نهب ترسانة.	ليبيا	18 سبتمبر/أيلول 2011
اشتباكات بين الجيش التونسي ومجموعة مسلحة مجهولة الهوية.	بئر زنيقرة، تونس 20 كيلومترًا من الحدود الجزائرية	21 سبتمبر/أيلول 2011
اكتشاف المتمردين ترسانات من الأسلحة الكيميائية.	الجفرة، ليبيا	22 سبتمبر/أيلول 2011
اشتباك بين الجنود التونسيين وأعضاء شبكة الاتجار بالأسلحة (20 شخصًا).	بئر علي قرب صفاقس تونس	9 فبراير/شباط 2012
اكتشاف الجيش الجزائري مخبأ للصواريخ الليبية، 15 صاروخًا من نوع SA-24، 28 صاروخًا من نوع SA–7 وذخيرة مدفونة في الصحراء.	عين أميناس، الجزائر 50 كيلومترًا من الحدود الليبية	20 فبراير/شباط 2012
حجز الجمارك التونسية لـ80 طنًّا من نترات الأمونيوم في شاحنتين قادمتين من ليبيا.	رأس الجدير، المعبر الحدودي تونس	21 فبراير/شباط 2012
تفكيك خلية مرتبطة بتنظيم القاعدة كانت تخطط لإقامة إمارة إسلامية في تونس (اعتقال 12 شخصًا).	تونس	أبريل/نيسان 2012

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مجموعة من المقالات الصادرة عن صحيفة Le Monde

وفي 5 يونيو/ حزيران 2020، صرَّحت وزيرة الدفاع الفرنسية، فلورنس بارلي، بأن القوات الفرنسية تمكنت من قتل زعيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي،

11/03/2013, https://bit.ly/2USvxrz

الجزائري عبد المالك دروكدال، في شمال مالي، وبالضبط في بلدة تساليت قرب الحدود مع الجزائر. وفي 19 يونيو/ حزيران 2020، أكدت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مقتل زعيمها الجزائري، عبد المالك دروكدال، في تسجيل صوتي نقله موقع "مؤسسة الأندلس"، الذراع الإعلامية للقاعدة. وأعلنت "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" تعيين زعيم جزائري جديد لها، معروف باسم "أبو عبيدة العنابي"، خلفًا لعبد المالك دروكدال؛ حيث يستجيب تعيينه على رأس المجموعة قبل كل شيء لمنطق الاستمرارية والتماسك الداخلي، بينما تواجه القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بقسوةٍ الدولةَ الإسلاميةَ، الجماعة الدينية المسلحة المنافسة لها.

انعكاسات الإرهاب على الأمن في حوض المتوسط الغربي

وضِع الاستقرار الأمني في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، وخاصة في ضفته الجنوبية (دول المغرب العربي)، تحت ضغط كبير بسبب الهجمات الإرهابية التي تضاعفت بعد 11 سبتمبر/ أيلول 2001. وتمثل الانعكاسات الأمنية الناجمة عن هذه الهجمات خطورة كبيرة بحكم ما تسببه من انعدام الأمن وإظهار عجز السلطات الأمنية في الدول المستهدفة عن التصدي للعمليات الإرهابية، وهذا ما يتسبب بدوره في إحراج حكومات تلك الدول، سواء أمام مواطنيها أو أمام العالم الخارجي، لاسيما إذا أدَّت العمليات الإرهابية إلى سقوط ضحايا من الأجانب والسياح أو العاملين في تلك الدول[1].

كما أن الإرهاب يتسبب في نشوء حالة تكون فيها الأولوية للاعتبارات الأمنية في الدول المعنية؛ مما يعطي مشروعية كبيرة لتعزيز إجراءات الأمن من أجل منع ومكافحة الإرهاب، ويؤدي هذا الوضع في الكثير من الحالات إلى تكريس مجهودات الأجهزة الأمنية في دول المغرب العربي، بما في ذلك استحداث قوانين جديدة لمكافحة الإرهاب، بل السماح لأجهزة الأمن بأخذ تدابير وإجراءات تتجاوز أحيانًا الصلاحيات الواردة في قوانين الطوارئ وقوانين مكافحة الإرهاب المعمول بها في تلك الدول.

في هذا الصدد، قام العديد من دول العالم، سواء تعرضت لهجمات إرهابية أم

(1) أحمد إبراهيم محمود، "الإرهاب الدولي في إفريقيا بين الأزمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة"، كراسات استراتيجية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، العدد 183، يناير/ كانون الثاني 2008)، ص19.

لا، بإصدار قوانين خاصة لمكافحة الإرهاب تتضمن نصوصًا أشد من تلك الموجودة في القوانين الأخرى المعمول بها، مثل إقرار البرلمان المغربي قانون مكافحة الإرهاب بعد تفجيرات الدار البيضاء، في مايو/ أيار 2003[1].

من جهة أخرى، قامت دول البحر الأبيض المتوسط الغربي بحماية المنطقة من الهجمات الإرهابية؛ إذ تم تشـديد إجراءات الأمن في المناطق السـياحية، وسفارات الدول الغربية وكذلك المطارات الدولية ووسـائل النقل. كما تم إنشـاء أجهزة أمنية جديـدة فـي المنطقة عن طريق التعـاون الدولي، وخاصة بالاعتمـاد على الولايات المتحـدة الأميركية لمكافحة الإرهاب، مثل الخطة عبر الصحراء ضد الإرهاب، خطة Pan-Sahel التي استثمرت 100 مليون دولار بين النيجر، وموريتانيا، ومالي، وتشاد، والجزائـر، والمغرب، وإنشـاء المركز الإفريقي للدراسـات والبحث حول الإرهاب CAERT في الجزائر العاصمة، بالإضافة للشـراكة الاسـتراتيجية التي بدأتها الولايات المتحـدة الأميركية مـع المغرب، عام 2003. كما تم تطوير قدرات اسـتقبال الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسـط للتمكين من نشـر القوات ومشـروع الأكاديمية العسكرية في الشرق الأوسط لتدريب الجيوش المحلية في شمال إفريقيا[2].

كما اتجهت دول الضفة الجنوبية للمتوسط الغربي إلى إبرام معاهدات دولية مع الولايات المتحدة الأميركية ونظيراتها من دول الضفة الشمالية للمتوسط، مثل اتفاقية بين ليبيا والولايات المتحدة الأميركية، والجزائر، وفرنسا، فضلًا عن تعاون دول شمال إفريقيا مع الإنتربول.

كما أن هناك صلة وثيقة بين الإرهاب وأداء النظام السياسـي، فالنظام السياسـي الديمقراطي الذي يحترم حقوق الإنسـان والقائم على دولة القانون والحكم الراشـد يلغي الحجج التي يتخذها الإرهابيون كذريعة لنشاطاتهم، كما أن هذا النوع من النظام يقضي على انعدام المساواة الجتماعية والفقر ومظاهره المختلفة كالأحياء الفقيرة التي

(1) Abderrahmane Mebtoul, “ le Maghreb et la sécurité euro-méditerranéenne”, In La coopération europe/Maghreb face aux mutations géostratégiques mondiales, (l’Institut Français des Relations Internationales IFRI, Avril 2011), 53.

(2) Driss Ahmed, “ Changements politiques au Sud de la Méditerranée et son impact sur la sécurité en Méditerranée ”, SEDMED: Seguridad y Defensa en el Mediterráneo, (2011): 4, https://bit.ly/2V7pZIt

تؤوي السكان الذين انتقلوا من الريف إلى المدينة من أجل معيشة أفضل، والتي تمثل الأرضية الخصبة التي تسمح للجماعات الدينية المسلحة بالحصول على عناصر جديدة تنخرط في صفوفهم أو تؤيدهم. بالتالي، نلاحظ مرة أخرى أن انعكاسات الإرهاب في المنطقة مختلفة بين دول الضفة الشمالية المكونة من أنظمة ديمقراطية تتصف بحكم راشد، وبالتالي تخلو فيها تقريبًا دوافع قيام منظمات إرهابية، ودول الضفة الجنوبية التي لا تعرف حُكمًا فعالًا وجيدًا، وهنا أيضًا يوجد تفاوتات بين الدول المكونة للمغرب العربي، خاصة في مجال احترام القانون وحقوق الإنسان، وهنا نذكر مثال المغرب الذي أصدر قوانين لمكافحة الإرهاب مكونة من نصوص متشددة في تعريفها لمفهوم الإرهاب وإجراءات مكافحته بما يتناقض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية ذات الصلة(1).

أما الجزائر، فتبنت سياسة المصالحة الوطنية لتوحيد المجتمع، ومكافحة الإرهاب، وإرساء السلم في الدولة، وتعتبر بعض العمليات التي قام بها تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي مثل الاعتداء على مكتب رئيس الحكومة، في 11 أبريل/ نيسان 2007، محاولة لضرب الاستقرار النسبي للجزائر والتشويش على سياسة المصالحة الوطنية.

كما أن للإرهاب انعكاسات اقتصادية تؤثر على أمن دول البحر الأبيض المتوسط، وقد تؤدي النفقات الأمنية الكبيرة في الدول التي تكافح الإرهاب إلى حرمان الاقتصاد من مبالغ مهمة تكون موجهة للتنمية الاقتصادية. ومن جهة أخرى، تؤدي الاعتداءات الإرهابية التي عادة ما تكون موجهة ضد المنشآت الاقتصادية إلى خسارة كبيرة من الناحية الاقتصادية، وهنا أيضًا تختلف درجة الانعكاسات الاقتصادية تبعًا لامتداد وتأثير الإرهاب في الدول.

في الختام، يمكن القول: إن الإرهاب يمثل تهديدًا رئيسًا في حوض المتوسط الغربي (بالرغم من وجوده في ضفته الجنوبية)، وتأثيره يختلف من ضفة إلى أخرى حيث يعتبر مشكلة أمنية داخلية في دول الضفة الشمالية ومصدرًا لعدم الاستقرار بالنسبة لأنظمة دول الضفة الجنوبية، كما أن مظاهر العنف مختلفة وليست موحدة

(1) آمال الحسين، "مكافحة الإرهاب وآثاره السلبية على حقوق الإنسان"، الحوار المتمدن، (العدد 811، 21 أبريل/ نيسان 2004)، https://bit.ly/3e42cl9

بالنسبة لدول المغرب العربي، وأن الخلايا والشبكات الإرهابية موجودة في الضفة الجنوبية للمتوسط، وممتدة إلى البلدان الأخرى في الساحل الإفريقي كموريتانيا ومالي والنيجر.

من ناحية أخرى، يرتبط الإرهاب في حوض المتوسط الغربي بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وقد نشأ في ضفته الجنوبية، لكنه يهدد كل المنطقة بما فيها الضفة الشمالية، فهو ليس تهديدًا لمصالح هذه الأخيرة في المغرب العربي فحسب بل تهديدًا لهذه الدول في أقاليمها (هجمات مدريد وباريس مثال على ذلك). كما تعتبر الجريمة المنظمة من بين أهم التهديدات الأمنية التي تعرفها المنطقة، ولهذه الأخيرة علاقة وطيدة مع الإرهاب، نظرًا لاتساعها وتطور أشكالها، بداية من المتاجرة بالمخدرات، وانتشار الأسلحة الخفيفة والمتطورة خاصة بعد الأزمة الليبية.

ثانيًا: الجريمة المنظمة وتأثيرها على أمن المنطقة

اكتسبت الجريمة المنظمة طابعا دوليا في أواخر القرن العشرين، ومع بداية القرن الحادي والعشرين، احتلت هذه الجريمة مكان الصدارة بين المشكلات الأمنية الأكثر خطورةً في العالم، وذلك نتيجةً للمتغيرات الكبيرة التي أفرزتها الظروف والمعطيات السياسية والاقتصادية والجتماعية التي من أبرزها النمو المتسارع للنشاطات التجارية والمالية والاقتصادية، وما صاحبها من تطورٍ في وسائل الاتصالات وعولمة النظم الاقتصادية التي أسهمت في تجاوز الحدودِ الوطنية بين الدول، ولاسيما المجال المصرفي وتداول الأموال، فضلا عن انهيار سلطة الدولة أو ضعفها في بعض الدول.

لقد شهدت الجريمة المنظمة تطورًا ملحوظًا في الآونة الأخيرة، خاصة في منطقة المتوسط الغربي وبالأخص في ضفته الجنوبية كما أنها ارتبطت بالهجمات الإرهابية لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، واستغلت التنظيمات الإجرامية الانفتاح الاقتصادي لتحقيق أهدافها.

مفهوم الجريمة المنظمة

لم يحظ أي تعريف للجريمة المنظمة بالإجماع، ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات، أهمها: حداثة مصطلح الجريمة المنظمة، ووجود خلافات وصعوبات عملية حول صياغة تعريف عالمي لها، نظرًا إلى اختلاف الأنظمة القانونية من دولة إلى أخرى، لذلك كثرت تعريفات الجريمة المنظمة، ومن هذه التعريفات:

تعريــف اتفاقية الأمم المتحــدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، بأن الجريمة المنظمة: تتضمن نشاطا إجراميا معقدا وعلى نطاق واسع، تنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة من التنظيم، وتهدف إلى تحقيق الثراء للمشتركين فيها على حساب المجتمع وأفراده، وهي غالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون، وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص، وتكون مرتبطةً في بعض الأحيان بالفساد السياسي[1].

كما عرَّفتهــا جماعة العمل متعددة التخصصات حول الجريمة المنظمة للاتحاد الأوروبي، ســنة 1993، بأنها "جماعة مشــكَّلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعًا إجراميًّــا، ينطــوي على ارتكاب جرائم جســيمة لمدة طويلــة أو غير محددة، ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي الذي يهدف إلى الســطو وتحقيق الأرباح"[2].

تعرِّفها المادة (1) من الفصل الأول للاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبــر الحــدود الوطنية بأنهــا "كل جريمة ذات طابع عابر للحــدود الوطنية وتضطلع بتنفيذها أو الاشتراك فيها أو التخطيط لها أو تمويلها أو الشروع فيها..."[3].

كما عرَّفها الإنتربول في الندوة الأولى التي عقدها حول الإجرام المنظَّم بفرنسا، في مايو/ أيار 1988، بكونها "أي جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة، وتهدف أساسًا إلى تحقيق الربح دون التقيد بالحدود الوطنية"[4].

حسب تعريف هدى حامد قشقوش، فإن الجريمة المنظمة هي: مؤسسة إجرامية ذات تنظيم هيكلي متدرج، تمارس نشاطات غير مشروعة، بهدف تحقيق أرباح ماليةٍ، مســتخدمةً الطرائق المتاحة كلها لتمويل مشــروعها الإجرامــي وتحقيق هذا الهدف، وذلك في سريةٍ تامةٍ لتأمين وحماية أعضائها[5].

(1) الأمم المتحدة، "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية"، (نيويورك، 2004)، 05، https: / /bit.ly /2R1TzxX

(2) عباسي محمد الحبيب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، (أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2017)، ص32.

(3) الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، القاهرة، 21 ديسمبر/ كانون الأول 2010، https: / /bit.ly /3aBbaEn

(4) بولعراس بوعلام، الجريمة المنظمة: الوجه الآخر للإرهاب الدولي، مجلة الجيش، (المركز الوطني للمنشورات العسكرية، الجزائر، العدد 471، أكتوبر/ تشرين الأول 2002)، ص7.

(5) هدى حامد قشقوش، الجريمة المنظمة، ط 2، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2006)، ص18.

يعرِّفهــا يونــس زكور: "كل فعل غير قانونــي يُرتَكَب من طرف جماعة إجرامية تتكون من شخصين أو أكثر، وهي ذات تنظيم محكم ومتدرج، تتمتع بصفة الاستمرارية، ويعمــل أعضاؤهــا وفق تنظيم داخلي يحــدد دور كل منهم بما يكفل طاعتهم لأوامر رؤســاهم، ويكــون الغرض من هذا الفعل في غالب الأحيــان الحصول على الربح، وتســتخدم الجماعة الإجرامية التهديد أو العنف أو الرشــوة لتحقيق أهدافها، ويمكن أن يمتد نشاطها عبر عدة دول"[1].

ومن الواجب الإشــارة إلى أن تعريف الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ينبغي أن يكون متوازنا، فيجب ألا يكون التعريف ضيقا فيؤدي إلى عدم فعالية مكافحة الإجرام المنظم، ولا أن يكون واسعا حتى لا يؤدي إلى المساس بالحريات والحقوق الفردية.

خصائص الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسماتها

انطلاقا من التعريفات الواردة أعلاه، فإنه يمكن تحديد أهم خصائص وســمات هذا النوع من الجريمة بالآتي:

- **التنظيم والبناء الهيكلي المتدرج**

يعــد التنظيم الدقيــق من أهم خصائص الجريمة المنظمة، فلابد من وجود نظام يبين آلية العمل في المنظمة الإجرامية، ويقوم بتقســيم الأدوار بين الأعضاء، وتحديداً علاقة بعضهم ببعض من جهة وعلاقتهم بالمنظمة الإجرامية من جهة أخرى، وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات الإجرامية ليست كلها على الدرجة ذاتها فيما يتعلق بالتنظيم والهيــكل؛ إذ تتنــوع هذه المنظمات من جماعات تعتمد على هيكل متدرج يقوم على أساس العلاقات شبه العائلية إلى شبكات معقدة وعلى درجة عالية من التنظيم[2].

يقوم التنظيم في المنظمة الإجرامية على أســاس المستويات المتدرجة الواضحة التــي تتصف بالثبات والاســتمرارية والإحكام والتدرج الهرمــي، ففي قاع الهرم يقع

(1) يونس زكور، "الإرهاب والإجرام المنظم، أية علاقة؟"، الحوار المتمدن، العدد 1811، 30 يناير/ كانون الثاني 2007: https://bit.ly/2UPt3dd

(2) عبد الفتاح الصيفي، الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، ص 30.

الجنــود الذيــن يتم تجنيدهم وفقا لطقوس خاصة، ثم رؤســاء الفــرق، ثم مجموعة المستشــارين، ثــم نواب الرئيس، وأخيرا على قمة الهــرم رئيس التنظيم الإجرامي أو الزعيم الذي يحتفظ بالســلطة المطلقة على جميع الأعضاء في المنظمة، ويســهم هذا الهيكل المتدرج في إخفاء شخصية رؤساء المنظمات، الذين لا يمكن بسهولة ربطهم بالنشاطات الإجرامية التي قام بها الجنود، كما أنهم لا يمكن القبض عليهم متلبسين[1].

• التخطيط الجماعي

يتعين أن يكون السلوك الإجرامي المكون للجريمة المنظمة وليد تخطيط دقيق، فالتخطيــط هو عنصر مهم وحيــوي لتحقيق أهداف الجماعــات الإجرامية المنظمة، ودليــلٌ على أن أعضاء هذه الجماعات لا يرتكبون جرائمهم مصادفة أو نتيجة انفعال شخصي أو ردَّة فعل على ظروف معينة أو بشكل عشوائي أو بصورة منفردة، لأن عمل هذه الجماعات يتصف بالمســتوى العالي من الدقة والانضباط في التخطيط والتنسيق والتنفيذ، حتى تضمن نجاح أعمالها واستمرارها[2].

ويتطلــب التخطيــط لارتكاب الجرائم المنظمة قدرا كبيــرا من الذكاء والخبرة؛ حيث تســتعين المنظمات الإجرامية بأشخاصٍ من ذوي الكفاءات العالية في مختلف المجالات الاقتصادية والقانونية والاجتماعيةً، وبخبراء في مجال الحاسوب والهندسة والأسلحة.

إن عصابــات الجريمة المنظمة تنتهج التخطيط المتقن قبل القيام بالجرائم، لهذا يعد التخطيط صفةً مميزةً من صفات الجريمة المنظمة.

• الاستمرارية

يُقصد بالاستمرارية: امتداد حياة المنظمة واستمرارها في تحقيق أهدافها بصرف النظــر عــن انتهاء حياة أو عضويــة أي فردٍ فيها، ومن ثم فــإن هناك من يحل محل الأعضــاء الذين يُقتلون أو يُســجنون أو يَخرجون مــن التنظيم لأي ظرفٍ، وأيا كانت

(1) الدكتور أحمد فاروق زاهر، الجريمة المنظمة: ماهيتها، خصائصها، أركانها، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث في أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007)، ص14.

(2) كوركيس يوسف داود، الجريمة المنظمة، (الأردن: الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001)، ص38.

مستوياتهم، دون أن يؤثر ذلك في التنظيم أو يعني انتهاء التنظيم أو انهياره.

يترتب على خاصية الاستمرارية في ممارسة النشاط الإجرامي أثر مهم يتمثل في أن غياب أي عضو من أعضاء المنظمة الإجرامية لا يؤثر في بقائها وممارسة مختلف نشاطاتها الإجرامية[1].

- **النطاق العابر للحدود الوطنية**

أسهم وجود التطور التقني في وسائل الاتصالات المختلفة، وتطور وسائل النقل، والاتجاه العالمي لفتح الحدود بين الدول، وانتشار الأسواق العالمية، في سهولة تنقل الناس والبضائع والخدمات بين الدول، وهو ما ساعد بدوره على توسيع نشاطات أعضاء المنظمات الإجرامية من الجريمة المنظمة المحلية إلى الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية[2].

حددت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، عام 2000، الحالات التي تكون فيها الجريمة عابرةً للحدود الوطنية فيما يأتي[3]:

أ. إذا ارتُكب الجرم في أكثر من دولة واحدة.

ب. إذا ارتكب في دولة واحدة ولكن جرى جانب كبير من الإعداد والتخطيط له أو توجيهه والإشراف عليه في دولة أخرى.

ج. إذا ارتكب في دولة واحدة، ولكن اشتركت في ارتكابه جماعة إجرامية منظمة تمارس نشاطات إجرامية في أكثر من دولة واحدة.

د. إذا ارتكب الجرم في دولة واحدة ولكن كانت له آثار شديدة في دولة أخرى.

وبناء عليه، فإن الجريمة المنظمة لا تكون جريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية في حال ارتكاب الجرم داخل دولة واحدة، وكان أعضاء الجماعة الإجرامية من مواطني تلك الدولة وكان الضحايا جميعهم من مواطني تلك الدولة، وكانت الآثار الناتجة عن الجرم محصورة في تلك الدولة.

---

(1) الدكتور زاهر، الجريمة المنظمة، ص16.

(2) قشقوش، الجريمة المنظمة، ص24.

(3) الأمم المتحدة، "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية"، (نيويورك، 2004): https: / /bit.ly /2R1TzxX

- **استخدام الوسائل غير المشروعة**

لا يمكــن للجريمــة المنظمة تحقيق أهدافها وجني الأربــاح الطائلة إلا باعتماد وسائل غير مشروعة كالعنف والفساد والتهديد والابتزاز والرشوة والإيذاء والخطف[1].

تعد الرشــوة من أهم الأســاليب التــي تلجأ إليها المنظمــات الإجرامية؛ حيث تسمح لها بالسيطرة على المشروعات والمؤسسات الاقتصادية والمالية، والتسلل إلى المؤسســات السياســية والإدارية والقضائية، من أجل ضمان أن يتعاون العاملون فيها معها في تحقيق أهدافهم، ولحمايتها من المساءلة القانونية[2].

إن استخدام العنف أمر معتاد في ارتكاب الجرائم المنظمة، مثل السطو المسلح والقتل والاغتصاب والتهديد والاغتيال، فبواسطته تتمكن المنظمات الإجرامية من أن تفرض سيطرتها ونفوذها، وتحقق "مناعتها" من رقابة الأجهزة القانونية.

وقــد يباشَــر العنف في مواجهة الســكان بهدف تخويفهم وإحبــاط أية محاولة لمقاومة النظام الذي تفرضه المنظمة عليهم، أو قد يمارس في مواجهة الدولة بهدف إضعاف هيكل الشرطة والقضاء والسلطات العامة فيها.

- **الرغبة في الربح وجني الأموال**

تتميز الجريمة المنظمة عن غيرها من الجرائم السياسية التي لا تهدف إلى تحقيق الربح المادي، وأشهر صور هذه الجرائم هي جريمة الإرهاب التي لا تدخل في إطار الجرائــم المنظمة، لأن أهدافها ليســت بالضــرورة اقتصادية، ولكنها في المقام الأول تأخذ طابعا سياســيّا، ولكن هذا لا يعني أنه ليس هناك تداخل بين هاتين الصورتين، فالإرهاب يمكن أن يشكِّل إحدى الوسائل التي تستخدمها الجريمة المنظمة للوصول إلى أهدافها[3]. إن الكسب المادي الهائل وغير المشروع أهم أهداف مرتكبي الجريمة المنظمة، ولذلك، فإن المنظمات الإجرامية تلجأ إلى الانغماس في الأعمال الشرعية، وتســتخدم النشــاطات القانونية بهدف تغطية الأعمال غير القانونية التي تقوم بها، لأن الأرباح الضخمة المتحصلة من نشاطاتها غير المشروعة لا تكون قابلة للاستخدام ما

---

(1) كوركيس، الجريمة المنظمة، ص40.

(2) عبد الفتاح الصيفي، الجريمة المنظمة، ص26.

(3) الدكتور زاهر، الجريمة المنظمة، ص20.

دامت علاقتها بمصدرها غير المشروع ما زالت قائمة، ولهذا فإنها تقوم بغسيل الأموال غير الشــرعية أو المســروقة، كالأرباح الناتجة عن مبيعات المخدرات، التي يمكن أن تُغسل كأرباح شرعية من خلال نشاطات غير إجرامية.

أشكال ومظاهر الجريمة المنظمة في المتوسط الغربي

حســب مكتب الأمم المتحــدة لمكافحة تجارة المخــدرات والجريمة، قُدِّرت عائدات الجريمة المنظمة، مثل تجارة المخدرات وتجارة السلاح غير القانونية وتهريب المهاجريــن، بـــ870 مليار دولار أميركي، في عام 2012. وهو ما يعادل 1.5 في المئة من الإنتاج الاقتصادي السنوي العالمي، وفقًا لما ذكره المكتب في دراسة نُشرت في إطار حملة وعي عالمية بشــأن مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للقوميات(1). وتأخذ الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط الغربي أشكالًا مختلفة من أهمها:

1- تجارة المخدرات

وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة تجارة المخدرات والجريمة، فإن الأعمال الأكثــر ربحًا بالنســبة للمجرمين هي تجارة المخــدرات والتزوير. وقد عرفت منطقة المتوسط الغربي في السنوات الأخيرة تنامي هذه الظاهرة بكل أنواعها وأشكالها، والتي تعرف تطورًا سريعًا، خاصة بعد تحول المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيرويــن والكوكايين والكــراك من أميركا اللاتينية إلى أوروبا، عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي ثم عبر دول المغرب العربي(2).

من جهة أخرى، تعتبر الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط منتجة للمخدرات؛ إذ يحتل المغرب المكانة الأولى عالميًّا (منذ 12 سنة على التوالي) في إنتاج وتوزيع القنب وراتنج القنب، حســب تقرير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة تجارة المخدرات والجريمة (ONUDEC) لسنة 2013؛ حيث قُدِّر الإنتاج السنوي للقنب أو "الكيف" في المغرب بـ38 ألف طن و760 طنًّا من راتنج القنب في نفس السنة، ويضيف نفس التقرير أن ما يزيد عن 82 بالمئة من إجمالي المخدرات التي ضبطتها ســلطات الجمارك في جميع أنحاء العالم مصدرها المغرب. يُقدَّر الإنتاج المغربي من القنب الهندي بحوالي

(1) "واقع الجريمة المنظمة في المغرب العربي"، يومية الشعب الجزائرية، 17 يوليو/ تموز 2012.

(2) زغدار عبد الحق، "واقع وآفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات"، مجلة المفكر، (جامعة بسكرة، العدد 8، 2012)، ص 255.

40.000 طــن، فضــلا عن كون المغرب يظل معبرا رئيســيًّا لمهرِّبي أنواع المخدرات الأخرى لموقعه الجغرافي القريب من أوروبا، كما بلغت مبيعات المخدرات المغربية 214 مليون دولار للمنتجين المغاربة الذين يُقدَّر عددهم بحوالي 800 ألف منتج1.

توضــح دراســة أعدها "وولفرام لاشــير" من مركــز "كارنيجــي" Carnegie Endowment for International Peace للشــرق الأوســط بعنوان "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء" نُشرت أواخر سنة 2012:

"تنبع أهمية النشــاط الإجرامي المنظم في المنطقة من أن ثمة قلَّة من الأنشــطة البديلــة التــي تحقق أرباحا وثراءً ســريعا مماثلا. وهذا ينطبــق خصوصا على ثلاث مهمات توســعت بشــكل ملحوظ منذ العــام 2003 تقريبا: تهريب صمغ الحشــيش المغربــي، وتهريب الكوكايين، وعمليــات الاختطاف للحصول على فدية. وقد حوَّل الأفراد والشبكات الضالعة في هذه الأنشطة ثرواتهم إلى نفوذ سياسي وقوة عسكرية. ووضعت التجارة في السلع المهربة المشروعة، والتي تطورت في جميع أنحاء المنطقة في العقود السابقة، الركيزة المؤسسية لتطوير هذه الأنشطة ذات الربحية العالية"[1].

نظرًا للموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به دول المغرب العربي الذي يجعلها ممرًّا مهمًّا لعبور المخدرات المنتجة في المغرب، إضافة إلى اتساع الحدود البرية والحجم الكبير للمبادلات مع أوروبا خاصة بالبحر عن طريق إســبانيا، فإن ذلك يفســر ارتفاع عدد عمليات حجز القنب في دول الضفة الشمالية: 400 عملية حجز في إسبانيا مقابل 100 عملية حجز في فرنسا و22 عملية في إيطاليا في عام 2012. وفيما يتعلق بعمليات حجز راتنج القنب في نفس الســنة: إســبانيا 356 عملية، والبرتغال 15 عملية، وفرنسا 100 عملية، وإيطاليا 20 عملية[2].

فيما يتعلق بدول الضفة الجنوبية: في الجزائر، تمت مصادرة.762 470 186 كلغ من راتنج القنب خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2013، مقابل 921.387 130 كلغ لنفس الفترة من عام 2012، حسب الوكالة الوطنية لمحاربة المخدرات، مصدرها المغرب[3].

(1) Office des Nations Unies contre la drogue et le crime, “ Rapport de l’ONUDEC sur la drogue 2013 ”, F. 12.XI.1, (Vienne, 2012), https://bit.ly/3aSx5XQ

(2) Christophe CHAMPIN, “DROGUES, MAFIAS ET TRAFICS”, Politique Internationale, n°139 (Printemps 2013), https://bit.ly/2RkTBRr

(3) “ L’Algérie une déstination incortounable pour le trafic de drogue ”, Algérie Focus, 22/12/2013, https://bit.ly/34h6W2F

وفقًا للاحصاءات التي سُجِّلت من قبل أجهزة الأمن التونسية إلى غاية شهر مايو/ أيار 2013، تم اعتقال 2154 شخصًا في حيازة المخدرات (بين التجار والمستهلكين) وحجز ما يقرب من 1200 كلغ من المخدرات وتسجيل 512 قضية تتعلق بالمخدرات فــي المحاكم[1]. تعتبــر تونس بلد عبور حيث إن 80 بالمئة من الكميات المتســللة، موجهــة لإعادة التصدير. مع العلم بأن القاعدة المشــتركة في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات تعتمد مبدأ أن مقابل كل كيلوغرام محجوز هناك من 8 إلى 10 كيلوغرامات أفلتت من قبضة الأجهزة المعنية.

تعــود الزيــادة الكبيرة في تهريــب المخدرات إلى ظاهــرة التهريب بين تونس والجزائــر وليبيا بعد الأزمة الليبية وظهــور أنواع جديدة من طرق تهريب المخدرات وتسويقها.

أصبحت موريتانيا، في وقت قياسي، مركزًا لتهريب المخدرات في منطقة الساحل والصحراء، فهي نقطة عبور مهمة لتزويد أسواق الشرق الأوسط وأوروبا، ويجب تذكُّر أنه تمت مصادرة 360 كلغ من الكوكايين في مطار نواذيبو في مايو/ أيار 2007 و830 كلغ أخرى في نواكشوط في شهر أغسطس/ آب في العام نفسه[2].

يتم نقل الكوكايين وراتنج القنب من الســواحل الموريتانية إلى أوروبا أولًا عبر شمال مالي والجزائر والمغرب وليبيا. القنب الذي يأتي من الجزائر والصحراء الغربية يصل إلى موريتانيا عن طريق البر أو الزوارق، ثم يتم نقله إلى أقصى شمال مالي أو مدينة تمبكتو من نواكشوط.

يتم الاتجار بالحشــيش إلى شــمال مالــي من قبل شــبكات موريتانية ومغربية وصحراوية:

في شــمال مالي، يتابع العملية تجار ماليون رفقة عرب يتمتعون بعلاقات أسرية وقبلية مع موريتانيا والنيجر، يحملون البضائع إلى شمال النيجر وجنوب الجزائر ونحو الوجهة الليبية. يتم تســليم المخدرات في وقت لاحق في أوروبا عبر البلقان ومصر وإسرائيل، أو إلى دول الخليج عبر تشاد والسودان[3].

(1) “ Drogue en Tunisie: un fléau marginalisé ”, Tuniscop, 26/07/2013, https://bit.ly/2V7okm8

(2) “ La Mauritanie, “une plaque tournante du trafic de drogue” dans le Sahel ”, Al Akhbar Info, mardi 19 février 2013, https://bit.ly/2UPFYMf

(3) Observatoire européen des drogues et des toxicomanies, “ Rapport européen sur les drogues ”, (2012), https://bit.ly/2JMsSJt

لكــن منذ اندلاع النزاع في شــمال مالي، في أوائــل عام 2012، تراجع الاتجار بالمخدرات في الساحل الإفريقي والصحراء بسبب الانخفاض العام في الأنشطة غير المشروعة في إفريقيا التي تعتمد بشكل كبير على نقاط الممرات الساحلية.

في المقابل، سجلت صادرات القنب من موريتانيا إلى ليبيا ومصر ودول الخليج زيادة كبيرة والدليل على ذلك مصادرة طنين من الحشيش قرب بلدة نواذيبو في شمال موريتانيا، في يناير/ كانون الثاني 2012، و3.6 أطنان في شــرق موريتانيا في مايو/ أيار 2012. إلا أن عدم الاستقرار في ليبيا شجَّع المتاجرين؛ إذ أصبحت طرابلس في قلب هذه الحركة حيث تم ضبط أربعة أطنان من القنب أيضًا في ليبيا، في مايو/ أيار 2012.

لم يعد يخفى على أحد الآن أن تجارة المخدرات بدول الضفة الجنوبية ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالفساد الإداري، علمًا بأنه في أواسط التسعينات من القرن الماضي، اتهم المرصد الأوروبي للتهريب والتجارة الدولية للمخدرات، المغرب بضلوع شخصيات نافذة في السلطة، في تسهيل تهريب المخدرات نحو أوروبا، وهذا ما تبين كلما أقدم القائمون على الأمور على تفكيك شبكة من الشبكات[1].

الاتجار غير المشروع بالمخدرات ليس السبب الرئيسي في عدم استقرار الدول لكنه نتيجة لعدم الاستقرار الموجود مسبقًا. ينشأ من هذه التجارة غير المشروعة نظام يتغذى منها، وهذا هو ســبب صعوبة التمييز بين الأســباب والنتائج. نناقش هنا الضرر الناجم عن الاتجار بالمخدرات:

- عادةً ما تُستخدم المخدرات لتمويل الجماعات والأعمال الإرهابية، فالأموال التي يتم الحصول عليها من خلال الأنشطة غير المشروعة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل والمغرب العربي تستخدم جزئيًّا فيما يسمى بالجهاد العالمي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.
- هياكل الجريمة المنظمة لا تعرف جنسية بعينها؛ إذ يمكن أن يستقر مواطنو دول أميركا الجنوبية على ســاحل إفريقيا ويمكن للرعايا الأفارقة السفر عبر العالــم لتوزيع الأحمال، كما أن للمواطنين الأوروبيين اتصالًا مع المهربين الإفريقيين.

(1) إدريس ولد القابلة، "مكافحة الاتجار في المخدرات"، الحوار المتمدن، العدد 2626، 24 أبريل/ نيسان 2009، https://bit.ly/2UND0YC

- تُضعف الجريمة المنظمة الهياكل الحكومية، وتتسبب في هشاشة الدول التي تنشط فيها، وقد تتحول إلى دول فاشلة تهدد الأمن الإقليمي والعالمي.
- الضرر الذي تُلحقه بالتجارة المشـروعة والوصول إلى الموارد؛ إذ يصنف مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الذي وضعه البنك الدولي لسنة 2013 (يرتب الدول من 1 إلى 189 من الأحسـن إلى الأسـوأ) الحوض المتوسط الغربي إلى قسـمين: الضفة الشـمالية التي يكون فيها مناخ الأعمال جيدًا والضفة الجنوبية التي تكون دولها في مؤخرة التصنيف باستثناء تونس (كما هو موضح في الجدول).

مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الإجرامية الذي وضعه البنك الدولي
لسنة 2015 في غرب المتوسط

الضفة الجنوبية	الضفة الشمالية
تونس 51	البرتغال 31
المغرب 87	فرنسا 38
الجزائر 153	إسبانيا 52
موريتانيا 173	إيطاليا 65
ليبيا 187	مالطا 103

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على معطيات البنك الدولي حول القتل العمد على الرابط التالي: https://bit.ly/2Rh2UlC

- الجريمة المنظمة والعوامل الاقتصادية هي معايير للتخلي عن البلاد والهجرة الدولية بحثًا عن مستقبل أكثر إشراقًا.

تشـير أغلب الدراسـات التي أُجريـت في مجال مكافحـة المخدرات، وعلى رأسـها الدراسـات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (ONUDEC)، إلـى أن ظاهرة الاتجار غير المشـروع بالمخدرات وتعاطيها جزء من مكونـات الظاهرة الإرهابية، فهناك تنسـيق خطير بين شـبكات الاتجار بالمخدرات والتنظيمـات الإرهابية في الضفة الجنوبية للمتوسـط. كما ترتبط التنظيمات الإرهابية

أيضًا بشبكة تهريب الأسلحة التي تعتبر مظهرًا آخر من مظاهر الجريمة المنظمة[1].

2- الاتجار غير المشروع بالأسلحة

إن تهريب الأسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة والتجارة غير الشرعية بخصوصها، أضحت أنشطة مربحة أكثر من أي نشاط تهريبي آخر عبر العالم. وحسب الإحصائيات الدولية، هناك ما يناهز 800 مليون سلاح خفيف يُروَّج عبر العالم سنويًّا، تسبب في مقتل نصف مليون شخص، منهم 31 ألفًا في نطاق حروب ومنازعات مسلحة. كما أن هناك 16 مليار ذخيرة خفيفة تنتج سنويًّا و15 سلاحًا خفيفًا يُصنع كل دقيقة في العالم.

وهي أسلحة سهلة التخزين ويمكن نقلها بيسر كبير ولا يتطلب استعمالها واستخدامها دراية خاصة، وبالتالي تشكل آلية للتقتيل ومصدرًا للقلق الكبير[2].

أصبحت الأسلحة الخفيفة بأيدي المدنيين تمثِّل مشكلة كبيرة على الصعيد العالمي، وحسب جملة من المنظمات العالمية، فإن 60 في المئة من الأسلحة الخفيفة في العالم هي الآن في حوزة مدنيين.

فالسلاح الناري الخفيف ولو من فئة العيار الصغير، يطرح جملة من الإشكاليات عندما يكون بحوزة المدنيين، لذا وجب ضبطه من طرف الدولة. علمًا بأن التحكم في سيرورة سلاح المدنيين ظل من بين القضايا التي أولتها دول المتوسط الغربي أهمية بالغة، لكن خلافًا لما هو جارٍ به العمل في دول أخرى، لا تتوافر معلومات دقيقة حول حجم وطبيعة السلاح الذي هو الآن بحوزة المدنيين بالضفة الجنوبية للمتوسط الغربي، ومن الصعب بل من المستحيل حاليًّا التوفر عليها.

هذا في وقت أضحت فيه تجارة الأسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة وتهريبها، في السنوات الثلاثة الأخيرة رائجة بشكل لم يسبق له مثيل في جنوب الصحراء على مرمى حجر من التخوم المغربية.

تغذي مظاهر الفوضى التي أعقبت "الربيع العربي" تصاعدًا في أنشطة تهريب المخدرات والأسلحة والبشر في أنحاء منطقة البحر المتوسط. يقول **هيوق جريفيث**

(1) عقبة وقازي، "الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، الجزائر، العدد 4، ديسمبر/ كانون الأول 2015، ص19.

(2) إدريس ولد القابلة، تهريب السلاح بالمغرب، الحوار المتمدن، العدد 1808، (1 يناير/ كانون الثاني 2007): https://bit.ly/34i8ppi

Hugh Griffith الباحث في التهريب في **معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام**: "ليبيا سوق مفتوحة إلى حدٍّ كبير.. لا توجد تراخيص لتصدير السلاح ولا جمارك فعلية وخط الساحل بعيد فعليًا عن السيطرة"[1].

تمخض عن الحدود المغربية-الجزائرية والحدود المغربية-الموريتانية جملة من الأنشطة غير الشرعية، وأخطرها نشاطًا خلال السنوات الثلاثة الأخيرة: الاتجار بالسلاح الفردي والذخيرة الخفيفة المهربة، فإلى غاية عام 2003، كان تهريب هذه الأسلحة شبه منعدم لندرتها، غير أن الوضع تغير مع حلول سنة 2004 موازاة مع الغزو المهول للسلع المهربة سواء من الجزائر أو من سبتة ومليلية، وعلى رأس هذه السلع السجائر المهربة من موريتانيا وعبر الصحراء المغربية برًّا وبحرًا، وقد برزت هذه الظاهرة إلى حدٍّ أضحى معه البعض يعلنون قلقهم ليس بخصوص الانعكاسات الاقتصادية فقط وإنما، بالأساس، بخصوص استقرار وأمن الضفة الجنوبية للمتوسط.

خلال بداية سنة 2007، نشطت تجارة السلاح الفردي والذخيرة الخفيفة في المنطقة الواقعة ضمن مثلث: مالي وشمال موريتانيا وتندوف، من قِبل جماعات تتاجر في كميات صغيرة من السلاح، غالبًا تحت الطلب، لكنها عمليات متكررة ومتعددة، لاسيما بخصوص الأسلحة المهربة من الصومال الذي كان يمثِّل مصدرها الأساسي.

إن الأسلحة المهربة إلى المغرب والمارَّة عبره، تمثلت في البداية في مسدسات من نوع "براونيك" وبنادق "ماص 36" ورشاشات "سيطا" و"بيريتا "و"فال" و"7/ 12" و"ماك" و"كلاشينكوف" ومتفجرات "ت ن ت" و"تروتي" و"بانكالو" والقنابل الدفاعية والهجومية والذخيرة الخفيفة. ومن أهم أنواع الأسلحة المهربة إلى المغرب أو عبره، بنادق من عيار 36 ملم والبنادق المستعملة عمومًا من طرف حلف "الناتو"، ومن الأنواع الرائجة مؤخرًا، نذكر مسدسات "كلوك" ورشاشات "عوزي" (من صنع إسرائيلي) و"إم 15" و"إم 4" و"إم ب 5" (من صنع أميركي)، علمًا بأن الكلاشينكوف أضحى أكثر قابلية للتهريب بمناطق جنوب الصحراء[2].

---

(1) بيتر أبس، "تداعيات الربيع العربي تغذي عمليات التهريب في البحر المتوسط خاصة من سورية وليبيا"، القدس العربي، 8 أغسطس/ آب 2013، (تاريخ الدخول: 3يونيو/ حزيران 2016): https:// bit.ly/3a2dGpg

(2) Chawki Amari, “ Sahel: le trafic d’armes se porte bien, merci, Slate Afrique, 20/01/2012, https://bit.ly/2JJG2qH

قبــل بــدء الحرب في ليبيا، غالبية الأســلحة المنقولة بطريقة غير مشــروعة في المنطقة مصدرها الصومال والسودان وتشاد.

وبعد سقوط نظام القذافي أضيف عامل جديد ذو خطورة عالية، وهو الانتشار غير المســبوق لترسانة أسلحة متطورة ومتنوعة شكَّلت مصدرًا لتسلح الجماعات المرتبطة بالقاعــدة وجماعات الجريمة المنظمة في المنطقــة. وبالتالي، أصبحت ليبيا المصدر الأساسي للأسلحة المتداولة في المغرب العربي الساحل ابتداء من عام 2011.

ليســت هناك أية جهة تتوفر على الخريطة الكاملة لانتشــار تلك الأسلحة، فعلى ســبيل المثال تُقدِّر القيادة العســكرية الأميركية في إفريقيا (أفريكوم) أن عدد صواريخ أرض–جو إس. إي7 ســوفيتية الصنع من تلك الأســلحة قد يصل إلى عشــرين ألفًا، بينما أعلن حلف شــمال الأطلســي اختفاء قرابة عشرة آلاف صاروخ أرضجو لم يجرِ التعرف على نوعيتها بالتحديد[1].

كما أفادت التقارير بوجود تداول واسع للعديد من الأسلحة الأخرى، بينها قذائف صاروخية وصواريخ سكود وصواريخ مضادة للدبابات وأسلحة أخرى مضادة للدبابات مزودة بشــحنات حرارية. ويقدِّر خبراء دوليون في تقرير الأمم المتحدة لســنة 2012 أن صواريخ ورشاشات مضادة للطائرات ورشاشات وذخائر وقنابل يدوية ومتفجرات (ســيمتكس) (Semtex)، ومدفعية مضادة للطائرات (مزدوجة الأنابيب) محمولة على المركبات منتشرة في منطقة الساحل. ويذهب بعض الخبراء بعيدًا جدًّا؛ إذ لا يستبعدون إمكانية نقل أسلحة أكثر تطورًا مثل صواريخ أرض جو في هذه المنطقة[2].

وهكــذا، أصبحت المنطقة مرتعًا لسماســرة بيع الأســلحة المحليين والدوليين بموارد مالية مهمة ووســائل متطورة جدًّا، من آليات النقل المتطور ومعدات الاتصال وأجهزة التواصل الدائم عبر الأقمار الصناعية، وســهَّلت هذه الشــبكات على عناصر جماعــات القاعــدة في بلاد المغرب الإســلامي أو الجريمــة المنظمة أو الجماعات الانفصالية عملية الحصول على الأسلحة أو الانخراط في بيعها، بل منهم من أحدثوا شبكات تهريب خاصة بهم.

(1) د. سعد الدين العثماني، "منطقة الساحل: التحديات والآفاق المستقبلية"، الجزيرة نت، 1 يناير/ كانون الثاني 2014، (تاريخ الدخول: 3 يونيو/ حزيران 2016): https://bit.ly/2UOHoqs

(2) Saïd Haddad, “ Insécurité, exclusion et blocage politiques dans une Libye fragmentée ”, L’Année du Maghreb, No11 (2014), https://bit.ly/2VblA7d

العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب

يشكِّل الإرهاب تهديدًا مستمرًّا للأمن والسلم والاستقرار في دول العالم، فضلًا عمَّا يسببِّه من انتهاكات لحقوق الإنسان، وتزداد خطورته في تنامي العلاقات بين الجريمة المنظمة والإرهاب، فالتشابه الكبير في التنظيم الهيكلي لكل منهما وفي استخدام أساليب العنف وإدارة العمليات في سرية تامة وتنفيذها بدقة شديدة، أدى إلى ذهاب البعض إلى اعتبار الإرهاب صورة من صور الجريمة المنظمة. وتتداخل أحيانًا طبيعة عمل الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية إلى الحد الذي يصل إلى التحالف الوثيق، إلا أن ذلك لا يعني الخلط بين الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية. وتتمثل الخصائص المشتركة في أن كلًّا منهما يتخذ العنف غير المحدود وسيلة لتحقيق غايته غير المشروعة، فضلًا عن نشرهما الرعب والذعر بهذه الوسائل، ثم تشابه الهيكل التنظيمي لكل منهما والقائم على العلاقة الهرمية بين أعضائه.

وتعتبر شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة غاية في التنظيم والدقة، فضلًا عن السرية في تنفيذ المهام، كما تعتبر شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة عقبة أمام التنمية الاقتصادية. وتمتد الشبكات الإرهابية والجريمة المنظمة في بعض الأحوال عبر حدود الدول.

هذه الخصائص المشتركة لكل من الإرهاب والجريمة المنظمة جعلت البعض يرى أن الإرهاب هو أحد أشكال الجريمة المنظمة بأبعادها الجديدة، بالنظر إلى آثاره السلبية التي تمتد إلى مناطق متعددة من العالم.

لكن، رغم أوجه التقارب هذه، إلا أن هناك رأيًا مخالفًا يرى عدة اختلافات بين الإرهاب والجريمة المنظمة؛ فالإرهاب قد يقع من شخص واحد في حين أن الجريمة المنظمة لا تقع إلا من مجموعة أشخاص، وذلك لأنها جريمة جماعية، كما أن العنف في الإرهاب يوجَّه إلى مجموعة أشخاص دون تمييز كما يحصل في العمليات الإرهابية بينما يكون العنف في الجريمة المنظمة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها غير المشروعة.

وغالبًا ما تقوم الحكومات بالتفاوض مع الجماعات الإرهابية، وهو ما يعبِّر عن الاعتراف بها ويضفي عليها صفة الشرعية بغضِّ النظر عما ترتكبه من جرائم؛ الأمر الذي لا يُتصور حدوثه مع جماعات الجريمة المنظمة. ويعتبر الدافع هو الاختلاف الأساسي والجوهري بين الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة؛

فالجماعات الإرهابية تسعى إلى إسقاط الحكومات والأنظمة للوصول إلى السلطة في حين يعتبر الدافع الأساسـي لجماعات الجريمة المنظمة الربح المادي، فتعمل داخل الأنظمة القائمة دون الرغبة في إسقاطها.

ثمة اليوم قناعة متزايدة بأن الجريمة المنظمة بأشـكالها المختلفة تسـاعد بشكل مباشـر أو غير مباشـر في أنشـطة الجماعات الجهادية والإرهابيـة في منطقة غرب المتوسـط، وخاصة الضفة الجنوبية، ويتفق هـذا التوصيف مع ما تمخض عنه نقاش بمجلـس الأمن التابـع للأمم المتحدة، في مايو/ أيار 2013، حول مظاهر نمو وترابط الإرهاب والجريمة المنظمة في إفريقيا. وفي هذا الصدد، أعرب مجلس الأمن الدولي عـن "قلقـه إزاء التعاضد والتلاحم، في كثير من الحـالات، بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، من جهة، وبين تفشـي ممارسـة الأنشطة غير المشروعة مثل تهريب المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر من جهة أخرى، وهذا ما يشكِّل تهديدًا خطيرًا للسلم والأمن في إفريقيا[1]".

لاحظ ألكس شميد Alex P. Schmid أن "المنظمات الإجرامية والإرهابية لديها الكثير من القواسـم المشـتركة: فكلتاهما جهتان فاعلتان عقلانيتان، وكلتاهما تنتجان ضحايا، وكلتاهما تسـتخدمان تكتيكات متماثلـة مثل الاختطاف والاغتيال، وكلتاهما تعملان في الخفاء، وكلتاهما تجرِّمان النظام الحاكم وتتخندقان ضد الدولة"[2].

وعـلاوة علـى ذلك، لا يقتصر تمييز الإرهاب عن الجريمة المنظمة على جانب الأهداف والأغراض المختلفة (على سـبيل المثال الدوافع السياسية مقابل حصة أكبر من الأسواق غير المشروعة)، بل يتجاوز ذلك ليشمل شكل ونوع العنف (على سبيل المثال، الإرهابيون يميلون أكثر من المجرمين إلى عدم التمييز بين ضحاياهم)، ناهيك عـن الاسـتراتيجيات الإعلامية الخاصة بهذه الفئة أو تلك (مثـلاً الإرهابيون يعلنون مسؤوليتهم عن أعمال العنف ويستخدمون وسائل الإعلام لنشر قضيتهم، في حين أن المجرمين عادة ما يتجنَّبون وسائل الإعلام).

---

(1) فريدوم سي أونوها ود. جيرالد إي إزريم، "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود"، الجزيرة نت، 24 يوليو/ تموز 2013، (تاريخ الدخول: 10 يناير/ كانون الثاني 2014): https://bit.ly/3c0booV.

(2) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "منتدى حول الجريمة والمجتمع"، (النمسا: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ديسمبر/ كانون الأول 2004): https: / /bit. ly /2UQBbdu

ومــن المهــم أيضًا أن نلاحــظ أن الإرهابيين يســتنكفون عــن وصمهم بأنهم مجرمــون عاديون، رغم أن الاســتثناءات في هــذا الصدد قليلة. والأهم من ذلك كله أن الإرهابييــن يقدمــون إطارًا يبرِّرون من خلاله أفعالهم وهو ما يمكن أن يتجلى في رواياتهــم وخطاباتهم السياســية أو الأيديولوجية أو الدينيــة. أما جماعات/ عصابات الجريمــة المنظمــة فلا تهمها الحكومات القائمة ما دامت ســلطات الدولة لا تتدخل أو تعطل أنشــطتها الرامية لتحقيق الاســتفادة والربح الماديين، هذا في الوقت الذي يقف فيه الإرهابيون كمعارضين متشددين للحكومة والنظام السياسي ويحرصون على استخدام الهجمات العنيفة والعشوائية ضد الأهداف الحكومية وغير الحكومية لعرقلة أو تقويض السلطة القائمة. كما أن الإرهابيين يميلون إلى تبني رؤية خاصة بهم تحدد ما يجب أن يكون عليه النظام الديني والسياسي والأيديولوجي الذي ينبغي له–حسب رؤيتهم أن يوجه المجتمع، بينما لا توجد مثل هذه الرؤية لدى العصابات الإجرامية.

وإذا ســلَّمنا بوجود الاختلافات المذكورة آنفًا بين الجريمة المنظمة والإرهاب، يمكن أن نرى تعاونًا قويًّا ووثيقًا بين الفئتين، وفي مثل هذه الحالة "يمكن لانســيابية التفاعل بين الجماعات الإرهابية والشــبكات الإجرامية وتبادل المعرفة حول عمليات التهريب، وأنظمة غســل الأمــوال والتكنولوجيات والاتصــالات، وتزوير الوثائق أن تقوي وتحسِّــن مهارات الفئتين وتُكســبهم مصالح أوفر، وفي بعض الحالات يتضح وجــود تعــاون بين الإرهابيين والمجرمين داخل نفس الإقليــم، وتبادلهم المعلومات الاســتخبارية واعتمادهم على نفس المسؤولين الحكوميين الفاسدين، وحتى تنفيذهم بعض العمليات المشتركة"[1].

ولذلك، فإن العلاقات بين الشبكات الإرهابية والمنظمات الإجرامية غالبًا ما تتسم بالميوعة والتغير المســتمر تبعًا للبيئة التــي يتم التفاعل فيها بين الطرفين. لكن بغضِّ النظر عمَّا إذا كانت العلاقة بين الاثنين دائمة في بعض الســياقات ومتحولة وســريعة الزوال في سياقات أخرى، تظل الحقيقة الثابتة أن تجليات الجريمة المنظمة والإرهاب، ســواء منفصلين عن بعضهما أو منسقين فيما بينهما تقوض الاستقرار والأمن والتنمية الحقيقية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

---

(1) وليام إف وشلر، "مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود"، معهد واشنطن، أبريل/ نيسان 2012، (تاريخ الدخول: 10 يناير/ كانون الثاني: https://bit.ly/34ikhYv

لقــد برزت العلاقة القائمة بين تنظيم القاعدة ببلاد المغرب ومهربي المخدرات بغرب إفريقيا مؤخرًا. وفي الآونة الأخيرة، اعتبر الدكتور **كواســي أنتغ**، مدير الشــؤون الأكاديمية والبحث **بمركز كوفي أنان الدولي للتدريب على حفظ السلم بغانا**، أنه خلال العقد الماضي كانت التجارة تحت هيمنة الطوارق والوسطاء الذين يرشدون المهربين إلى نقاط الماء والوقود في الصحراء[1].

وبعد مرور عشــر سنوات، ومع دخول تنظيم القاعدة على الخط، سُجِّلت زيادة كبيــرة فــي كمية الكوكايين المهربة. وفاقم الصراع فــي ليبيا من درجة الخطورة التي أصبحت تكتســيها هذه المنطقة، مع تزايد حجم الأسلحة والسلع المتوفرة التي بيعت بعــض الكميــات منها مقابل الحصول على أنواع متعددة مــن المواد المهربة بما في ذلك المخدرات. وقد أورد تقرير للأمم المتحدة عديد الحالات، ســواء المتأكَّد منها أو التي هي بصدد التحقيق، لعمليات التحويل غير المشروعة من ليبيا إلى أكثر من 12 دولة، لأســلحة ثقيلة وخفيفة وأنظمة الدفاع الجوي المحمولة وقطع السلاح الصغيرة والذخائــر والمتفجــرات المرتبطة بها. ويبدو أن الألغام بلجيكية الصنع التي سُــلِّمت فــي الأصــل إلى الجيش الليبي إبَّان حكم القذافــي قد وقعت بأيدي مجموعة مختار بلمختار، واســتعملتها بدورها في هجومها الأخير على منشــأة الغاز بعين أميناس في شهر يناير/ كانون الثاني 2013.

والأدلة تشير إلى أن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب على علاقة وثيقة بالشبكة الدولية لتجارة المخدرات، وأنه قام بالاتجار في الأفيون والماريجوانا وتهريب المخدرات من بعض الدول على غرار المغرب إلى أوروبا. وعلى سبيل المثال، كان أسلوب الاعتداء على شبكة النقل بمدريد، في سنة 2004، مطابقًا لهجمات تنظيم القاعدة. ويُعتقد أنه قد تــم تمويل بالكامل تقريبًا من عمليات بيع المخدرات من غرب إفريقيا. ومثَّل تهريب المخدرات والســجائر المحظورة التي تعتبر معضلــة بالمملكة المتحدة مصدرًا قادرًا للتمويل لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب منذ سنوات[2].

(1) Bertrand Laumondais, “ Le financement de la criminalité et du terrorisme au Sahel ”, Info Guerre, 25-11-2013, “ Accessed 03-02-2014 ”, https://bit.ly/2XeMWMy

(2) جياكومو بيرسي باولي وآخرون، التجارة غير المشروعة بالأسلحة النارية، والمتفجرات والذخيرة على الإنترنت المظلم، (كامبريدج، مؤسسة RAND، 2017)، ص71: https://bit.ly/3bYHcKU

أثر الجريمة المنظمة على النظام السياسي والأمن القومي

تمثِّــل الجريمة المنظمة العابرة للأوطان على مســتوى حــوض البحر الأبيض المتوسط خطرا على سيادة الدولة واستقرارها الأمني من خلال قيام عصابات الجريمة المنظمة باختراق سيادة الدول على أراضيها عن طريق أنشطتها غير المشروعة، سواء كانت تعتبر هذه الدول ممرا لأنشطتها أو هدفا رئيسا لها، وهو ما يستلزم اختراق أجهزة هذه الدول القانونية والإدارية وغيرها للمحافظة على أنشطتها[1].

كمــا أصبحت الجريمــة المنظمة تهدد كيان الدول واســتقلالها، فنظرًا للأموال الطائلة التي تحققها من أنشطتها المشروعة وغير المشروعة وتنظيمها الدقيق وقدرتها على اختراق أجهزة الدولة فإن ذلك قد يولِّد دولة غير شرعية داخل دولة، وقيل: إن الجريمة المنظمة دولة داخل دولة[2].

فضــلًا عن أن الجريمة المنظمة تؤثر على العلاقات الاقتصادية والسياســية بين الدول؛ حيث ســاعدت العولمة والانفتاح الاقتصادي بين الدول على ظهور عصابات للجريمة المنظمة تمارس أنشطتها متخفية وراء شركات دولية؛ مما يؤثر على العلاقات بين الدول[3].

كما أن للجريمة المنظمة آثارًا كبيرة على المســتوى الوطني، ســواء كانت من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو حتى على مستوى الأفراد، ومن هذه الآثار:

الآثار الاقتصاديـة

تقوم عصابات الجريمة المنظمة على المستوى الاقتصادي، بالسيطرة على قطاع ما من الاقتصاد أو على الاقتصاد بأكمله، وذلك بسبب ما تملكه من مبالغ طائلة، فضلًا عن قيامها بالسيطرة على المسؤولين في القطاع الخاص عن طريق الرشوة أو الابتزاز،

(1) د. عادل الكردوسي، التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطني، ط1، (السعودية، مكتبة الآداب، 2005)، ص 112.

(2) فائزة الباشا، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، (القاهرة، دار النهضة العربية، 2001)، ص79.

(3) نسرين عبد الحميد نبيه، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2006)، ص81.

وكذلك تقوم عصابات الجريمة المنظمة بالتهرب الضريبي والتشجيع على المعاملات المشبوهة، كما تقوم بعمليات غسيل الأموال لإخفاء مصادر أموالها غير المشروعة وهو ما يؤدي في النهاية إلى الخسائر الاقتصادية على مستوى الأفراد والشركات وحتى على مستوى الاقتصاد بأكمله[1].

الآثار السياسية

تؤدي الجريمة المنظمة على المستوى السياسي إلى فقدان الثقة في العملية الديمقراطية، لقيامها بالسيطرة على هذه العملية وإفسادها عن طريق الرشوة وابتزاز المسؤولين وأصحاب القرار السياسي في الدولة، واختراق الأحزاب والتنظيمات السياسية للوصول للسلطة والحفاظ على مصالحها؛ مما يؤدي في النهاية إلى تشويه العملية الديمقراطية وسقوط الأنظمة السياسية في هذه الدول[2].

الآثار الاجتماعية

تؤدي الجريمة المنظمة إلى تفشي الفساد بين أفراد المجتمع، وانتشار الرشوة وظهور الانحرافات الأخلاقية وضياع القيم؛ مما ينجم عنه هدم كيان الأسرة وتفكيكها، إضافة إلى ما تسببه أنشطة الجريمة المنظمة كتجارة الرقيق من إهدار لآدمية الإنسان وكرامته وتفش للأمراض، كما تؤدي تجارة المخدرات إلى تدمير المجتمع وبالأخص فئة الشباب[3].

يضاف إلى ذلك فقدان الأمن وانتشار العنف، نتيجة ضعف الأجهزة الأمنية في مواجهة الجريمة المنظمة[4].

بالرغم من أن الهدف الأساسي من وراء الجريمة المنظمة هو الاتجار غير المشروع في المخدرات والأسلحة، أي إن الهدف تحقيق ربح اقتصادي، غير أنه بمجرد تحقيق هذا الهدف تبدو طموحات المنتسبين للعصابات في ازدياد مستمر حيث يحاولون تسخير هذه الأموال في نشاطات أخرى مثل تجارة السلاح باعتبارها تضاهي

(1) الكردوسي، التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطني، ص119.
(2) نبيه، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ص83.
(3) الباشا، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ص 79 – 80.
(4) الكردوسي، ص119.

نشاطهم السابق من حيث المردودية، إضافة إلى المركز الجتماعي الذي يحظون به لدى من يشترون السلاح والذين غالبا ما يكونون من الدول النامية.

ولعل أولى المخاطر التي تهدد النظام السياسي من جرَّاء ذلك تسريب الأسلحة للفئات المناهضة للنظام السياسـي، وغالبا ما يكون الهدف ليس الوصول إلى السلطة وإنمـا إزعاج أجهـزة الدولة من خلال متابعتها للمتمردين وبالتالي تمارس العصابات نشاطاتها غير المشروعة في أمان.

ومما يؤكد أثر المخدرات على النظام السياسي تسخير جزء من أموال "تجارها" في إفساد أجهزة الدولة الإدارية والسياسية من خلال شراء ذمم ذوي النفوس الضعيفة، وإذا ما فسدت أجهزة النظام السياسي فإنها تعطي مبررا للفئات المختلفة من المعارضة للاستيلاء على السلطة بداعي الغيرة على مصلحة الوطن.

ويتضح الأثر السـلبي للمخدرات في الدور الذي لعبته هذه الأخيرة في تدهور العلاقات الدولية بين الدول المنتجة لهذه المواد والدول الأكثر اسـتهلاكا لها، وخير مثال على ذلك الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأميركية على تركيا من أجل تخفيض إنتاجها من الأفيون.

أما بالنسـبة للأمن القومي، فإن الدول تسـعى لترسيخ شعار الأمن مسؤولية كل مواطن ومواطنة، باعتبار أن كافة الخطط الأمنية التي ترسمها الدول تهدف من ورائها إلى حماية أفراد المجتمع والمحافظة على السير الطبيعي له.

وبالرغـم مـن الجهود المبذولة في هذا المضمار من طرف الدول تجدها أحيانا غير قادرة على الحفاظ على أمنها الوطني، ويرجع سبب ذلك للخروقات التي تحدث في الجدار الأمني من قبل الأعداء.

ثالثًا: واقع الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي

إن التغيرات والتحولات التي شهدها العالم في القرن العشرين أدت إلى ظهور نمط جديد من الأخطار والتهديدات غير العسـكرية ذات طابع مجتمعي، وهذا الأمر يتطلب استجابة ومعالجة جديدة ومختلفة حسب طبيعة هذه التهديدات، وتكون بتعاون جميع الأطراف وتنسيق كل الجهود لدرء هذه الأخطار واحتوائها.

فإدخال القضايا الأمنية غير التقليدية والمتمثلة في الأبعاد غير العسـكرية للأمن ضمـن جداول أعمال ترتيبات الأمن الإقليمي والعالمي، جعل هناك قائمة طويلة من

المشكلات الأمنية التي لا ترتبط بامتلاك واستخدام القوة العسكرية ومنها الهجرة غير الشرعية والمتمثلة في التدفق البشري المفاجئ والمتزايد من الضفة الجنوبية للمتوسط إلى الضفة الشــمالية، خصوصًا المغاربية منها التي عرفت اتســاعًا وبشــكل كبير نحو جنوب القارة الأوروبية.

إن موضوع الهجرة الدولية وبما تنطوي عليه من شــبكة معقدة من المحددات والنتائج الديمغرافية والجتماعية والسياسية والاقتصادية انتقلت إلى صدارة الاهتمامات القُطرية والدولية؛ حيث أصبح موضوع الهجرة في الأعوام القليلة الماضية من المسائل الرئيسية التي تدعو للقلق في عدد متزايد من البلدان نتيجة لتفاقم آثارها وتسارع وتيرتها بشكل كبير؛ مما يستدعي دراستها وتحليلها بشكل علمي حتى نتمكن من معرفة أسبابها وحتى تسهِّل سبل معالجتها بطريقة عملية.

ففي ظل تنامي واستمرار أو تفاقم تداعيات العولمة والأزمة الاقتصادية من بطالة وغلاء معيشــة، علاوة على التأثيرات البليغة لعولمة المعلومات عبر وســائل الإعلام والاتصال المتزايدة الانتشار، كل هذا زاد من عوامل الطرد والرغبة في الهجرة وتفاقم الهجرة غير الشرعية، مخلِّفة مآسي إنسانية تجلَّت صورتها في قوارب الموت في البحر الأبيض المتوسط والتي باتت ظاهرة متكررة ومتداولة.

الهجرة غير الشرعية

نظرًا لكون الهجرة غير الشــرعية جزءًا من الهجرة بصفة عامة فإنه من الواجب البدء بتعريفها كمصطلح عام كخطوة أولى ثم التطرق لتعريف النوع غير الشرعي منها:

لغويًّــا: الهجــرة تعني الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعيًا وراء الرزق أو العلم أو العلاج أو أية منفعة أخرى. كما تعني الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة.

والهجرة اسم من فعل هجر يهجر هجرا وهجرانًا، نقول: هجر المكان أي تركه والهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى ومفارقة البلد إلى غيره[1].

(1) عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون: دراسة سوسيوأنثروبولوجية، ط2، (الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2002)، ص15.

وفيما يتعلق بمصطلح الهجرة غير الشرعية فهو مركَّب من لفظين: لفظ "الهجرة" ولفظ "غير الشرعية" والذي يدل في معناه على مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما، وبذلك فالهجرة غير الشرعية هي كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين وعرفت أوج ازدهارها بعد إقرار سياسات غلق الحدود في أوروبا خلال سبعينات القرن الماضي[1].

ويترادف هذا المصطلح مع عدة تسميات، منها: "الهجرة غير القانونية" و"الهجرة السرية" ومصطلح "الحرقة" الذي يعني في مدلوله حرق كل الروابط والأواصر التي تربط الفرد بجذوره وهويته، وكذا حرق كل القوانين والحدود من أجل الوصول إلى أوروبا.

اصطلاحًا

من الصعب إيجاد مفهوم دولي دقيق للهجرة، وترجع هذه الصعوبة بالأساس إلى تعدد المفاهيم المقدمة من طرف الدول لاختلاف الأغراض والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

وبشكل عام، يُنظر إلى الهجرة على أنها عبارة عن انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية. ويمكن التفريق بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية على أساس كون الأولى تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات، بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة.

وحسب الأستاذ تريبالات **M.Tribalat**، "فإن للهجرة مفهومان: أحدهما عام يعني الحركة أو الفصل الآني في الانتقال إلى دولة غير الدولة الأصل، والآخر خاص يعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم[2]".

---

(1) Vaisse Mourice, Dictionnaire des relations internationales au 20ème siécles, (Paris, Armand Colin, 2000), 173

(2) سمير محمد عياد، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات"، (ورقة قُدِّمت في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008)، ص 220.

وتعني **الهجرة بصفة عامة**: "الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، وتُستثنى من ذلك الزيارة للسياحة أو العلاج أو خلافه، وقد تكون هذه الهجرة من دولة إلى دولة أو من قارة إلى قارة فتسمى (هجرة دولية)".

وبالتالي، تنقسم الهجرة إلى نوعين[1]:

- **الهجرة الداخلية**: وهي التي تحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة، وهذا النوع من الهجرة لا يتطلب تأشيرات أو أذونات مسبقة للانتقال من منطقة إلى أخرى داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة.

- **الهجرة الدولية (الهجرة الخارجية)**: فهي التي يعبر فيها الفرد أو الجماعة الحدود الجغرافية والسياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة.

يُعرِّف تقرير التنمية البشرية بعنوان "التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية" الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة PNUD لسنة 2009، الهجرة الدولية على "أنها تشير إلى التحرك البشري عبر الحدود الدولية والذي ينجم عنه تغيير في بلد الإقامة المعتادة"[2].

فإذا كانت الهجرة بصفة عامة تطرح مشكلات خاصة تتعلق أساسًا بالاندماج وتمتع المهاجرين بكافة الحقوق وفقًا للقوانين المحلية والدولية، فإن الظاهرة الأكثر إثارة للقلق تتعلق بالهجرة غير الشرعية أو السرية.

فالهجرة تتعدد دلالاتها بين الهجرة السرية، والهجرة غير الشرعية، والهجرة غير القانونية، والهجرة غير النظامية؛ فمفهوم الهجرة غير الشرعية هو إطار شامل لكل هذه الحالات التي تترتب عليها هذه الظاهرة والتي تعني "انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليًا"،

ـ **الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية**: هي سلسلة من الظواهر المختلفة وتشمل الأشخاص الذين يدخلون أو يظلون في دولة ليسوا من مواطنيها على خلاف ما تقتضيه

(1) عثمان حسن محمد نور وياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)، ص51.

(2) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2009: التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية، ترجمة أمل الترزي، (القاهرة، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط، 2009)، ص51.

القوانين الداخلية لتلك الدولة، وتشمل المهاجرين الذين يدخلون أو يظلون في دولة دون تصريح وضحايا التجارة غير المشروعة والاتجار بالبشر وطالبي اللجوء المرفوض طلبهم والذين لا يمتثلون لأمر الإبعاد والأشخاص الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة بزواج تم الاتفاق عليه.

عرَّف **المكتب الدولي للعمل "BIT"** المهاجر غير الشـرعي بأنه: "كل شخص يدخـل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجرا غير شرعي أو سريًّا أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية"[(1)].

أما **المفوضية الأوروبية** فتعتبر الهجرة غير الشرعية هي كل دخول عن طريق البر أو البحـر أو الجـو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسـطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، أو من خلال الدخول إلى منطقة الفضاء الأوروبي "الاتحاد الأوروبي" بطريقة قانونية، من خلال موافقة السلطات، بالحصول على تأشيرة ومن ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة، أو تغيير غرض الزيارة فيبقون دون موافقة السلطات، وأخيرا هناك طالبو اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد[(2)].

أمـا **الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم** التي أقرّتها الجمعية العامة، في 31 ديسمبر/ كانون الأول 1990، فتُعرِّف العمال المهاجرين في المادة 2 من القسم الأول فقرة "أ" بأنهم: "الأشخاص الذين يعملون أو سيعملون أو قد عملوا في نشاط مأجور في دولة غير دولتهم". وتضيف المادة "5" الفقرة "أ" بأن المهاجرين يعتبرون في وضعية قانونية هم وأفراد عائلاتهم إذا رُخِّص لهم الدخول والإقامـة والعمل في الدولة التي يمارسـون فيها العمـل وفقًا للنظام المعمول به في تلك الدولة وبما لا يتعارض مع الاتفاقيات الدولية التي تلتزم بهذا. أما الفقرة "ب"، فتنطوي على تعريف خاص بالمهاجر غير القانوني؛ حيث تنص على أنه: "يعتبر بدون

(1) Bureau International du Travail, “ Une Approche équitable pour les traveilleurs migrants dans une économie mondialisée ”, (Conférence internationale du BIT 92em session, Rapport n° 6, Genéve, 2004), 15.

(2) Massimo Merlino et Joanna Parkin, Rapport: ” La migration clandestine en Europe: Les politiques de l’UE et l’écart en termes de droits fondamentaux ”, Centre d’étude des politiques européennes, (2012), https://bit.ly/3c4HArc

وثائق، وفي وضعية غير قانونية كل من لا يلتزم بالشروط المنصوص عليها في الفقرة "أ" من هذه المادة"[1].

أما **المنظمة الدولية للعمل (OIT)** فتعتبر الهجرة السـرية أو غير الشرعية: "هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشـروط التـي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ويُقصَد على هذا الأساس بالمهاجرين غير الشرعيين كل من[2]:

- الأشـخاص الذين يعبـرون الحدود بطرق غير قانونية وخلسـة من الرقابة المفروضة.
- الأشـخاص الذين رُخص لهم بالعمل بموجب عقد، ويخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل غير مرخص له، أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي.
- الأشـخاص الذين يدخلون إقليم دولةٍ ما بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يتخطون مدة إقامتهم ويصبحون في وضعية غير قانونية.

وتعـرَّف الهجـرة في علم السـكان "الديمغرافيا" بأنها الانتقـال (فرديًّا كان أو جماعيًّـا) مـن موقع إلى آخر بحثًا عن وضع أفضـل اجتماعيًّا أو اقتصاديًّا أو دينيًّا أو سياسـيًّا[3]. وعلـى ذلك فإن هذا التعريف يؤكد أهميـة العوامل التي تحفز على هذا الانتقـال ويضـع العامل الجتماعي والاقتصادي في مقدمتها، ثم تليه العوامل الأخرى التـي تقـف وراء هذا الانتقال الفردي أو الجماعي لفئـات داخل المجتمع أو الدولة تتعـرض لنقص في إشـباع تلك الاحتياجات، ومن ثـم يدفعها ذلك دفعًا إلى التوجه بالهجرة لمجتمعات أخرى حيث مزيد من الفرص، وتحقيقًا للإشباع.

أمـا فـي علم الجتماع فتدل الهجرة على تبـدل الحالة الجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الجتماعية وغيرها[4]. ومن ثم أعطى هذا التعريف بُعدًا اجتماعيًّا للهجرة؛ إذ ركز على ذلك التغيير الجتماعي الذي يطول الفرد أو الطبقة، فقد ينتقل الفرد من طبقة

(1) منظمة الأمم المتحدة، "الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم"، (المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة 45/ 158 المؤرخ في 18 ديسمبر/كانون الأول 1990): https: / /bit.ly /2yEF9x8

(2) Bureau International du Travail, Une Approche équitable pour les traveilleurs migrants dans une économie mondialisée, 11.

(3) محمد الغريب عبد الكريم، فسيولوجيا السكان، (الإسكندرية، دار الكتاب الحديث، 1991)، ص89.

(4) علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، ط3، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005)، ص207.

فقيــرة إلــى طبقة أكثر ثراء، أو في ظروف اجتماعية معينة قد يتقلص الدور الجتماعي للطبقة المتوسطة مثلا أو يتلاشى دورها.

ومــن ثم يُلاحَظ على هــذا التعريف أنه جعل من مفهوم الطبقة مفهومًا مركزيًّا، كما أنه جعل الانتقال من طبقة لأخرى داخل المجتمع هو الحالة المعبرة عن الهجرة في علم الجتماع.

ومن خلال اســتعراض هذه التعريفات يتضح أن ثمة معيارين مهمين في تحديد مفهوم الهجرة هما:

1- المعيار المكاني: إن الهجرة تشير إلى تغير موطن الإقامة أي الانتقال الدائم من بلد، أو موطن إقامة إلى بلد أو موطن إقامة آخر ويعني ذلك أن الحراك من مكان لآخــر داخل ذات البلد أو الموطــن لا يعتبر هجرة، فانتقال البدو الرحل من مواضع إقامتهم إلى مواضع أخرى في باطن الصحراء لا يعتبر هجرة مهما كانت المسافة التي تفصل بين الموضعين.

2- المعيار الزماني: يتعلق بمدة الهجرة، وهذا معيار مهم في التمييز بين الهجرة باعتبارها نقلة دائمة من أنواع الحراك المكاني الأخرى، ذلك أن ثمة انتقالا عبر المكان ولكنه يفتقر إلى البعد الزماني الذي يجعل منه هجرة، فانتقال أحدهم إلى مدينة أخرى بضعة أيام للزيارة، أو غيرها يفتقد استهداف الإقامة الدائمة.

وبالرغــم من أهمية هذين المعيارين فــي تحديد مفهوم الهجرة إلا أن الاعتماد عليهما والاكتفاء بهما في تحديد مفهوم الهجرة وحدهما يؤدي إلى خلط شــديد في فهم مضمون هذا المفهوم، بل لابد من إضافة شــروط أخرى مثل الموقف الشخصي للمتنقل، فالمستهدِف للسياحة أو التعليم، أو القائم بأعمال تجارية ليس مهاجرًا.

وبناء على تحديد مفهوم الهجرة غير الشرعية يمكن تمييزها عن بعض الظواهر ذات الصلة تجنبًا للخلط المفاهيمي، وتتمثل في:

الاتجار بالبشــر: يشــتمل على نقل أفراد من البشر كسبًا للربح أو لتحقيق منفعة مادية، وتمر عملية الاتجار بالبشــر بثلاث مراحل؛ أولها: اصطياد الضحية عن طريق الخطــف أو الإكراه أو الإغراء، ومن ثــم يتم نقل الضحية بالإكراه تحت التهديد من خلال حجز حرية الحركة للضحايا، وخاصة النســاء باحتجاز وثائق الســفر، وأخيرا الوصــول إلــى الوجهة النهائية حيث تُجبر الضحية على عيــش حياة العبيد وغالبا ما

تجبر النساء والأطفال على الدعارة أو الانضمام إلى مجموعات منظمة من المتسولين أو المجرمين[1].

يكمن الاختلاف بين الهجرة غير الشرعية والتهريب فيما يلي: يكون للمهاجرين السريين حرية الإرادة بعد عبورهم الحدود، أما في حالة الاتجار بالبشر فإنهم يصبحون في وضعية سُــخرة وبذلك فإن مصدر الربح الرئيســي هو عوائد استغلال الضحايا في البغــاء أو نقــل الأعضاء، أما في حالة تهريب المهاجريــن فتكون أجرة التهريب التي يدفعها المهاجر غير الشرعي هي مصدر الربح الرئيسي.

اللجــوء: تُعرّف **اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951** اللاجئ بأنه: "كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته بسبب خوفه من التعرض للاضطهاد بسبب عِرقه أو جنســه أو دينه أو جنســيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، ولا يســتطيع أو لا يريد بســبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد أو كل شخص لا يملك جنســية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة الســابقة نتيجة مثل تلك الأحداث أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد"[2].

وبذلــك، فالفرق بين اللجوء والهجرة غير الشــرعية يكمن في الوضع القانوني للاجــئ علــى العكس من المهاجر غير القانوني. وفي هذا الســياق، يحاول المهاجر السري عادة أن يقدِّم طلب اللجوء باعتباره وسيلة من وسائل تسوية وضعيته في دولة المقصد. كما يتجلى الفرق بينهما في الدوافع؛ فالأساس في الهجرة السرية يعود إلى الدافع الاقتصادي على عكس اللجوء الذي يسبِّبه الخوف من الحالات سالفة الذكر.

تطور الهجرة في المجال المتوسطي

حوض البحر الأبيض المتوســط فضاء متحرك، وقد تســببت كل من الغزوات والحروب والاســتعمار في حركات ســكانية تعتبر وراء التعقيد العرقي الحالي الذي جعل من البحر الأبيض المتوسط المنطقة التي تعيش الهجرة الأكثر كثافة في العالم. كما يمكن تمييز أنواع مختلفة من التدفقات البشــرية التي تكون أساسًــا تدفقات ذات غرض اقتصادي (حركة العمال) أو سياسي (اللاجئين السياسين).

(1) أمير فرج يوسف، مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقًا للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية، (الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2011)، ص 21.

(2) منظمة الأمم المتحدة، "اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951": https://bit.ly/3ed9kvZ

كانــت الهجرة تحدث في البداية من الضفة الشــمالية إلى الجنوبية في شــكل حركات اســتعمار، وســرعان ما أخذت اتجاهًا معاكسًا؛ حيث لجأت الدول الأوروبية الاســتعمارية إلى العمالة الموجودة في مستعمراتها، خاصة خلال الحربين العالميتين، ولذا نلاحظ الوجود المكثف للعمال المغاربة في فرنسا، ففي الخمسينات عرفت فرنسا وحدها مجيء 220 ألف جزائري و20 ألف مغربي و5 آلاف تونسي(1).

وقد ســاعدت الهجرة من الضفة الجنوبية للمتوســط إلى الشمالية على مواجهة أوروبــا حاجتهــا من الأيدي العاملة خاصــة الصناعات الثقيلة مثــل البناء والصناعة الاستخراجية، وما يميز هذه العمالة قبولها بأداء الأعمال الصعبة وكذا الخطيرة والملوثة وبأجور زهيدة.

أمــا المهاجرون من دول جنوب المتوســط، فقــد مكَّنتهم الهجرة من الحصول على مســتوى من الوعي السياســي والنضالي بفضل احتكاكهم بالنشــاط السياســي والنقابي الســائد في أوروبا. ومن الناحية الاقتصادية، فقد أسهم المهاجرون في تنمية اقتصاداتهم الوطنية بفضل التحويلات المالية، ســواء خلال فترة الكفاح المســلح أو بعد الاستقلال(2).

تمثل مرحلة الســبعينات فترة الانتقال من اســتيراد دول الضفة الشمالية للعمالة الأجنبية من دول الضفة الجنوبية لســد العجز الدائم من قوة العمل التي أنشــأها النمو الاقتصادي، إلى إغلاق أبواب الهجرة بســبب الأزمة الاقتصادية الشديدة التي عاشتها أوروبــا بعــد 1973. وبالتالي، أعادت بلدان الهجرة التقليدية، مثل فرنســا، النظر في سياستها الليبرالية للهجرة من خلال: وقف توظيف العمال الأجانب وتنفيذ نظم مقيِّدة للهجرة. بالتحديد، تم وضع ضوابط حدودية مشــددة، واشتراط المؤسسات تأشيرات الدخول.

ومع ذلك، لأسباب أخلاقية وإنسانية (حق المهاجرين في حياة طبيعية)، ولأسباب ديمغرافيــة (انخفاض الخصوبة في أوروبا)، اعتمدت دول الضفة الشــمالية المضيفة سياسات تسمح للمهاجرين بجمع شمل الأسر.

هكــذا، تم الانتقال مــن هجرة مؤقتة للأيدي العاملة إلى هجــرة إعمار نهائية. وبالموازاة مع هذا التشــدد في سياســات الاســتضافة، **ظهرت وتطورت الهجرة غير**

(1) Michel Poulain, “ Les flux migratoires dans le bassin méditerranéen ”, Politique étrangère, No 3, (1994): 689.

(2) Philippe Fargues et Hervé Le Bras, “ Migrants et Migrations dans le bassin de la Méditerranéen ”, Etudes & Analyses, No 1, (septembre 2009): 28.

الشـــرعية، حيث يحاول حوالي 45 ألف شخص من المغرب العربي كل سنة لوصول إلى أوروبا بطريقة غير مشروعة بالمخاطرة الكبيرة على حياتهم.

وبحلول منتصف الثمانينات، لم تعد سياسة جمع شمل الأسرة الوسيلة الوحيدة لعبور حدود أوروبا المتوســطية؛ فهناك اســتخدام الهجرة الإنسانية المتمثلة في طلب اللجوء الإنســاني (الوضع السياســي لا يُحتمل في بلاد طالب اللجوء) الذي أصبح السبيل الأولى للحفاظ على الهجرة من جنوب إلى شمال المتوسط.

وبالتالي، أصبحت إيطاليا وإسبانيا بابين جديدين للهجرة إلى أوروبا، ليس فقط بسبب الحاجة إلى العمل في هذين البلدين، لكن أيضًا بسبب القرب الجغرافي والطبيعة التي تســهِّل مرور المهاجرين، وهذا ما جعــل الدولتين تخضعان لضغوط من الدول الأوروبية المجاورة لضمان رقابة صارمة على حدودهما.

وفي سنوات التسعينات، فإن مظاهر الأزمة التي عانت منها مختلف دول جنوب حوض المتوسط أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة، فالدافع كان اقتصاديًّا (بحثًا عن العمل) ثم أصبح سياســيًّا بســبب تدهور الوضع الأمني، فمن الجزائر فقط هاجر حوالي 300 ألف شــخص من فئة الجامعيين، والصحفييــن، والمحامين، والأطباء، والفنانين. كما عرفت غالبية دول جنوب أوروبا، وخاصة إسبانيا وإيطاليا وفرنسا، والتي كانت مُصدِّرة للهجــرة فــي وقت ما، قدومَ مهاجرين مــن دول المغرب العربي، وهم يمثلون أهمية اقتصاديــة بالغــة؛ إذ يتوزعون على قطاعات العمل الصعبة مــن قطاع البناء والزراعة والخدمات التي يرفضها العمال الوطنيون ويتقاضون عنها أجورًا منخفضة[1].

ومــن الناحيــة الديمغرافية، فإن هناك تكاملًا بين الضفتيــن بالنظر إلى الانفجار الديمغرافي الذي تعرفه دول شــرق وجنوب المتوســط، مما يؤكد حاجة أوروبا إلى مهاجرين جدد من المنطقة.

واقع الهجرة غير الشرعية في المتوسط الغربي

شهدت أواخر التسعينات من القرن الماضي تصاعد الهجرة حول حوض البحر الأبيض المتوســط، وكأنه رد على إغلاق الحدود الجنوبية لأوروبا، كما نمت الهجرة غير الشرعية بشكل مقلق. علاوة على ذلك، وبالإضافة للهجرة غير الشرعية الكلاسيكية للشباب المغاربي إلى جنوب أوروبا، برز للوجود نموذج ثان من الهجرة، يتألف من الشباب الأفارقة.

(1) Poulain, Les flux migratoires dans le bassin méditerranéen, 986.

على الرغم من أن بلدان الضفة الجنوبية لحوض المتوسط، وبالأخص المغرب العربـــي، ظلــت لمدة طويلة أرضًا تتميز بالهجــرة المتواصلة، على وتيرة ثابتة، خلال الســنوات القليلة الماضية، إلا أن هوية الهجرة المغاربية تغيرت وتوسعت إلى إفريقيا الجنوبيــة وأصبحت للــدول المغاربية وظيفة أخرى هي العبور. كما أن حجم الهجرة من الضفة الجنوبية الى الضفة الشمالية لا يزال يميل نحو الزيادة.

عند محاولتنا دراسة الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط، أدركنا عدم وجود بيانات موثوقة، وغيابها تمامًا في بعض الحالات، وهذا ما يشــكِّل العقبة الرئيســية في دراسة الهجرة غير الشرعية.

البيانات الكمية: من الصعب إجراء تقييم دقيق لتدفقات الهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط، وذلك بسبب الطابع غير الرسمي لهذه الظاهرة. بالإضافة إلى ذلــك، هذا النوع من التنقل يشــمل فئات مختلفة مــن الأفراد، مثل: "المهاجرين غير الشرعيين"، والمهاجرين الذين يبقون في البلد المضيف إلى ما بعد الفترة التي أذنت بها تأشيراتهم، و"طالبي اللجوء".

وبالتالــي، يعتبــر غير قانوني دخول المهاجرين إلى بــلاد دون تقديم إقرار إلى السلطات. هذا التعريف لا يشمل أولئك الذين يبقون في البلاد بعد انتهاء تأشيراتهم، وكذلك فشل طالبي اللجوء في الحصول على ذلك، ولكن لم يتم تحويلهم إلى دولهم. ولا يزال من غير الواضح أيضًا وضع المهاجرين بتأشيرة والذين يعملون بدون تصريح عمل. وبالتالي، فمن الصعب الوصول إلى تقدير دقيق لعدد المهاجرين غير الشرعيين.

البيانات الكيفية: إن صعوبة إجراء مقابلات مع المهاجرين غير الشــرعيين تتعلق أولًا بوضعهم غير القانوني ثم بسرية وجودهم.

بالرغم من ندرة وعدم موثوقية الإحصاءات، نحاول تشخيص ظاهرة الهجرة غير الشــرعية في منطقة البحر الأبيض المتوســط التي تُميز إلى حدٍّ كبير وبشــكل مستمر الــدولَ التي تعرف مشــاكل اجتماعيــة واقتصادية في المنطقة (تشــير الأرقام إلى أن هناك نحو نصف مليون مهاجر غير شــرعي يدخل أوروبا ســنويًّا، أغلبهم من المغرب العربي)[1]، من خلال النقاط التالية:

---

(1) Laurent Beurdeley et Renaud De la Brosse, L'Union Européenne et ses espaces de proximité, (Bruxelles, Bruyant, 2007), 75.

أ- الهجرة غير الشــرعية المباشــرة: أو الحرقة باللغة الشعبية، وهي عملية عبور البحر الأبيض المتوســط ســرًّا من أجل الاستقرار في جنوب أوروبا. صحيح أنه منذ الســتينات من القرن الماضي فُتن الشباب الجزائري والتونسي والمغربي بالإمكانيات التي تتيحها ســوق العمل الفرنســية والإيطالية والألمانية أو البلجيكية. بفعل تأثير قوة الجغرافيا، ينجذب التونسيون خاصة لإيطاليا، والجزائريون لفرنسا، والمغاربة لإسبانيا.

في تونس، تعترض قوات حرس الســواحل كل ســنة حوالي 4 آلاف شاب من المهاجرين غير الشــرعيين التونســيين، لكن يقدر عدد الذين يتمكنون من النفاذ إلى الضفة الأخرى بأكثر من 16 ألف شــاب. في إيطاليا، يتم إلقاء القبض على نحو 10 آلاف مهاجر غير شــرعي من المغرب العربي، مقابل أكثر من 20 ألفًا في إســبانيا من بينهم 12 ألف مغربي[1].

تنتقل إلى الضفة الشــمالية للبحر الأبيض المتوســط أعداد كبيرة من المهاجرين من بلدان الضفة الجنوبية الغربية للبحر الأبيض المتوسط: بالنسبة للمغرب 13 مليون شخص؛ والجزائر 8 ملايين شخص؛ وتونس 400 ألف شخص وفقًا لإحصائيات العام 2018[2].

ومع الحذر الواجب عند تحليل البيانات الإحصائية، ففيما يلي بيانات عن البلدان التي شــملتها دراستنا، طبقًا لاتحاد الجمعيات للبحوث التطبيقية بشأن الهجرة الدولية في العقد الأول من الألفية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين[3]:

---

(1) Gérard-François Dumont, “La Méditerranée, une géographie paradoxale: Situations démographiques et logiques migratoires trans-méditerranéennes”, Géoconfluences, 01-03-2004, “ accessed 09-04-2014, https://bit.ly/3b79djD

(2) Institut de Prospective Economique du Monde Méditerranéen, Méditerranée 2030, (Paris, 2018), 125.

(3) اتحاد الجمعيات للبحوث التطبيقية بشأن الهجرة الدولية، الهجرة المتوسطية: تقرير 2010، (مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، معهد الجامعة الأوروبية، 2010)، 103.

الهجرة المتوسطية في العقد الأول من الألفية

الدولة	عدد طالبي اللجوء	عدد اللاجئين	عدد المهاجرين غير الشرعيين	عدد المهاجرين
الجزائر	192	138	10 آلاف	أكثر من 90 ألفًا
ليبيا	4.834	6.713	مليون	2.1 مليون
المغرب	469	766	10 آلاف	75 ألفًا
تونس	51	94	10 آلاف	45 ألفًا

المصدر: اتحاد الجمعيات للبحوث التطبيقية بشأن الهجرة الدولية، الهجرة المتوسطية: تقرير 2010، (مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، معهد الجامعة الأوروبية، 2010)، 103.

مؤخرًا، نلاحظ أيضًا ظهور كل من ليبيا وتونس كمراكز للهجرة غير الشرعية؛ إذ سُجِّلت في عام 2013 في جزيرة **لامبيدوزا Lampedusa** حوالي 8 آلاف محاولة لقطع البحر من السواحل التونسية والليبية، وبالتالي تضاعفت الهجرة غير الشرعية في الدولتين خلال سنة واحدة[1] بسبب انعكاسات الأزمة التي تعيشها الدولتان (بدرجات متفاوتة) بعد الثورات الشعبية.

ب- الهجرة غير الشرعية للعبور: لم تعد حالة الهجرة السرية في المغرب العربي تعكس الصورة التقليدية التي كانت سائدة في بداية التسعينات والتي كانت تتميز بهيمنة المحاولات المعزولة التي كان يقوم بها مواطنون مغاربة، وقد أخذت عمليات الهجرة السرية تعتمد على شبكات منظمة ومهيكلة حول شبكات متداخلة تغذي إجرامًا عابرًا للحدود يصعب التحكم فيه.

ويمثِّل المهاجرون السريون القادمون من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء المكوِّن الرئيسي لهذه الظاهرة التي لا تخفى امتداداتها الدولية، في حين شهدت حركة الهجرة السرية للمواطنين المغاربة نوعًا من التراجع منذ 2002.

(1) L’OCDE, “ Atlas de l’integration régionale: Les migrations ”, (2014), https://bit.ly/2UVs1N6

مع زيادة تدفقات المهاجرين غير الشـرعيين مـن جنوب الصحراء الكبرى إلى شـمال إفريقيـا، أصبحت بلدان الضفـة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسـط، وخاصة المغرب والجزائر وليبيا، مستقبلات للمهاجرين. وبالتالي، انتقلت هذه الدول من مكونة للهجرة غير الشرعية فقط إلى دول مضيفة للعبور إلى أوروبا أيضًا.

في المغرب العربي، ظهر المهاجرون غير الشـرعيين من أجل العبور من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى أوروبا منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي. لكن توسعت هذه الظاهرة فجأة في السنوات الأخيرة. سنة 2010، كان هناك 40 ألف مهاجر غير شرعي للعبور في ليبيا. أما في تونس، فاعترض حرس السواحل 12 ألف إفريقى خلال السنوات الخمسة الماضية. كما تقوم الجزائر كل عام بطرد 2500 شاب إفريقي إلى الصحراء[1].

بالإضافة إلى ذلك، تتغير تدفقات المهاجرين غير الشـرعيين الأفارقة بسـرعة، نظرًا للتغييرات التي شهدتها إفريقيا والمتمثلة في الانتقال من النمط الريفي إلى النمط الحضـري خـلال قرن من الزمن (من 70٪ من المناطق الريفية إلى 70٪ من المدن)؛ الأمر الذي أنتج هجرة ضخمة من الأرياف والتي من بين نتائجها الهجرة الدولية.

لقد أصبحت الأزمات السياسـية خلال السنوات الـ15 ماضية (منطقة البحيرات العظمى، وسـاحل العاج، والسنغال، والقرن الإفريقي: إريتريا والصومال) سببًا إضافيًّا في زيادة أعداد اللاجئين على المستوى الداخلي والدولي.

أخيرًا، نلاحظ أثر قرار إغلاق الحدود التي فرضها الاتحاد الأوروبي على الدول المغاربية في إطار **اتفاقيات إعادة القبول الثنائية أو المتعددة الأطراف**[2]، والذي أدى إلى الحد وعرقلة الهجرة من جنوب الصحراء الكبرى إلى كل من المغرب والجزائر وليبيا.

---

(1) Philippe Fargues, “ Les politiques migratoires en Méditerranée Occidentale: contexte, contenu, perspectives ”, Institut National d’Etudes Démographiques et Robert Schuman Centre for Advanced Studies, 16-10-2002, “ accessed 10-06-2014 ”, https://bit.ly/2yJZQI5

(2) إعادة القبول تهدف إلى ترحيل الأجانب الذين ليس لديهم أو لم يعد لديهم الحق في الدخول والعيش في أراضي دولة معينة. عادة ما يتم التعاون مع البلدان التي تكون مصدرًا للهجرة والعبور ودول الأصل (بالنسبة للمهاجرين) بشأن إعادة القبول على أساس اتفاق. على سبيل المثال، وقَّعت فرنسا مع شركاء الضفة الجنوبية على 14 اتفاقية ثنائية تحتوي بنود إعادة القبول في مقابل تبادل "المهارات والمواهب" أو مقابل برامج التنمية، خلال الفترة الممتدة بين عامي 2007 و2010.

طرق الهجرة غير الشرعية

الطرق الرئيسية التي يستخدمها المهاجرون غير الشرعيين، هي:

بالنسبة للمغرب من طنجة والجزيرة نحو الساحل الجنوبي لإسبانيا، أو عن طريق لاس بالماس، سبتة ومليلية؛ بالنسبة لتونس من بنزرت وصفاقس إلى الجزر الإيطالية (ترابانـي ولامبيـدوزا وصقلية)، أما فيما يخص ليبيا فمن الكفرة وسـبها وزوارة إلى اليونان وصقلية أو السـاحل الإيطالي، وأخيرًا من مصر إلى سـاحل صقلية الإيطالية عبر تونس وأحيانًا عبر مالطا.

وقـد تتغيـر تدفقات المهاجرين وخطوط سـيرهم بسـرعة كبيـرة تبعًا للوضع الجغرافي-السياسـي في مناطق المنشـأ والتغيرات التي تطرأ على القانون والممارسة فـي دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي. وهكـذا، يصبح طريق الهجرة الأقدم، وهـو مضيق جبل طارق، أقل اسـتخدامًا بالتدريج، ليحل محلـه العبور من موريتانيا أو السنغال إلى جزر الكناري (الذي بلغ ذروته في عام 2006)، ومن ليبيا إلى إيطاليا (الذي بلغ ذروته في 2008)[1].

أسباب الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالجريمة المنظمة

إن رحلة الشباب غير الشرعية بالتأكيد رحلة معرضة لمخاطر عالية، تتم عمليات العبـور في الليل، علـى متن قوارب مكتظة وغير مجهـزة لأعالي البحار أو بمحرك الطـوارئ أو نظام الملاحـة أو الراديو، وعدم كفاية الطعام... هذه القوارب المرتجلة تسـتحق اسمها المسـتعار "قوارب الموت". إلا أن شبان المغرب العربي لا يترددون في محاولة المغامرة وذلك للأسباب التالية:

الأسباب الاقتصادية

فيما يخص الحدود الجنوبية لمنطقة المغرب العربي كمصدر للهجرة غير الشرعية للأفارقة تجاه المنطقة، تعود الأسـباب الاقتصادية إلى انهيار اقتصادات دول السـاحل الإفريقـي، فعلى الرغم مـن امتلاكها لثروات طبيعية هائلـة، إلا أن الركود الصناعي لهـذه الدول جعـل أفرادها يعتمدون على الفلاحة والزراعة كمورد أساسـي، بيد أن

(1) الشايب بشير، "تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، (الجزائر، ديسمبر/ كانون الأول 2013)، ص20.

هذا المورد عجز بدوره عن سد حاجات الأفراد والمواطنين، نظرًا لصعوبة الظروف كالتصحر والجفاف؛ مما تولَّد عنه انتشار سريع للفقر والبطالة اللذين يعتبران سببين قويين للهجرة نحو الدول الأوروبية. وبالمقابل، تسجل هذه الدول ارتفاعًا مطردًا للنمو الديمغرافي سنة بعد أخرى، وقد انجرَّ عن هذه العوامل مجتمعة انتشار المجاعة التي أصبحت تهدد سكان تلك الدول.

أما فيما يخص الهجرة غير الشرعية من المغرب العربي تجاه أوروبا، فيتجلى الأمر عند التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين دول الجنوب ودول الشمال الجاذبة، نظرًا لتذبذب وتيرة التنمية في دول جنوب المتوسط، وفشل السياسات الحكومية، فاستمرار الحكومة في سياسة الاعتماد على القطاع الخاص فقط لتوفير فرص عمل جديدة يؤدي إلى تفاقم كارثة البطالة التي تزيد من الظاهرة، بالإضافة إلى عدم قدرة الحكومات المغاربية على طرح حلول حقيقية وجذرية لمشكلة البطالة المتفاقمة في الريف والمدينة، إضافة إلى هدف البحث عن الاستقرار الدائم وتحقيق حياة أفضل.

الأسباب الاجتماعية

إن الهجرة تدور في مجالين مختلفين ديمغرافيًّا، أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حدِّ العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن والخدمات الجتماعية ويعرف الآخر انخفاضًا في عدد السكان خاصة نسبة الشباب، فبالنسبة لدول جنوب المتوسط، فإن نموها السكاني حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة مرشح للارتفاع على مدى 20 سنة القادمة، ففي سنة 1997 مثلًا، قُدِّر عدد سكان الدول المطلة على المتوسط بأكثر من 300 مليون نسمة وسينتقلون إلى ما يقارب 500 مليون نسمة في آفاق 2025[1].

ومن النتائج الأولى للانفجار الديمغرافي نجد مشكلة البطالة، فإذا كان الفرد العامل يرى أن انخفاض الدخل مبرر كاف للهجرة بغرض رفع مداخيله، فإن العاطل عن العمل يرى أن مبرره أكثر من كاف، لذا تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسية للهجرة إلى الخارج طلبًا للعمل، وتزداد حدة البطالة في دول العالم الثالث ومنها دول جنوب

(1) Commission européenne, “ LE MONDE EN 2025 ”, EUR 23921 FR, (2009), 11, https://bit.ly/2xfehUc

المتوسط، ففي إفريقيا مثلًا، البطالة هي من أعلى معدلات البطالة في العالم، مع أنها غير موزعة بالتساوي بين البلدان بحسب نوع الجنس والفئات العمرية، كما رأيناه سابقًا.

وفقًا للاعتقاد السائد، الدافع الرئيسي للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط يكون حصريًّا السعي للحصول على العمل. مع ذلك، فإن النتائج الأخيرة للعمل الميداني الذي أُجري في المنطقة تسمح بالتدرج في هذا الافتراض. في دراسة حديثة في المغرب العربي، اعترف الشباب الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية بأن دوافع الهجرة غير الشرعية غامضة، مثل: "الرغبة غير المتحكَّم فيها في اكتشاف آفاق جديدة"، أو "طريقة جديدة للمعيشة"[1]. كما أن وجود عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين القادمين من بلدان غنية ومستقرة سياسيًّا، مثل: غامبيا والغابون والكاميرون، يكون أيضًا ضد فرضية البحث عن وظيفة بسيطة.

تظهر نفس الملاحظة تقريبًا من خلال مقابلة الشباب التونسيين الذين هاجروا بطريقة غير شرعية إلى إيطاليا أو فرنسا، على الرغم من انتمائهم إلى طبقات جتماعية معينة، وعلى الرغم من مستوى تعليمهم الجامعي. وهكذا نرى المزيد من الشباب المتحصلين على البكالوريا من بين المهاجرين غير الشرعيين.

وبالتالي، تغيرت طبيعة التركيبة البشرية للمهاجرين من رجال ما بين 15 و45 عامًا لديهم مهارة ضئيلة يستقرون بشكل رئيسي في مدن بلدان الضفة الشمالية المستقبلة، من أجل العمل كأياد عاملة في المناطق السياحة ومناطق الزراعة الكثيفة، ثم تميزت الهجرة غير الشرعية أساسًا بانتقال الزوجات والأطفال للانضمام إلى قادة الأسر الذين يعيشون في البلد المضيف، أي تركيبة بشرية معظمها غير نشط لكنها تتمتع بنظام ضمان اجتماعي بفوائد جمة، إلى انتقال وهجرة الشباب الجامعيين والإطارات[2].

عادة ما يحافظ المهاجرون على روابط مهمة مع بلدانهم الأصلية، هذه الأخيرة مصدر التدفقات القتصادية (التحويلات المالية للمهاجرين هي واحدة من الإيرادات الأولى لدول الضفة الجنوبية والشرقية لبحر المتوسط)، والثقافية (المهارة والتعاون

(1) Philippe Fargues et Hervé Le Bras, “ Les politiques migratoires en Méditerranée Occidentale: contexte, contenu, perspectives”, https://bit.ly/2yJZQI5

(2) AMBROSINI Maurizio, “ Migrants dans l’ombre. Causes, dynamiques, politiques de l’immigration irrégulière ”, Revue Européenne des Migrations Internationales, vol. 26, n° 2, (2010): 7, https://bit.ly/3c58jE2

الاقتصادي والعلمي). ومع ذلك، تمثل هذه التدفقات البشـرية أيضًا خسـارة بالنسبة للبلدان المرسلة، ولاسيما مع رحيل الإطارات وهجرة الأدمغة.

والملاحظ أن البطالة تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على شـهادات عليا، وأن عدم قدرة سـوق العمل الوطنية على تأمين هذه الطلبات على العمل يجعل الأفراد يتجهون إلى طلبها في الخارج ولو في ظروف عمل صعبة. بالإضافة إلى الفشل في حل المشاكل الاجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والأمراض.

وكذلك صورة النجاح الجتماعي الذي يُظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة؛ حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى: سـيارة، هدايا، استثمار في العقار.. إلخ، وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية.

من بين التغييرات الرئيسـية التي لوحظت في الشـباب شعورهم بأن الحدود لم تعد موجودة وأن الفرد لم يعد يرتبط بالضرورة بأرض ووطن. هذا السلوك هو نتيجة مباشرة للعولمة، وعلى وجه الخصوص تطور وسائل النقل السريعة، ووسائل الاتصال الحديثة، مثل: الإنترنت وقنوات التليفزيون الرقمي. وبالتالي، يعيش الشـباب في بيئة من السهل فيها الابتعاد عن الجذور والدخول في دوامة من التنقل.

الأسباب السياسية

تميزت نهاية القرن العشرين بحركات مهمة من اللاجئين بصفة فردية أو جماعية، مـن جـرَّاء الحروب والنزاعات التي عرفها العديد مـن مناطق العالم؛ حيث إن عدم الاسـتقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسـان بسبب الانتماءات العرقية أو الدينية أو السياسية، يعد أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنًا وهو ما يُطلَق عليه الهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي.

وتعتبـر منطقة المغرب العربـي خاصة، وإفريقيا بصفة عامـة من أهم المناطق المصدِّرة والمسـتقبِلة للاجئين بسـبب الحروب وعدم الاستقرار الداخلي الذي تعرفه دول المنطقة.

وفـي هذا الإطـار، يمكن القول: إن منطقة المغرب العربـي تعتبر منطقة عبور رئيسية للاجئين والمهاجرين القادمين من إفريقيا، خاصة من منطقة البحيرات الكبرى، فالمملكة المغربية تعد نقطة عبور رئيسية نحو إسبانيا، سنويًّا هناك حوالي 100 شاحنة

تعبر مضيق جبل طارق، وقد سُـجِّل بين سـنتي 1997 و2010 حوالي 3286 ضحية غرق في المضيق[1]، والجزائر وتونس وليبيا تعد هي الأخرى مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السـوداء؛ حيث بدأت هذه الدول تعرف انتشـارًا لافتًا للمهاجرين الأفارقة.

ولا يمكن إغفال التأثيرات السلبية للحروب العربية-الإسرائيلية؛ حيث أدت إلى هجرة الفلسطينيين واللبنانيين، جزء منهم اتجه إلى منطقة الخليج العربي، واتجه الجزء الآخـر إلى منطقة المغـرب العربي أو إلى أوروبا، وتجب الإشـارة أيضًا إلى هجرة المعارضة السياسية في تونس والجزائر والمغرب إلى أوروبا والتي وجدت فيها ملجأ آمنًا.

العامل البيئي أو الجغرافي

يضاف إلى العوامل المسـاهمة في الهجرة من اقتصاد وسياسـة، عامل القرب من أوروبا؛ ذلك أن الجزائر تشـكِّل بوابة رئيسـية وهمزة وصل بين إفريقيا وأوروبا، هذا الموقع الجغرافي يسـهم في تسـهيل عملية انتقال الأفارقة على العموم والمغاربة على الخصوص إلى الضفة الشمالية للمتوسط، كما يسهم اتساع الحدود الجزائرية في تفاقم الظاهرة، 7011 كلم. كما يتعلق الأمر بدول الساحل المحاذية للمنطقة المغاربية؛ حيث تشهد هذه الدول تقلبات طبيعية قاسية، كالتصحر وزحف الرمال على الواحات الصالحـة للعيـش وكذا الجفاف، باعتبارها تقع في مناطق ذات مناخ قاري حيث تقلُّ النسب المئوية لسقوط الأمطار.

تأثيـر المتاجرين (المهربين): نعرف الآن أن تدفقات المهاجرين غير الشـرعيين تُشـجَّع إلى حدٍّ كبير من قبل شـبكات منظمة من المهربين الذين يغرسون في نفوس الشـباب الأمل في حياة أفضل في الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسـط. كما نعلم سهولة التأثير على المراهقين.

لتحسين فهم المتاجرة غير الشرعية بالمهاجرين التي تقوم بها جماعات التهريب، وَضَعَ حراس الحدود تعريفًا إمبريقيًّا لشبكات التهريب: "تجمع منظم، هرمي ومغلق،

(1) أحمد إسماعيل، "قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب"، قراءات إفريقية، 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2012، (تاريخ الدخول: 2 سبتمبر/ أيلول 2014): https://bit.ly/2V9Epb2

عابر للأوطان، يســاعد الأشــخاص الراغبين في الهجرة في التنقل من بلد إلى آخر أو البقاء فيه بشكل غير قانوني مقابل مبالغ مالية"[1].

من خلال مكونات شــبكات التهريب، نلاحظ أنها تحمل بُعدًا إنســانيًّا يشير إلى الاعتبارات الأخلاقية والسياسية، فهي تقوم من خلال نشاطها بنقل أو تسليم "بضاعة ذكية".

تهريــب المهاجرين في البحر الأبيض المتوســط متعدد الأشــكال. بالفعل، إن الواقع الإجرامي الذي ينتمي إليه متعدد الأوجه يمتد في مجال بحري صغير نســبيًّا، بالمقارنة مع البحار الأخرى، لكن مع ذلك يمثل ثلث أعمال التهريب العالمية.

إن جماعات التهريب في البحر الأبيض المتوســط تأخذ مظهرًا مختلفًا، اعتمادًا على ما إذا كانت تقع في المتوسط الغربي أم في المتوسط الشرقي: من جهة الشبكات "الإفريقية"، ومن جهة أخرى "الشرقية".

بالنسبة للأولى، نادرًا ما تكون مكونة من جماعات مهربين منظمة بطريقة مهيكلة وموسعة، في حين أن الثانية كيانات إجرامية منظمة بشكل جيد نسبيًّا. مما لا شك فيه أن هناك في الحالتين عددًا كبيرًا جدًّا من فرص المتاجرة والتهريب[2].

وحتى إذا كانت الشــبكات مهيكلة، فإنه عادة ما يكون هيكلها خفيفًا وعشــوائيًّا، لأنــه يســتند إلى حدٍّ كبير على الفــرص المتغيرة التي ترتبط بالمبــادرات الفردية أو الجماعية والمتعلقة بالأوضاع القتصادية (المجاعة والحرب والكوارث الطبيعية والتوتر بين الجماعات). كانت أحداث عام 2011 في تونس وليبيا مثالًا على ذلك؛ إذ أنتجت خلال النصف الأول من عام 2011 تدفقات من المهاجرين غير الشرعيين واسعة النطاق ومفاجئة عبر البحر الأبيض المتوســط. ومن أجل ذلك، اضطر المهاجرون لمناشــدة جماعات التهريب الذين لديهم الحد الأدنى من الخدمات اللوجيستية.

نتيجة للسياســات الأوروبية المتشــددة تجاه الهجرة؛ نشــطت شبكات الاتجار بالبشــر، وذلك باســتغلال لهفة المهاجرين للوصول إلــى أرض الأحلام، لكن يجد المهاجرون أنفســهم قد تحولوا إلى عبيد، مجبرين على ممارســة أعمال السخرة، أو

(1) Emilie DERENNE, Le trafic illicite de migrants en mer méditerranée: Une menace criminelle sous contrôle?, (Paris, Collection études de l'INHESJ, 2014), 17.

(2) Nations Unies: Office contre la drogue et le crime, " Crime organisé et migration clandestine de l'Afrique vers l'Europe ", (Juillet 2006), 16, https://bit.ly/3aVTdRj

الدعارة، أو الجريمة المنظمة، وتستدرج تلك الشبكات الراغبين في الهجرة بالاعتماد على فريق يتألف من المستقطبين وموفري الإيواء والناقلين، الذين يتوفرون في الغالب على ورشات سرية لبناء القوارب، وتُقدِّر منظمة العمل الدولية أعداد ضحايا الاتجار بالبشـــر لأغراض العمل بالســـخرة، أو الإجبار على العمل، بحوالي اثني عشـــر مليونا وثلاثمئة ألف نسمة.

فيما يشير تقرير عن الاتجار بالبشر، صادر بتاريخ 14 يونيو/ حزيران 2004، عن مكتب مراقبة ومكافحة الاتجار بالبشـــر التابع للخارجية الأميركية إلى أنه في كل عام يتم الاتجار بنحو 600.000 – 800.000 رجل وامرأة وطفل عبر الحدود الدولية[1].

علاقة الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة

الهجرة الســـرية وفي إطار علاقتها بالجريمة المنظمة تشـــكِّل خطرًا على استقرار ونمو دول البحر الأبيض المتوسط، وهذا نظرًا لما تحمله من مخاطر عبور فئات غير ســـوية، إضافة إلى انخراطها في الحياة الســـرية ضمن هذه المجتمعات، مما يجعلها فريسة سهلة في أيدي الشبكات التي تتعاطى مختلف الأساليب غير الشرعية في كسب قوتها واستمرارها، خصوصًا تهريب المخدرات والمتاجرة فيها، كما أن العائدات المالية الناتجة عن المتاجرة في المخدرات تُقدَّر بما بين 300–500 مليار دولار سنويًّا، وهو ما يفسر لجوء الجماعات التي تنشط في الخفاء إلى الاستفادة من ظاهرة الهجرة غير الشرعية[2].

كمـــا أن تهريب المهاجرين غير الشـــرعيين يعتبر أحـــد المظاهر المميزة للتطور الخطيـــر الذي آلت إليه الجريمة المنظمة عبـــر دول الضفة الجنوبية، وقُدِّرت الأرباح المحقَّقَة من هذا النشاط بنحو 3.5 مليارات دولار سنويًّا[3].

ومـــن بيـــن الأنماط الجديدة للإجـــرام التي أصبحت تتخصـــص فيها عصابات الإجـــرام الترحيـــل الجماعي لمواطنـــي إحدى الدول إلى حـــدود دول أخرى مقابل

(1) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "النشرة الإخبارية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، (مصر، 2012): https: / / bit.ly /34sAXwz

(2) Pascal Le Pautremat, “ Drogue au Sahel: La source principale de financement des jihadistes ”, Slate.fr, le 1/01/2013, “ Accessed 06-06-2014 ”, https://bit.ly/2RoTQuU

(3) Rapport de l’ONUDEC, “ Criminalité transnationale organisée en Afrique de l’Ouest ”, (2013), https://bit.ly/3c9abMh

تحصيـــل مبالـــغ باهظة. كما أن الجماعات الإرهابية قد تلجأ إلى الهجرة الســـرية من أجل تجنيد عناصرها وتدريبها على اســـتعمال واســـتخدام الأسلحة في الدول الراعية للإرهاب للقيام بأنشطة إرهابية.

إن أحداث 11 ســـبتمبر/ أيلول قد نقلت المتوســـط، وخاصة ضفته الجنوبية إلى أولويـــات الاهتمـــام الأوروبـــي والأميركي؛ حيث أصبح الإرهـــاب والهجرة من أكثر العوامل حساسية على الأمن الدولي[1].

لكـــن، كما رأينا ســـابقًا، تتطلب الأعمـــال الإرهابية أموالًا كثيـــرة، لذلك تلجأ التنظيمات الإرهابية إلى تهريب المهاجرين غير الشرعيين.

المنظور الأوروبي للمهاجرين

لاحظنا زيادة تأثير الهجرة على العلاقات الأورومتوسطية في سنوات التسعينات، فمن جهة، ظهرت الجماعات الأصولية في دول الجنوب وامتد نشـــاطها وتأثيرها إلى أوروبـــا، ومن جهة ثانية، هناك صعـــود الحركات اليمينية الأوروبية المعادية للأجانب وللجالية المسلمة خاصة؛ مما أدى إلى توتر العلاقات بين مجتمع الإقامة والمهاجرين. فالدول الأوروبية اليوم، تُحمِّل المهاجرين بشـــكل خاص مســـؤولية الصعوبات التي تعرفها المجتمعات الأوروبية: تفشـــي مظاهر البطالة ومشاكل السكن وانتشار الجريمة وانعدام الأمن.

لذلـــك، نتطـــرق إلى النظـــرة الأوروبية للهجرة، لأن المتتبع لسياســـات التعاون الأورومتوسطي في مجال الهجرة يكتشف أن الطرف المؤثر والمحدد لهذه السياسات هو الطرف الأوروبي، لكن هذا لا يعني أن دول الجنوب ليس لها تصور حول المسألة.

ويمكن القول بأن قضية الهجرة شـــكَّلت دائمًا نقطة محورية في الخلاف الدائر بين التنظيمات السياســـية والحزبية في أوروبا عمومًا، وقد أثَّرت بشـــكل واضح على تحديد السياسة المنتهجة بخصوص الهجرة من سياسة متساهلة مع المهاجرين وأخرى أكثر تشددًا، حسب انتماء التيار الموجود في السلطة وحسب توجهات الرأي العام في الدول الأوروبية كما يلي[2]:

(1) ناجي، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط، ص911.

(2) Denis Duez, L’Union européenne et l’immigration clandestine, (Bruxelles: Université de Bruxelles, 2008), p.p.98-.99

أ- الاتجاه المعارض: يرى هذا التيار أن المهاجرين يشكِّلون تهديدًا ثقافيًّا وأمنيًّا لأوروبا:

- البُعد الثقافي: يؤكد التيار اليميني في أوروبا أن المهاجرين الأفارقة، المغاربة خاصة، والمسلمين عمومًا، يهددون وحدة الثقافة والهوية الأوروبية، خاصة بعد تأكد استحالة اندماجهم في الثقافة الأوروبية، فالحل هو إعادة المهاجرين إلى أوطانهم، هذا التيار يركز على العامل الثقافي لتغطية توجهه العنصري المعادي للمهاجرين والأجانب. وضمن هذا التصور الجديد للأخطار التي تهدد المنظومة الغربية والتي تحولت عن الشرق نحو جنوب المتوسط، يأتي المهاجرون في الواجهة لأنهم نقطة التَّماس بين منظومتين ثقافيتين مختلفتين.

- البعد الأمني: وهذا البعد لا يمكن فصله عن التصور العام لمصادر تهديد الأمن في الغرب، والرامي إلى جعل مصدر الأخطار آت من الجنوب، وخاصة من العالم الإسلامي؛ حيث بلغ الأمر إلى حد تجريم الهجرة، فمنذ بداية التسعينات أصبحت الهجرة في أوروبا جريمة مثل جرائم تهريب المخدرات والإرهاب الدولي. والمهاجرون السريون هم أكثر عرضة لهذا العداء، لذا نلاحظ ارتفاع حركات اعتقال المهاجرين، خاصة السريين منهم، في الدول الأوروبية كإيطاليا وإسبانيا واليونان التي تعد مناطق حدودية بالنسبة للفضاء الأوروبي.

ب- الاتجاه المؤيد: يؤيد هذا التيار وجود المهاجرين في أوروبا، بالنظر إلى الحاجة الديمغرافية والأهمية الاقتصادية التي يمثلونها، ويرى هذا التيار أن العنصرية ضد المهاجرين من شأنها أن تؤدي إلى ردود أفعال متطرفة من قبل المهاجرين الذين يعانون التمييز والعنصرية لا لسبب إلا لأسباب ثقافية غير واقعية.

عمومًا، هناك وجهتا نظر لدى دول أوروبا الجنوبية الغربية تجاه الهجرة(1):

1- فرنسا: تركز على تشجيع تنقل المهاجرين من مستعمراتها القديمة وضرورة تكثيف التعاون في مجال الهجرة مع الدول الأصلية.

2- إيطاليا وإسبانيا والبرتغال: ترى أن الهجرة وسيلة لمواجهة العجز الديمغرافي في أوروبا وتركز على ضرورة التعاون الأوروبي لوقف الهجرة غير الشرعية، وانتهاج سياسة انتقائية.

---

(1) Guillaume Le Boedec, “Le détroit de Gibraltar”, EchoGéo, N°2, (2007), https://bit.ly/2yQ62P3

بهذا، اعتُبرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي أحد أبرز التهديدات الأمنية الحديثة التي تواجه الأمن المغاربي، ومن هذا المنطلق نستطيع القول: إن أشكال الهجرة السرية اختلفت من وإلى الضفة الجنوبية للمتوسط باختلاف الأسباب المؤدية إلى ذلك. فقد اعتُبر الإقليم ذو الموقع الاستراتيجي بالنسبة للعديد من الدول ملاذًا لأطماعها. فالدول الإفريقية الجنوبية تنظر للمنطقة على أنها محطة مهمة للعبور إلى ما وراء البحر المتوسط والدخول إلى أوروبا، فيما يجد المغاربة أن المنطقة لا تحقق لهم مستوى طموحاتهم وآمالهم ومستقبلهم.

انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الإقليمي

تحمل الهجرة غير الشرعية عدة آثار غير محمودة على الأمن القومي لدول المتوسط الغربي على مختلف المستويات: القتصادية والجتماعية والأمنية. فعلى المستوى الاقتصادي والجتماعي تؤثر الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الوطني لدول الضفة الجنوبية، بإخلالها بالتنظيم المصرفي، من خلال تحويل الأموال خارج البلاد، إضافة إلى ارتفاع نسب البطالة لدى سكان المناطق الجنوبية الأصليين والمناطق الداخلية الفلاحية نتيجة لمزاحمة المهاجرين الأفارقة الذين يمثلون يدًا عاملة رخيصة لهم.

في السياق ذاته، لا يؤثر المهاجرون الأفارقة على الاقتصاد أو على الجانب الجتماعي فقط، بل تعدوا ذلك وأصبحوا وسيلة لنقل الأمراض الخطيرة، مثل: السيدا، والملاريا في الآونة الأخيرة؛ حيث إن ولاية تمنراست، تحتل الصدارة في نسبة الإصابة بهذا الوباء الخطير، نظرًا لكثرة الوافدين الأفارقة إليها.

ومن جهة أخرى، فإن بعض المهاجرين الأفارقة الذين لم يتمكنوا من مغادرة دول الضفة الجنوبية (العبور)، اختاروا الحصول على عمل من طرق مشبوهة، مثل السرقة وتنظيم جماعات إجرامية تكون الفئة الأكبر فيها من الشباب من مالي والنيجر، والقلة الباقية من الجنسيات الأخرى ، وهي الفئات التي تم إحصاء عدد غير قليل من الجرائم التي قامت بارتكابها.

أما فيما يخص دول الضفة الشمالية للمتوسط، فتهديدات الهجرة غير الشرعية متعددة ومختلفة في الدول الأوروبية المستقبلة، وهذا ما يجعلها ظاهرة خطيرة، خاصة في العشرية المعاصرة، ولاسيما بعد الثورات العربية في كل من تونس وليبيا التي

أدت إلــى نزوح عدد هائل من الأشــخاص نحو الــدول الأوروبية، هربًا من الظروف التي يعانون منها في بلدانهم، وسعيهم لتحقيق أمنهم؛ ما أدى إلى حدوث مفارقة في الأمن؛ حيثإنه في حين أن هؤلاء الأفراد يســعون جاهدين في تحقيق أمنهم أصبحوا يشكلون تهديدًا لأمن غيرهم.

وعلى هذا الأساس، اختلفت التهديدات التي مثلتها الهجرة غير الشرعية ولا تزال تمثلها للقارة الأوروبية، وذلك على أســاس ارتباطها بالعديد من المتغيرات والحقب الزمنيــة. ومنه فقد ربطنا الهجرة غير الشــرعية والتهديــدات المنجرَّة عنها بمرحلتين تاريخيتين: الأولى قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001 والأخرى بعدها.

أولًا: تهديدات الهجرة غير الشرعية قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 على الأمن الأوروبي

لقد حظيت الهجرة غير الشرعية باهتمام واسع، وذلك راجع للتحولات المستمرة التــي تحــدث في البيئة الدولية، وقد أجمعت غالبية الدول في الاتحاد الأوروبي على رفض الهجرة غير الشــرعية، ســواء القادمة من جزئها الشــرقي أو تلك التي تأتي من الضفة الجنوبية للمتوســط، رغم اســتثناء بعض الحالات التي تســمح فيها نفس هذه الدول بمرور انتقائي للكفاءات والأدمغة المتميزة. ونظرًا لتفاقم الهجرة غير الشــرعية أصبحت بذلك ظاهرة تثير قلق دول الاتحاد الأوروبي، وذلك راجع لعديد المشــاكل التي ظهرت في دول الاستقبال والمتمثلة في[1]:

الإخلال بالبناء الديمغرافي: حيث إن التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا سيؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد كيان السكان الأوروبيين الأصليين.

الإخلال بالحالة الأمنية: نظرًا لكون المهاجرين غير الشرعيين لا يحملون هويات إثبــات الشــخصية، فهذا يعني أنه في حالة ارتكابهــم للجرائم لا يمكن التعرف على المرتكب الحقيقي لهذه الجرائم وبالتالي تفشــي المشــاكل والإجرام في المجتمعات الأوروبية.

---

(1) ناصر حامد، "المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلة الاندماج"، مجلة السياسة الدولية، (مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، العدد 63، المجلد 42، يناير/ كانون الثاني 2006)، ص ص 63 – 65.

الإخـــلال بالوضع الاقتصادي: رغم أن المهاجرين غير الشــرعيين يعتبرون أهم مصدر للأيدي العاملة الرخيصة، إلا أن هذا في حدِّ ذاته يعد مشــكلًا أساســيًّا وخللًا في سوق العمل الأوروبية، باعتباره منافسًا قويًّا للأيدي العاملة المحلية، وذلك نتيجة لانتشــار العمالة العشــوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة وظهور ســوق موازية للعمالة المتســللة التي تقبل بأجور أقل وكذا شــروط قاسية للعمل، إضافة إلى زيادة تفشــي البطالة في الدول الأوروبية نتيجة لوفرة اليد العاملة الرخيصة التي تقبل القيام بالأعمال الشاقة التي يرفضها الأوروبيون الأصليون.

مشــكلة الأقليات: إن نهاية الحرب الباردة وما حملته من تغيرات في الســاحة الدولية، أدت إلى تصاعد الأفكار القومية التي ســبَّبت العديد من الحروب والنزاعات داخل حدود الدولة الواحدة، وبالتالي فتأثير الهجرة غير الشرعية على النمو الديمغرافي وكذا الواقع السكاني في أوروبا قد يؤدي إلى خلق أقليات تطالب بحقوقها؛ ما يعني أن الهجرة غير الشــرعية أصبحت بذلك أزمة ومشــكلة تهدد أوروبا؛ حيث إن تعرض المهاجرين غير الشــرعيين للإقصاء من الحياة الاجتماعية وســوء المعاملة والتهميش يؤدي بالأفراد إلى المطالبة بحقوقهم نتيجة للأوضاع المتردية التي يعيشــونها، وأيضًا عامل التفريق الموجود داخل دول الاتحاد الأوروبي والراجع في الأساس إلى سياسة التمييز بين المهاجرين غير الشرعيين والسكان الأوروبيين الأصليين، وكذا التمييز بين المهاجرين غير الشرعيين في حد ذاتهم أي بين المهاجرين غير الشرعيين القادمين من أوروبا الشــرقية ونفس الفئة القادمة من الضفة الجنوبية للمتوســط، خاصة من الدول العربية الإسلامية؛ حيث بدا واضحًا هذا التمييز بين المهاجرين غير الشرعيين خاصة بعد تفشــي هذه الظاهرة وذلك بعد انهيار الاتحاد الســوفيتي، وهذا ما أدى إلى بروز العنصريــة التي بدأت تتصاعد منذ بداية الســبعينات في غــرب أوروبا؛ حيث أصبح المهاجرون غير الشــرعيين بصفة عامة يُلامون على كل ما يحدث من مشــاكل، سواء التعامل بالمخدرات، أو الجريمة المنظمة وتفشي ظاهرة التسول، وقد أخذت الأحزاب اليمينية المتطرفة تســتغل هذه الكراهية، ما أدى إلى زيادة التشــديد والتعقيد منذ سنة 1975.

زيادة النفقات: زيادة النفقات لدول الاتحاد الأوروبي، وذلك من حيث تشــديد الإجــراءات علــى الحدود وملاحقة المهاجريــن غير الشــرعيين واحتجازهم وإعادة تسفيرهم، ما يؤدي بالدول الأوروبية إلى تحديد ميزانية كاملة لمثل هذا النوع من العمل.

مشـــاكل اجتماعية: نظرًا للظروف الجتماعية السـيئة التي يعاني منها المهاجرون غير الشرعيين، فقد ارتبطت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالعديد من المشاكل كتجارة المخدرات القادمة من بعض دول الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وأفغانستان، وشرق أوروبـا وأميـركا اللاتينية المتجهة نحو أوروبا الغربية من خلال التنقل عبر: روسـيا، وتركيا، وجنوب البحر المتوسط.

كما ترتبط هذه الظاهرة بمشـاكل أخرى انتشـرت بكثرة في المجتمع الأوروبي وأصبحـت بذلك تهدد اسـتقراره وأمنه، والتي تمثلت في شـبكات التجارة بالبشـر والدعارة، وذلك من خلال التشارك مع عصابات الجريمة المنظمة، كما ترتبط الهجرة غير الشرعية بجرائم التزوير، والرشوة، والاختلاس، وجرائم الاعتداء على الأشخاص، والأموال والأعراض، خاصة إذا لم يجد المهاجرون غير الشرعيين عملًا يقتاتون منه، فـي الوقـت الذي يقعون فيه تحـت ضغوط المجرمين الذين سـهَّلوا هجرتهم وكذا الضغوطات التي يتلقونها من أسـرتهم في بلد المصدر، إضافة إلى الارتباط بجريمة تهريب المهاجرين غير الشـرعيين التي تتشـارك مع الجريمة المنظمة العابرة للأوطان أو التشكيلات الإجرامية.

يضاف إلى ذلك تنامي الأحياء العشوائية وتدني الخدمات الضرورية وكذا تدهور البيئة، وأيضًا مشكلة الهوية الثقافية وتراجع القيم والمبادئ الأصلية للدول الأوروبية، وكذا دخول عادات غريبة على المجتمع الأوروبي، مثل: التسكع والبطالة والتسول.

ثانيًا: تهديدات الهجرة غير الشرعية بعد أحداث 11 سبتمبر/كانون الأول 2001

كان ردُّ المجتمع الدولي على ظاهرة الهجرات غير الشـرعية حازمًا، خاصة بعد الأحداث التي وقعت في 11 سـبتمبر/ أيلول 2001 ، حيث وُجد اتفاق حول ضرورة مكافحة الإرهاب والتيارات المتطرفة، وقد شدَّد الاتحاد الأوروبي على ضرورة وضع اسـتراتيجية شـاملة لمكافحة الإرهاب الدولي، خاصة بعد أن تـم الربط بين ظاهرة الهجرة غير الشـرعية والإرهاب، باعتبار أن أوروبا تسـتقبل عددًا كبيرًا من المهاجرين غير الشـرعيين المسـلمين، ومع أن أوروبا شجعت الهجرة في العقود السابقة لكسب أيد عاملة رخيصة إلا أنها واجهت صعوبات فيما يتعلق بمسألة الهوية والتي تتمثل في السـؤال المطروح: من نحن؟ وذلك على نحو ما طرحه **صامويل هنتنغتون** من قبل،

نفس الشيء في إطار أطروحة **فرانسيس فوكوياما** "الهوية والهجرة والديمقراطية" وذلك من خلال ضرورة ترحيل أكبر عدد ممكن من المهاجرين غير الشرعيين المسلمين غير القادرين على الاندماج مع القيم الغربية المسيحية[1].

شــهدت ســنة 2005 بروز ملف الهجرة غير الشــرعية ضمن مقدمة الأحداث السياســية فــي أوروبا، وذلك إثر التغييرات الدولية التــي حصلت في النظام الدولي، وعلى رأسها التفجيرات الإرهابية التي حصلت في أوروبا بداية بلندن، 2005، ومدريد التي تختلف عما حدث في كل من فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا، وذلك باعتبارها انعكاسًــا لظــروف اجتماعية واقتصاديــة للمهاجرين فيما يخص الأمــن، والتهميش، والتطــرف، والإرهــاب أما أحداث مدريد فهي ذات طبيعــة أمنية، وهذا ما دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى محاولة مراجعة سياستها المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذا موقفها من اتفاقية شــنغن الخاصة بتأشيرات الدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي وقوانين الجنسية والإقامة. إن أحداث التفجيرات التي شهدتها كل من مدريد ولندن، قد أدت إلى تزايد المخاوف وكذا إلقاء اللوم على المهاجرين غير الشــرعيين العرب والمســلمين، باعتبار أن هذه الأحــداث يقوم بها مهاجرون ينتمون إلى الدول الإسلامية وُلِدوا وتربوا في دول المهجر والذين كان يفترض استيعابهم وإدماجهم في المجتمعات الأوروبية؛ وبذلك تحولت الهجرة غير الشرعية إلى مشكلة تؤرق العديد من الدول الأوروبية[2]. باتت أوروبا تعتبر الهجرة العربية-الإسلامية عبئًا عليها بعد أن فشــلت القارة العجوز في إدماج المهاجرين في مجتمعاتها وقيمها؛ إذ إن التفجيرات التي حدثت جعلت الجاليات الإسلامية بأوروبا في مأزق كبير، وذلك نتيجة لوضعها تحت منظار الشــك والاتهام الجماعي بالإرهاب، هذا ما جعل الدول الأوروبية تسن قوانين اســتثنائية بما يســمى "مكافحة الإرهاب"، تستهدف بشكل خاص المهاجرين المسلمين باعتبار أن أوروبا تلقت تحذيرات من خطورة زيادة عدد المسلمين لما لهم مــن تأثيــر على أمن أوروبا، وذلك بعد تدني معــدل المواليد في أوروبا بدرجة تهدد مواطنيها مقابل تزايد المسلمين في أوروبا، إضافة إلى ذلك دخول كثير من الأوروبيين

(1) Augustin Jandon, “ L’identité nationale selon Huntington”, Polémia, 16-01-2007, “ accessed 30-04-2014, https://bit.ly/3ealZQ0

(2) Hocine Zeghbib, “Normativité juridique et géopolitique des migrations en Méditerranée”, Méditerranée, No 113, (2009), https://bit.ly/2RpY7hF

ســنويًّا في الإسلام؛ ما سيجعل المســلمين الغالبية في المجتمعات الأوروبية بحلول 2075م، وذلك على حدِّ قول **لويس برنارد**، المستشرق الأميركي[1].

لعبت أحداث 11 ســبتمبر/ أيلول 2001 دورًا مهمًّا في التأثير على الهجرة غير الشرعية في أوروبا، وهذا لأخذها بُعدًا دينيًّا، إضافة للبعد القتصادي الذي اكتسبته قبل ذلك، وبذلك برز توجه يربط بين الحركات الإسلامية المتطرفة والإرهاب الدولي، وقد ربطت هذه المواضيع كلها بالأمن الأوروبي[2].

إن دخــول العالــم كله في إطار ما يُعرف بالحــرب على الإرهاب مع الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا جعلها تنظر إلى ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية إلى الشــمالية للبحر المتوســط على أنها مصدر كل المخاطر وتشكِّل تهديدًا على الأمن الأوروبي، وهذا ما يؤدي إلى انتشــار وتفاقم ظواهر أخرى، مثل: الجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات، والتطرف الديني والعرقي؛ ما يؤدي إلى انتشار حالات عدم الاستقرار وانعدام الأمن والتوترات.

---

(1) وليد الشيخ، "أوروبا وقضايا الهجرة... معضلة الأمن والاندماج"، مجلة السياسة الدولية، (مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، العدد 165، المجلد 16، يوليو/ تموز 2006)، ص 68.

(2) المرجع السابق، ص69.

خاتمة

أفــرزت التحــولات الجذرية والعميقة التي مسَّــت السياســة العالمية بعد نهاية الحرب الباردة، مجموعة من الديناميكيات الجديدة والفاعلة، أدت بحقل الدراســات الأمنيــة إلى التكيف مع هذه التحولات من خلال إيجاد مفاهيم حديثة وإعادة صياغة منظــورات جديدة للاســتجابة للطبيعة المتعــددة لأبعاد الأمن ومســتوياته، ولتعميق الحــوارات النظرية حول ماهية الأمن وتطور مفاهيمــه، وفتح المجال لإعادة تعريف التهديــدات والمصالح، كل ذلك انعكس أساسًــا على إعادة تكييف الترتيبات الأمنية والعسكرية مع هذه التغييرات.

تميــزت هذه الفتــرة بظهور تهديدات جديــدة عابرة للحــدود الإقليمية أثبتت محدوديــة قدرات الدول، وصعوبة حماية حدودها وأمن مواطنيها بمفردها؛ ما أعطى أهمية للتعاون الإقليمي في المجالات الجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياســية، والأمنية. استدعى ذلك ضرورة التعاون بين الدول في إطار التفاعل بين عنصري الدفاع والأمن، اللذين لا يقتصران على القدرات العســكرية، بل يشــملان جوانب اقتصادية واجتماعية.

تتميز البيئة الأمنية في المتوسط الغربي بالتفاوت الصارخ بين ضفتيه، ضفة شمالية مكونة من بلدان جنوب أوروبا (القوس اللاتيني)، ترى مستقبلها في مؤسسة الاتحاد الأوروبي، ولا تعرف مشــاكل أمن فيما بينها، هي دول متفوقة عســكريًّا ومنضمَّة إلى حلف شمال الأطلسي. في المقابل، ضفة جنوبية مكونة من بلدان عربية منقسمة مشتتة، تعيش حالة تراجع فوضوي، تتميز بخلل مؤسســاتي، إمكاناتها العسكرية محدودة؛ ما جعل منطقة المتوسط دائرة نفوذ أوروأطلسية.

مع ذلك، ورغم هذا الاختلاف الشاســع في الإمكانيات وموازين القوى، يعتبر جنوب المتوسط بمشاكله المختلفة: الإرهاب، والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة مصدر تهديد جديد شامل ومركب ضمن أطروحة "التهديد القادم من الجنوب"، بما يخدم مصالح المنظومة الغربية الأمنية؛ ما أدى إلى إدخال التهديدات غير العســكرية إلى جدول أعمال الأمن.

انتهــاء الحرب الباردة بدوره جعل الفصل بين ضفتي المتوســط في التصورات

الأوروبية أمرًا غير وارد؛ ذلك أن القضايا الأمنية والدفاعية المتوسطية غير قابلة للفصل؛ ما يوجب النظر للمتوسط كمنطقة واحدة، لكن الاختلاف الشاسع في الإمكانيات وموازين القوى، وفي مدركات التهديد والشواغل الأمنية لضفتي المتوسط، أوجد هوَّة بين الضفتين، وأدى إلى إخفاق التكيف الأمني لدول الجنوب مع الأوضاع الجديدة للبيئة الأمنية المتوسطية؛ مما أفقدها قوة التأثير في إيجاد دور لها في صياغة المعادلة الأمنيةالعسكرية في منطقة المتوسط.

رغم التداخل من حيث المشاكل الأمنية، فإن الأمن في المتوسط، خصوصًا إذا ما تعلق الأمر بالمدركات والاعتبارات الاستراتيجية، هو أقرب إلى صيغة الجمع منه إلى صيغة المفرد. وبذلك، يبقى المتوسط فضاء مجزءًا ومختل الموازين، بين ضفتيه الشمالية والجنوبية، ما خلَّف فجوة بين مركبين للأمن الغربي (المنطقة الأوروأطلسية والمنطقة الجنوبية)، خاصة مع السعي الغربي للحدِّ من قدرات الدول العربية بشتى الوسائل بما فيها القوة؛ ما يجعل الإشكالية الأمنية المتوسطية تفتقر لتصور مشترك للأمن في المنطقة.

يشكِّل الأمن المجتمعي الأساس الذي يقوم عليه المركَّب الأمني الجهوي في منطقة غرب المتوسط الذي يأخذ شكل الأنشطة الإرهابية والإجرامية والهجرة غير الشرعية، نظرًا لفشل الدولة في الضفة الجنوبية. إن التهديدات الأمنية العرضية التي تهيكل المركب الأمني الجهوي المتوسطي الغربي ذات طبيعة غير حكومية وغير عسكرية، وحتى عندما تأخذ صبغة عسكرية (أزمة ليبيا) التي تشكِّل تهديدًا استراتيجيًّا في الجنوب الغربي للمتوسط.

إن تداخل أمن دول المنطقة الناتج عن الجوار والتبادل وعن الظواهر العابرة للحدود (الإرهاب، الجريمة، الهجرة...) من جهة، وانهيار/ فشل دول الضفة الجنوبية من جهة أخرى، خلق مجمعًا أمنيًّا ثلاثيًّا (جنوب أوروبا وشمال إفريقيا ومنطقة الساحل)؛ حيث إن عدم الاستقرار وانعدام الأمن في المنطقة، ناتج عن ضعف دول الضفة الجنوبية.

برزت بعد نهاية الحرب الباردة مقاربات جديدة بديلة لإدارة ومواجهة التحديات الأمنية الجديدة ضد أمن المجتمعات الأوروبية، وذلك باعتبار المشاكل الاقتصادية والبيئية والتوترات الاجتماعية الجنوبية مصدر تهديد للأمن الأوروبي؛ فتم الإعلان عن ميلاد مشروع برشلونة للشراكة الأورومتوسطية، سنة 1995، من أجل بناء نظام

أمن إقليمي أورومتوسطي وإطار عام للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول الواقعة في جنوب وشرق منطقة المتوسط.

جاء مشــروع الشــراكة الأورومتوسطية كاســتراتيجية أوروبية جديدة بُنيت على أساس التصور الشامل للأمن من خلال الأطر الثلاث (شراكة سياسية، وأمنية، وشراكة اقتصادية ومالية، وشراكة ثقافية، واجتماعية وإنسانية) الموجهة أساسًا لاحتواء تهديدات الجنوب. فهو يعبِّر عن سعي أوروبا لبناء نظام أمن إقليمي عبر مراحل، أولها: "إقامة ترتيبات لشراكة أمنية جهوية"، مستقاة من تجربة هلسنكي حول الأمن الأوروبي، بهدف تحســين الأمن في المنطقة وضمان الاســتقرار الجيوسياسي، المرحلة الثانية: هي بناء "منظومة أمنية جهوية متوسطية" أوروبية المرجعية أحادية الاتجاه، بمعنى أنها تستجيب بالدرجة الأولى للمتطلبات الأمنية الأوروبية التي تســتدعي (بســبب الاعتماد الأمني المتبادل) شــراكة مع الشركاء المتوسطيين، لتحقيق مصالح مشتركة عن طريق تأسيس وبنــاء منظومات دولية، لكن هناك عدم تكافؤ في مؤسســات الأمن بين بلدان ضفتي المتوســط بســبب التطور في الشمال والفراغ المؤسساتي في الجنوب. كما أن منطقة المتوسط تفتقر لمعايير مشتركة وفهم جماعي للتحديات الأمنية، فالاختلاف في ثقافة الأمن الســائدة في ضفتيه، جعل الاجتماعات لا تؤدي إلى الاتفاق على اســتراتيجية مشتركة بسبب وجهات النظر المتباعدة.

إن علاقات الشــراكة الأورومتوسطية وسيلة لتدعيم التعاون لصالح الطرفين، إلا أنها، في شكلها الحالي، تعبِّر، بدرجة أكثر، عن نوع من هيمنة الدول الأوروبية وتبعية دول جنوب المتوسط، كون طبيعة العلاقات بين الدول المتوسطية، خاصة الاقتصادية منها، ذات طبيعة غير عادلة وغير متكافئة ولصالح الدول الأوروبية على حساب الدول المتوسطية الجنوبية؛ حيث إن هذه العلاقات تشكِّل نوعًا من الامتداد للعلاقات ذات الطابع الاستعماري؛ مما جعل منها مانعًا لإحداث التطور والتنمية في جنوب المتوسط، وعرقل محاولات التكامل الأفقي بين الدول الجنوبية فيما بينها والدليل الجمود الذي يعرفه مشــروع اتحاد المغرب العربي، فسياسة إبرام الاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المغاربية بشكل انفرادي، أثَّرت سلبًا وجعلت هذه البلدان تتنافس فيما بينها بدل أن تتكامل.

تفتقر الدول العربية إلى رؤية أمنية موحدة في المتوسط؛ إذ إن هناك غياب تصور مشــترك لدى دول جنوب المتوســط لما يشــكل تهديدًا لأمن شعوبها وقيمها، ويبقى

هاجسها وانشغالها الأمني الوحيد هو تأمين وضمان بقائها، ولم تبادر دول جنوب المتوسط بمحاولة مشتركة لإقامة تعاون أمني فيما بينها أو تفعيل الأطر الموجودة كالاتحاد المغاربي.

لم تسهم العوامل الاجتماعية (وحدة اللغة، والثقافة، والحضارة، والدين)، والاقتصادية (الثروة النفطية، والموارد الطبيعية، والمساحات الزراعية، والسياحة)، والعسكرية (الطاقة البشرية، والترسانة الهائلة من الأسلحة) في إنشاء نظام مغاربي قادر على حفظ الأمن القومي للدول الجنوبية، يعود ذلك إلى مشكلة انعدام الثقة والشك بسلوك الآخر. هذا ما يبرز بوضوح سيطرة تصور أمني ضيق وغلبة الشك المتبادل فيما بين الدول الجنوبية، الذي أدى إلى التركيز على الجوانب العسكرية، وإهمال الأمن الداخلي الذي يستند إلى بيئة داخلية متوازنة ومستقرة.

قائمة المراجع باللغة العربية

1. المعاجم والموسوعات:

- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، **الموسوعة السياسية**. ط2. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.
- سعد الله، عمر، **المعجم في القانون الدولي**. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
- مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**. الطبعة5. القاهرة، دار العمران،2011.

2. الكتب:

- أمير فرج يوسف، **مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقًا للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية**. الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2011.
- إدريس، محمد السعيد، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**. ط 1. القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002.
- الباز، أسامة، **الحوار السياسي الأوروبي العربي**. ط1. باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997.
- البراهيمي، عبد الحميد، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**. ط1. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
- الإمام، محمد محمود، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للعالم العربي**. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- الباشا، فائزة، **الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية**. القاهرة، دار النهضة العربية، 2001.
- الصيفي، عبد الفتاح، **الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات**. الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.
- العيسوي، فايز محمد، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000.
- العكرة، أدونيس، **الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية**. بيروت، دار الطليعة، 1993.
- العموش، أحمد فلاح، **أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب**. الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.

- الكردوســي، عادل، **التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطني**. ط1. السعودية، مكتبة الآداب، 2005.
- بخوش، مصطفى، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف**. ط1. القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
- بشارة، خضر، **أوروبا في مواجهة الجنوب**. بيروت، دار الفارابي، 1992.
- بن عنتر، عبد النور، **البعد المتوســطي للأمن الجزائري**، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
- بن محمد الشهقاء، فهد، **الأمن الوطني: تصور شامل**. الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2003.
- حتي، ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**. الطبعة 1. بيروت، دار الكتاب العربي، 1985.
- جندلــي، عبــد الناصر، **التنظير فــي العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفســيرية والنظريات التكوينية**. ط 1. الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.
- دوغرتي، جيمس، وبالتسغراف، روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. الكويت، ناظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.
- ساعاتي، أمين، **الأمن القومي العربي**. ط1. القاهرة، دار الفكر، 1993.
- عبد الحميد نبيه، نســرين، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية**. الإســكندرية، دار الفكر الجامعي، 2006
- عثمان حســن محمد نور، وياســر عوض الكريم مبارك، **الهجرة غير المشــروعة والجريمة**. الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.
- غانــم، عبــد الله عبد الغنــي، **المهاجرون: دراســة سوســيوأنثروبولوجية**. ط2. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2002.
- غليون، برهان، **العرب والعالم**. عمان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001.
- قشــقوش، هدى حامد، الجريمة المنظمة. ط2. الإســكندرية، منشــأة المعارف، 2006.
- كوركيــس، يوســف داود، **الجريمة المنظمة**. الأردن، الــدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001.
- مقــدم، محمد، **الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة**. الجزائر، المؤسســة الوطنية للنشر والاتصال والتوزيع، 2002.

- مقلد، إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية: دراسة في الأصول والنظريات**. مصر، المكتبة الأكاديمية، 1991.
- نافع، محمد عبد الكريم، **الأمن القومي**. القاهرة، دار الشعب للنشر والطباعة والتوزيع، 1972.
- وشلر، وليام، **مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود**. واشنطن، منشورات معهد واشنطن، أبريل/ نيسان 2012.
- زاهر، أحمد فاروق، **الجريمة المنظمة: ماهيتها، خصائصها، أركانها**. الرياض، مركز الدراسات والبحوث في أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007.

3. الاتفاقيات:

- منظمة الأمم المتحدة، **"اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية"**، (نيويورك، 2004)، https: / /bit.ly /2R1TzxX
- منظمة الأمم المتحدة، **"الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم"**، (المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة 45/ 185 المؤرخ 18 ديسمبر/ كانون الأول1990: https: / /bit.ly /2yEF9x8
- جامعة الدول العربية، **"الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب"**، (القاهرة، 22 أبريل/ نيسان 1998): https: / /bit.ly /2x7mFoK
- جامعة الدول العربية، **"الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية"**، (القاهرة، 21 ديسمبر/ كانون الأول 2010): https: / /bit.ly /3aBbaEn
- منظمة الأمم المتحدة، **"اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951"**: https: / /bit.ly /3ed9kvZ

4. المجلات:

- إسماعيل، أحمد، **"قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب"**، (مصر: قراءات إفريقية، العدد 17، أكتوبر/ تشرين الأول 2012).
- التليسي، خليفة محمد، **"كَتَبَ الغرب تاريخ البحر الأبيض المتوسط من وجهة نظره، فمتى يكتب مؤرخونا تاريخ هذا البحر وفق رؤية عربية؟"**. (الكويت: مجلة العربي الكويتية، العدد 521، 2010).

- الحرماوي، محمد، **"مسـؤولية الحماية: تقييم تدخل الناتو العسكري في ليبيا"**، (الحوار المتمدن، العدد 4198، 2012).
- الحسين، آمال، **"مكافحة الإرهاب وآثاره السلبية على حقوق الإنسان"**، (الحوار المتمدن، العدد 811، 2004).
- الدوسقي، إبراهيم، **"القضايا الاستراتيجية والأمنية في البحر الأبيض المتوسط"**، (مصر: مجلة العلوم السياسية، العدد 115، يناير/كانون الثاني 1994).
- الشيخ، وليد، **"أوروبا وقضايا الهجرة.....معضلة الأمن والاندماج"**، (مصر: مجلة السياسة الدولية، العدد 165، المجلد 16، يوليو/تموز 2006).
- المشاط، عبد المنعم، **"دراسة الأمن القومى العربى ومضاعفات حرب الخليج"**، (مصر: السياسة الدولية، مارس/آذار 2007).
- بازغ، عبد الصمد، **"معاهدة إنشـاء تحاد المغرب العربي: مناقصها ونواقصها"**، (الحوار المتمدن، العدد 3696، أبريل/نيسان 2012).
- برقوق، أمحند، **"المعضلات الأمنية في السـاحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطنـي الجزائـري"**، (الجزائر: مجلة الجيش، العـدد 534، يناير/كانون الثاني 2008).
- بولعراس، بوعلام، **"الجريمة المنظمة: الوجه الآخر للإرهاب الدولي"**، (الجزائر: مجلة الجيش، العدد 471، أكتوبر/تشرين الأول 2002).
- حامد، ناصر، **"المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلة الاندماج"**، (مصر: مجلة السياسة الدولية، العدد 163، المجلد 42، يناير/كانون الثاني2006).
- زغدار، عبد الحق، **"واقع وآفاق التعاون الأمني في المتوسـط في مجال مكافحة المخدرات"**، (الجزائر: مجلة المفكر، العدد الثامن، 2010).
- زكور، يونس، **"الإرهاب والإجرام المنظم: أية علاقة؟"**، (الحوار المتمدن، العدد 1811، 30 يناير/كانون الثاني 2007).
- شـايب، بشير، **"تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي"**، (الجزائر: المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، ديسمبر/كانون الأول 2013).
- عدنان، السـيد حسين سـليمان عبد الله، **"مفهوم الأمن في إطاره العلمي: مفهوم الأمن مسـتوياته وصيغه وتهديداته"**، (بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسـية، العدد 19، 2008).

- محمـــود، أحمـــد إبراهيم، **"الإرهـــاب الدولي في إفريقيا بيـــن الأزمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة"**، (العراق: كراســـات اســـتراتيجية، العدد 183، يناير/ كانون الثاني 2008).
- مخيمر، أسامة فاروق، "تعريف الدولة المتوسطية: دراسة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية"، (مصر: السياسة الدولية، العدد 129، يوليو/ تموز 1997).
- مهدي، ســـحر، **"في مفهوم الأمن القومي"**، (العراق: جريدة الاتحاد السياســـية، العدد 11، 2005).
- هنسون، بن، **"الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط"**، (مصر: السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر/ تشرين الأول 1994).
- ولد القابلة إدريس، **"مكافحة الاتجار في المخدرات"**، (الحوار المتمدن، العدد 2626، 24 أبريل/ نيسان 2009).
- لكرينـــي، إدريس، **"مكافحة الإرهاب الدولي: بيـــن تحديات المخاطر الجماعية وواقـــع المقاربـــات الانفرادية"**، (الحوار المتمدن، العـــدد: 1555، 19 مايو/ أيار 2006).

5. المقالات من المواقع الإلكترونية باللغة العربية:

- الحراثي، ميلاد مفتاح، **"التنســـيق والتعاون في غرب المتوســـط: دراســـة تحليلية استطلاعية للتعاون الإقليمي"**، (الجزائر: الحوار المتوسطي، المجلد 2015، العدد 8، 31 مارس/ آذار 2015): https://bit.ly/3bIlB9A
- العثماني، سعد الدين، **"منطقة الساحل: التحديات والآفاق المستقبلية"**، الجزيرة نت، 31 يناير/ كانون 2014، (تاريخ الدخول: 3 يونيو/ حزيران 2014): https://bit.ly/3bT8wKL
- الجزيـــرة، **البحـــر الأبيض المتوســـط.. قصة الحضـــارة، موســـوعة الجزيرة**، 20 أبريل/ نيســـان 2016، (تاريخ الدخول: 30 أبريل/ نيســـان 2016): https://bit.ly/2yJOAvs
- إدريس ولد القابلة، **تهريب الســـلاح بالمغرب**، الحوار المتمدن، العدد 1808، (1 يناير/ كانون الثاني 2007): https://bit.ly/34i8ppi
- إدريـــس ولد القابلة، **"مكافحة الاتجار في المخدرات"**، الحوار المتمدن، العدد

2626، 24 أبريل/ نيسان 2009: https://bit.ly/2UND0YC

- أحمد إسماعيل، **"قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب"**، قراءات إفريقية، 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2012، (تاريخ الدخول: 2 سبتمبر/ أيلول 2014): https://bit.ly/2V9Epb2
- جياكومو بيرسي باولي وآخرون، **"التجارة غير المشروعة بالأسلحة النارية، والمتفجرات والذخيرة على الإنترنت المظلم"**، (كامبريدج، مؤسسة RAND، 2017): https://bit.ly/3bYHcKU
- فريدوم سي أونوها ود. جيرالد إي إزريم، **"غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود"**، الجزيرة نت، 24 يوليو/ تموز 2013 (تاريخ الدخول: 10 يناير/ كانون الثاني 2014): https://bit.ly/3c0booV.
- زقاغ، عادل، **"إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي"**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، (تاريخ الدخول: 23 يناير/ كانون الثاني 2016): https://bit.ly/3azhkoP
- نواكشوط، أمين محمد، **"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"**، الجزيرة نت، 2 مايو/ أيار 2011، (تاريخ الدخول: 7 يوليو/ تموز 2014): https://bit.ly/3e4e86y
- موسوعة مقاتل من الصحراء الإلكترونية، **"أسس ومبادئ الأمن الوطني"**، موسوعة مقاتل من الصحراء الإلكترونية، (تاريخ الدخول: 14 يناير/ كانون الثاني 2014): https://bit.ly/2X6gV9p

6. تقارير المنظمات الدولية والمعاهد المتخصصة:

- اتحاد الجمعيات للبحوث التطبيقية بشأن الهجرة الدولية، **"الهجرة المتوسطية: تقرير 2010"**، (مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، معهد الجامعة الأوروبية، 2010).
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، **"منتدى حول الجريمة والمجتمع"**، (نيويورك، 1 ديسمبر/ كانون الأول 0042): https://bit.ly/33ZYjJs
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، **"النشرة الإخبارية لمكتب**

الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، (مصر، 2012): https://bit.ly/34sAXwz

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **"تقرير التنمية البشرية 2009: التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية"**، ترجمة أمل الترزي، (القاهرة: مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط، 2009).
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **"أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي لعام 2018"**، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، https://bit.ly/3b1MCoh:(2018

7. المؤتمرات:

- بخوش، مصطفى، **"التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"**، (جامعة قسنطينة: الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، 30 أبريل/ نيسان 2008).
- حمدوش، رياض، **"تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"**، (جامعة قسنطينة: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، 30 أبريل/ نيسان 2008).
- ساسي، جمال، **"مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط"**، (جامعة قسنطينة: الملتقى الدولي: **"الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"**، أبريل/ نيسان 2008).
- صالح، عباس عميور، **"التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري"**، (جامعة قسنطينة: الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، 30 أبريل/ نيسان 2008).
- عياد، سمير محمد، **"الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات"**، (جامعة قسنطينة: الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، 30 أبريل/ نيسان 2008).
- ناجي، عبد النور، **"الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"**، (جامعة قسنطينة: الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، 30 أبريل/ نيسان 2008).

8. الصحف والجرائد:

- أبس، بيتر، **"تداعيات الربيع العربي تغذي عمليات التهريب في البحر المتوسط خاصة من سورية وليبيا"**، القدس العربي، 8 أغسطس/ آب 2013.
- تشارلي إدواردز، **"الجريمة والإرهاب: تحالف ثالوث القاعدة والمخدرات وتجارة الأسلحة"**، صحيفة العرب، 5 يونيو/ حزيران 2013.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. المعاجم والموسوعات:

- IEMed. Annuaire de l'IEMed de la Méditerranée 2013. Barcelona: IEMed, 2013, https://bit.ly/3axsZV4
- BADIE, Bertrand et VIDAL, Dominique. L'état du monde 2012. Nouveaux acteurs, nouvelle donne. Paris : La Découverte, 2012.
- GERE François. Dictionnaire de la pensée stratégique. Paris: Larousse, 2000.
- SMOUTS, Marie-Claude, BATTISTELLA, Dario et VENNESSON, Pascal. Dictionnaire des relations internationales. Paris: Ed. Dalloz, 2003.

2. الكتب:

- ABIS, Sébastien. Entre unité et diversité : la Méditerranée plurielle. France: Fondation Méditerranéenne d'études stratégiques, 2004.
- BACOT-Décriaud Michèle, JOUBERT Jean-Paul et PLANTIN Marie Claude. La sécurité internationale d'un siècle à l'autre. Paris: L'Harmattan, 2002.
- BALTA Paul. Méditerranée : défis et enjeux. Paris: L'Harmattan, 2000.
- BALTAZARD Louis. Les grands courants de la pensée politique. Paris: Presse de Siences Po, 2008.

- BATISTELLA Dario. Théories des relations internationales. Paris: Presses de sciences po, 2003.
- BEAUFRAYS Jean. La démocratie après le 11 septembre. Bruxelles: Editions de l'ULG, 2003.
- Berque Jacques. Mémoires des deux rives. Paris: Seuil, 1989.
- BETHEMONT Jacques. Géographie de la méditerranée : Du mythe unitaire à l'espace fragmenté. 3ème Ed. Paris: Armand Colin, 2008.
- BEURDELEY Laurent et De la Brosse Renaud. L'Union Européenne et ses espaces de proximité. Bruxelles: Bruyant, 2007.
- BICHARA Khader. l'Europe et la méditerranée, géopolitique de proximité. Paris: l'harmattan, 1994.
- BOUKELLA, BENABDELLAH, M.,Y. & FERFERA, M-Y (eds). La Méditerranée occidentale: entre régionalisation et mondialisation. Alger: CREAD, 2003.
- BOUZIANE Semmoud. Maghreb et moyen orient dans la mondialisation. Paris : Armand Colin, 2009.
- BRAUDEL Fernand. La Méditerranée: histoire et espace. Paris : Flammarion, 1985.
- BUZAN Barry, WAEVER Ole and DE WILDE Jaap. Security – A New Framework for Analysis. London: Lynne Rienner Publishers, 1998.
- BUZAN Barry. People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post – ColdWar Era. London: Harvester Wheat sheaf, 1991.
- CHALLIAND Gérard and BLIN Armand. Histoire du terrorisme de l'Antiquité à Al-Quaida. Paris : Bayard, 2004.
- CHAUTARD Sophie. L'indispensable de la Géopolitique. 3ème Édition. Nanterre: Studyrama, 2009.

- CHERNOFF Fred. Theory and Metatheory in International Relations: Concepts and Contending Accounts. New York : PALGRAVE MAC MILLAN. 2007.
- DAVID Charles Philippe et Jean-Jacques ROCHE. Théories de la sécurité. Paris : Monchrestien, 2002.
- .DAVID Charles Philippe. La guerre et la paix : Approches comptoporainnes de la sécurité et de la stratégie. 2ème éditions. Paris : Les presses de Sciences Po, 2006.
- DAVID Dominique. Sécurité : l'après New York. Paris : Presses de Sciences Po, 2002.
- Dupuy, Emmanuel et Sader, Karim, La Politique Européenne en Méditerranée : Plus que le libre-échange et moins que l'adhésion : Qu'en est il aujourd'hui. Paris : Publications de l'IRIS, 2007.
- DERENNE Emilie. Le trafic illicite de migrants en mer méditerranée : Une menace criminelle sous contrôle ?. Paris : Collection études de l'INHESJ, 2010.
- DUEZ Denis. L'Union européenne et l'immigration clandestine. Bruxelles : Université de Bruxelles, 2008.
- GERARD Claude. La méditerranée, Géopolitique et relations internationales. Paris : Ellipses, 2007.
- GUIDERE Matieu. Al Qaïda A La Conquête du Maghreb: Le Terrorisme Aux Portes de L'Europe. Monaco : Edition de Rocher, 2007.
- GRIFFITHS Martin. International Relations Theory for the Twenty First Century. Oxon : Routledge. 2007.
- KERDOUN Azzouz. La sécurité en méditerranée: Défis et stratégies. Paris : Publisud, 1995.
- KOLODZIEJ Edward. Security and International Relations. Cambridge :

Cambridge University Press, 2005.

- KOUNGOU Léon. Défense et sécurité nationale en mouvement: Dynamiques des réformes. Paris : L'Harmattan, 2010.
- LACOSTE Yve. Géopolitique de la Méditerranée. Paris : Armand Colin, 2006.
- MACLEOD Alex, DUFAULT Evelyne et DUFOUR F. Guillaume. Relations Internationales: Théories et concepts. 2eme Édition. Montréal : Éditions Athéna. 2004. https://bit.ly/3bQbVdh
- MARQUINA Antonio Ed. Perceptions Mutuelles dans la Méditerranée : Unité et Diversité. Paris : Publisud, 1998.
- SAMIR Amin. Les enjeux stratégiques en Méditerranée. Paris: L'Harmattan, 1992.
- SMOUTS Marie-Claude. Les nouvelles relations internationales: Pratiques et théories. Paris : Presses de Sciences Po, 1998.
- TROIN Jean François. Le Grand Maghreb. Paris : Armand Colin, 2010.
- WAEVER Olé, " Insécurité, identité: une dialectique sans fin ", in Le GLOANNEC Anne-Marie (dir.), Entre union et nations : L'État en Europe. Paris : Presses de sciences po, 1998.
- WIRTZ James et FREEDMAN Lawrence. A New Agenda for Security and Strategy. Oxford : Oxford University Press, 2003.
- YANN Richard et BEKOUCHE Pierre. Atlas de la grande Europe : Economie, culture, politique. Paris : Editions Autrement, 2013.

3. الاتفاقيات:

- LE CONSEIL DE L'UNION EUROPÉENNE, " DÉCISION-CADRE DU CONSEIL du 13 juin 2002 relative à la lutte contre le terrorisme", 2002475//JAI, 2002, https://bit.ly/2Rf8kgU

4. المجلات:

- ABIS, Sébastien. " Europe et Méditerranée : se souvenir du futur ". (Revue internationale et stratégique, n° 83, 2011).
- ALLAL, A. et BENNAFLA, K. " Les mouvements protestataires de Gafsa (Tunisie) et Sidi Ifni (Maroc). Des manifestations en faveur du réengagement de l'Etat ou contre l'ordre politique ? ". (Revue Tiers Monde, hors série, 2011).
- AMBROSINI, Maurizio. " Migrants dans l'ombre. Causes, dynamiques, politiques de l'immigration irrégulière ". (Revue Européenne des Migrations Internationales, vol. 26, n° 2, 2010).
- AMRANI S. et LAIRINI N. " Le Maghreb dans le système régional et international : crises et mutations ". (Etudes International, Vol 22, n°2,1991).
- ARCHAMBAULT, Jean-Claude. " Le terroriste : l'homme aux deux visages ". (Questions internationales, N°8, juillet-août 2004).
- ARCUDI, Giovani. " "La sécurité entre permanence et changement ". (Relations Iternationales, n° 125, 2006).
- BALDWIN, David A. "The Concept of Security", (Review of International Studies. vol. 23, n° 1, 1997).
- BALDWIN, David. "Security Studies and the End of the Cold War". (World Politics, Vol. 48, October 1995).
- Balancie, Jean Marc. " Les mille et un visages du terrorisme contemporain ". (Questions Internationales, N°8, Juillet-Aout 2004).
- BALMONT, Louis. " Sécurité internationale ". (Ares, 18 Février 2000).
- BALZACQ, Thierry. " Qu'est ce que la sécurité ". (la revue internationale et stratégique, n°52, Hiver 2004).
- BALZACQ, Thierry. " La sécurité : définitions, secteurs et niveaux

d’analyse ". (Fédéralisme Régionalisme, Volume 4, 20032004-).

- BELKAID, A. " La diplomatie Algérienne à la recherche de son age d’or ", (Politique étrangère, Eté 2009).
- BENANTAR, Abdennour. " Complexe de sécurité ouest-méditerranéen: externalisation et sécurisation de la migration ". (L’Année du Maghreb, n°IX, 2013).
- BENANTAR, Abdennour. " Etablir la confiance et la sécurité en Méditerranée ", (Géoéconomie (Paris), n° 35, automne 2005).
- BENCHIKH Madjid. " Crises politiques et perspectives démocratiques dans la région méditerranéenne : Le rôle de l’Europe ". (Confluences Méditerranée, N° 32, HIVER 19992000-).
- BENNAFLA, K. " Sahara Occidental : les enjeux politiques du développement ". (Moyen Orient, n°14, Avril-Juin 2012).
- BICHARA, Khader. " L’Europe et la Méditerranée. Géopolitique de la proximité ", (Politique Etrangère, Numéro 4, 1995).
- BIGO, Didier. " Sécurité et immigration : vers une gouvernementalité par l’inquiétude ? ", (Cultures & Conflits, n°311998 ,32-).
- BUZAN, Barry. " Rethinking Security after the Cold War". (Cooperation and Conflict, Vol. 32, No.1, 1997).
- CEYLAN, Ayse. " Analyser la sécurité ", (Cultures et Conflits, 3132-, Automne 1998).
- CHENA, S. " L’Algérie dans le "Printemps arabe" entre espoirs, initiatives et blocages ", (Confluences Méditerranée, n°77, 2011).
- CHAMPIN, Christophe. " Drogues, Mafias et Trafics ". (Politique Internationale – La Revue, n°139, PRINTEMPS 2013).
- COUSTILLIERE, Jean-François. " Géopolitique UE-Méditerranée. Comment réorganiser les relations européennes en Méditerranée pour s’adapter à la nouvelle donne ? ", (La revue Géopolitique, 20 juin

2012).

- CROUSTILLIERE, Jean François. " Questions de sécurité en Méditerranée ". (Confluence Méditerranée, N°67, Automne 2008).
- DE MONTBRIAL, Thierry. " Reflexions sur la theorie des relationsinternationales ". (Politique étrangère, 31999/).
- DUFOURCQ, Jean. " Méditerranée 2000 : un espace de coopération militaire pour demain ? ". (Défense, n°89, septembre 2000).
- DUMONT, Gérard-François. " Le système migratoire méditerranéen ". (Outre-Terre, n° 23, 20093/).
- GIORDANO, Alfonso. " Mutations géopolitiques dans le monde arabe et relations euro – méditerranéennes ". (Outre-Terre, n° 29, 2011).
- GONZALEZ RIERA, G. " Des années de plomb au 20 février. Le rôle des organisations des droits humains dans la transition politique au Maroc ". (Confluences Méditerranée, n°78, 2011).
- GUIDERE, M. " Al Qaïda au Maghreb Islamique : le tournant des révolutions arabes ". (Maghreb-Machrek, n°208, 2011).
- HADDAD, S. " La politique Africaine de la Libye : de la tentation impériale à la tragédie unitaire ". (Maghreb-Machrek, n°170, 2000).
- HUYSMANS, Jef. " Dire et écrire la sécurité : le dilemme normatif des études de sécurité ". (Culture & Conflits, n°311998 ,32-).
- KAROUI, Hakim El. " Eux et nous : quelles évolutions en Méditerranée ? ", (Revue internationale et stratégique, n° 80, 2010).
- KODMANI, Bassma. " Pulsion et impulsions : l'Euro-méditerranée comme enjeu de société ". (Politique Etrangère, n°01, Printemps 1998).
- LACOSTE, Yves. " La Méditerranée ". (Paris: Hérodote, n°103, octobre 2001).
- LEBECHE, K. " Elements sur la globalisation conflictuelle an

Méditerranée ". (Paris : Géopolitique, 2005).
- LOUNNAS, Djallil. " AQMI, une filiale d'al-Qaïda ou une organisation algérienne ". (Maghreb-Machrek, N°208, Été 2011).
- MACLEOD, Alex. " Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique ". (Culture et conflits, n°54, été 2004).
- MARTIN, Iván. " Emploi et mobilité des jeunes en Méditerrannée ". (Confluence Méditerrannée, Octobre 2012).
- OUANNES, Moncef. " Sociologie d'une révolte armée: Le cas de la libye ". (African Sociological Review, N° 16(2), 2012).
- OUANNES, M. " La Libye dans le "Printemps arabe" : éléments d'une lecture de la révolte armé ".(Naqd, n°29, 2011).
- OULD HAMED, Moussa. " Menace terroriste en Mauritanie : un cas d'école ". (L'Année du Maghreb, n° IV, 2008).
- POULAIN, Michel. " Les flux migratoires dans le bassin méditerranéen ". (Politique étrangère. N°3. 1994).
- REINARES, Fernando. " Méditerranée occidentale et terrorisme mondial : quels défis ? quelles réponses? ". (AFKAR/IDEES, Automne 2009).
- SCHMID, Dorothée. " La Méditerranée dans les politiques extérieures de l'Union européenne: quel avenir pour une bonne idée? ". (Revue internationale et stratégique, No. 49, 2003).
- SENIGUER, H. " Les paradoxes de la sécularisation/laïcisation au Maroc. Le cas du Parti pour la Justice et le Développement (PJD) ". (Confluences Méditerranée, n°78, 2011).
- SOULIER, Gérard. " Comment combattre le terrorisme ". (Manière de voir, n°60, Décembre 2001).
- TABARLY, Sylviane. " La Méditerranée, une géographie paradoxale ".

(Géoconfluences, n°1, 2002).

- TSCHIRGI, Neclâ. " L'articulation développement-sécurité. De la rhétorique à la compréhension d'une dynamique complexe ". (Annuaire suisse de politique de développement, Vol. 25, n°2, 2006).
- YOUNGS, Richard. " L'Union européenne : de la munificence à la géostratégie ". (Confluences Méditerranée, N° 79, 2011).
- ZEGHBIB, Hocine. " Normativité juridique et géopolitique des migrations en Méditerranée ". (Méditerranée, n°113, 2009).

5. مقالات من المواقع الإلكترونية:

- Amari, Chawki, " Sahel: le trafic d'armes se porte bien, merci ", Slate Afrique, 202012/01/, "accessed 242016-02-", https://bit.ly/2JJG2qH
- Chena, Salim, "Le Maghreb après les indépendances", Espace Politique, no.18 2012, https://bit.ly/3dY7xdO
- CHENA, Salim, L'Ecole de Copenhague en Relations Internationales et la notion de " sécurité sociétale ", Asylon(s), N°4, mai 2008, https://bit.ly/3aylIEf
- Compagnie Méditerranéenne d'Analyse et d'Intelligence Stratégique, " Al Qaida au Maghreb Islamique: histoire, réseaux et structure ", Octobre 2013, 08, https://bit.ly/2JFPMCj
- Driss, Ahmed, " Changements politiques au Sud de la Méditerranée et son impact sur la sécurité en Méditerranée ", SEDMED: Seguridad y Defensa en el Mediterráneo, 2011, https://bit.ly/2V7pZIt
- Dieckhoff, Alain, " Le moyen Orient et ses faillis ", Alternatives économiques, No 113, (Janvier 2018), https://bit.ly/3bXdXbo
- Dumont, Gérard-François. "La Méditerranée, une géographie paradoxale: Situations démographiques et logiques migratoires trans-méditerranéennes", Géoconfluences, 012004-03-, " accessed 09-04-2014, https://bit.ly/3b79djD

- Filiu, Jean Pierre, " Al-Qaida au sud de la méditerranée ", PAPERS IEMed, Institut européen de la Méditerranée, (Janvier 2008), https://bit.ly/2XfZiEf
- Jasson, Marc Antoine, " Intervention de l’Otan en Libye : Résponsabilité de protéger ou ingérence ", Institut des Relations Internationales et Stratégique, 18 octobre 2011.https://bit.ly/3axmD88
- Nye, Joseph S, "Cyber guerre et paix", Project Syndicate, "accessed September 02, 2018", https://bit.ly/2x3KvBD
- Yassine, Boukhedouni, " Les effets de la crise en Libye sur le trafic d’armes légères et lourdes dans la région du Maghreb-Sahel ", Rapport de l’Equipe de Recherche sur le terrorisme et l’antiterrorisme, 2012, https://bit.ly/2JpdcM0

6. تقارير المنظمات الدولية والمعاهد المتخصصة:

- Ammour, Laurence Aida. " Nouveaux défis sécuritaires en Afrique du Nord ". GCSP Policy Paper. Genève Centre Politique de Sécurité. No 20122012 .04/. https://bit.ly/34hZWlQ
- Banque Mondiale. " Mauritanie : document de strategie pays axe sur les resultats 20112015- ". DSPAR. 2015. https://bit.ly/2UIcoYW
- Bureau International du Travail. " Une Approche équitable pour les travailleurs migrants dans une économie mondialisée ". (Conférence internationale du BIT 92em session, Rapport n° 6, Genéve, 2004)
- Commission de l’Union européenne. " LE MONDE EN 2025 ". EUR 23921 FR. 2009. https://bit.ly/2xfehUc
- FARGUES, Philippe. " Les politiques migratoires en Méditerranée Occidentale : contexte, contenu, perspectives ". Institut National d’Etudes Démographiques (Paris) et Robert Schuman Centre for Advanced Studies, European University Institute (Florence). 2002. https://bit.ly/2xee2Jb

- Fonds monétaire international. " L'intégration économique du Maghreb : Une source de croissance inexploitée ".Washington, DC: International Monetary Fund. 2018. https://bit.ly/2Rc8jdn
- Groupe de haut niveau sur les menaces, les défis et le changement. " Un monde plus sur: nôtre affaire à tous ". A/59565/*. Novembre 2004. https://bit.ly/2xP6n3Y
- IEMED. " Annuaire de l'IEMED de la méditaranné 2018 ". 2018. https://bit.ly/2ReT3g5
- Institut de Prospective Economique du Monde Méditerranéen. " Méditerranée 2030 ". Paris. 2009. https://bit.ly/3ciatjJ
- MEBTOUL, Abderrahmane. " Le Maghreb et la sécurité euro-méditerranéenne ". Paris. L'Institut Français des Relations Internationales IFRI. Avril 2011.
- MERLINO, Massimo et PARKIN, Joanna. " Rapport: La migration clandestine en Europe: Les politiques de l'UE et l'écart en termes de droits fondamentaux ". Centre d'étude des politiques européennes. 2012. https://bit.ly/3c4HArc
- Nations Unies, Office contre la drogue et le crime. " Crime organisé et migration clandestine de l'Afrique vers l'Europe ". Juillet 2006. https://bit.ly/3aVTdRj
- OCDE. " Atlas de l'integration régionale: Les migrations ". 2014. https://bit.ly/2UVs1N6
- OCDE. "L'économie de la sécurité". ISBN 928-10773-64-. https://bit.ly/2xIAMkh
- ONUDEC. " Criminalité transnationale organisée en Afrique de l'Ouest ". 2013/ https://bit.ly/3c9abMh
- Office des Nations Unies contre la drogue et le crime. " Rapport de l'ONUDEC sur la drogue 2013 ". F. 12.XI.1. 2012. https://bit.ly/3aSx5XQ

- Observatoire européen des drogues et des toxicomanies. " Rapport européen sur les drogues ". 2012. https://bit.ly/2JMsSJt
- Transparency International. " Corruption Perceptions Index 2019 ". CC BY-ND 4.0. 2018. https://bit.ly/2SxUVlH

7. الصحف والجرائد:

- Boisbouvier, Christophe, "Terrorisme : la poudrière libyenne", Jeune Afrique, 112013/03/, https://bit.ly/2USvxrz
- Cherkaoui, Roudani, " Le spectre d'une tempête terroriste plane sur la Maghreb ", sahel-intelligence, juillet 2010, " accessed February 4, 2019 ", https://bit.ly/2UNyyJG
- LAUMONDAIS, Bertrand, " Le financement de la criminalité et du terrorisme au Sahel ", Matrices stratégiques, https://bit.ly/2Utcx2p
- MEBTOUL, Abderrahmane et TAYEBI, Mohamed, " La problématique de la bonne gouvernance dans le monde Arabe ", Algérie Focus, 20 Sebtembre 2010.
- Rekacewicz, Philippe, " Affaissement des Etats, diffusion du djihadisme ", Le Monde diplomatique, 1 Octobre 2013.
- Ruzié, Radvid, " A propos d'une définition du terrorisme ", Desinfos, le 11 décembre 2004, https://bit.ly/39TjNJC
- Tariq, Ali, " Au nom du choc des civilisation ", Le Monde Diplomatique, Octobre 2001, p.18.

عن هذا الكتاب

يعالج هذا الكتاب طبيعة التهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي؛ حيث يتطرَّق في القطاع السياسي إلى مشكلة الإرهاب وجذورها وأبعادها وتداعياتها الأمنية، وفي القطاع الاقتصادي يسلِّط الكتاب الضوء على ظاهرة الجريمة المنظمة بأشكالها المختلفة وآثارها على أمن المنطقة، فيما يتطرق في القطاع الاجتماعي إلى مسألة الهجرة غير الشرعية ومعرفة أسبابها وتبعاتها وطرائق التعامل معها.

ولعل الجديد في هذا الكتاب هو توسيعه مفهوم الأمن ليشمل، فضلاً عن الميادين السياسية والعسكرية المعروفة، مجالات وقطاعات أخرى كالمجال الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى استصحابه للعامليْن، الدولي والمحلي، من أجل فهم أدق لطبيعة التهديدات الأمنية في هذه المنطقة الحيوية التي تتمتع بخصائص جيوسياسية فريدة على مستوى العالم.

نبذة عن المؤلف

أمينة حلال، أستاذة محاضرة بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3. حصلت على دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة الجزائر، وتتركز أبحاثها على قضايا الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط وظواهر الإرهاب، والتطرف الديني، والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.



studies.aljazeera.net